

وقرأ ابنُ عامر وحزمة والكسائي: «تُرْجَعُ الْأُمُورُ» على بناء الفعل للفاعل، وهو الأصل، دليله: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]. وقرأ الباقون: «تُرْجَعُ» على بنائه للمفعول<sup>(١)</sup>، وهي أيضاً قراءة حسنة، دليله ﴿ثُمَّ تَرْدُونَ﴾ [التوبة: ٩٤]، ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]، ﴿وَلَكِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦]، والقراءتان حسنتان بمعنى، والأصل الأولى، وبنائه للمفعول تَوْسَعُ وَفَرَعُ، والأمور كلها راجعة إلى الله قبل وبعد، وإنما نبه بذكر ذلك في يوم القيامة على زوال ما كان منها إلى الملوك في الدنيا<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيْنَهُ وَمَنْ يَبْدُلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيْنَهُ﴾ «سَلِّ» من السؤال: بتخفيف الهمزة، فلما تحركت السين لم تحتاج<sup>(٣)</sup> إلى ألف الوصل<sup>(٤)</sup>.  
وقيل: إن للعرب في سقوط ألف الوصل في «سَلِّ» وثبوتها في «واسأل» وجهين:

أحدهما: حذفها في أحدهما<sup>(٥)</sup> وثبوتها في الأخرى، وجاء القرآن بهما، فاتبع خط المصحف في إثباته للهمزة وإسقاطها.

والوجه الثاني: أنه يختلف إثباتها وإسقاطها باختلاف الكلام المستعمل فيه، فتحذف الهمزة في الكلام المبتدأ، مثل قوله: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، وقوله: ﴿سَلِّمْهُمْ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠]، وتثبت<sup>(٦)</sup> في العطف، مثل قوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾

= المصدر المرفوع عطفاً على الملائكة، وقال غيره: بالمد والخفض عطفاً على الملائكة، وقيل: ويكون «في» على هذا بمعنى الباء، أي: بظلال من الغمام وبالملائكة ويقضاء الأمر.

(١) السبعة ص ١٨١، والتيسير ص ٨٠.

(٢) المحرر الوجيز ١/٢٨٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١/٢٨٦.

(٣) في (م): يحتاج.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٢.

(٥) في (م): إحداهما.

(٦) في (ظ) و(م): وثبت، والمثبت من (د) و(ز).

[يوسف: ٨٢]، ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]. قاله عليُّ بنُ عيسى<sup>(١)</sup>.

وقرأ أبو عمرو في رواية عباس<sup>(٢)</sup> عنه: «إِسأل» على الأصل. وقرأ قوم: «إِسَلْ» على نقل الحركة إلى السين، وإبقاء ألفِ الوصل، على لغة من قال: الْأَخْمَرُ<sup>(٣)</sup>.

و«كَمْ» في موضع نصبٍ، لأنها مفعولٌ ثانٍ لِآتِنَاهُمْ<sup>(٤)</sup>، وقيل: بفعلٍ مُضَمَّرٍ، تقديره: كم آتينا آتِنَاهُمْ. ولا يجوز أن يتقدَّما الفعل؛ لأن لها صدرَ الكلام. «مِنْ آيَةٍ» في موضع نصبٍ على التمييز على التقدير الأول، وعلى الثاني مفعول ثانٍ لِآتِنَاهُمْ، ويجوز أن تكون [كم] في موضع رفع بالابتداء، والخبر في «آتِنَاهُمْ»، ويصيرُ فيه عائد على «كم»، تقديره: كم آتِنَاهُمُوه<sup>(٥)</sup>، ولم يُعرب. وهي اسمٌ؛ لأنها بمنزلة الحروف لَمَّا وقع فيه معنى الاستفهام، وإذا فرقت بين «كم» وبين الاسم، كان الاختيارُ أن تأتيَ بيمين كما في هذه الآية، فإن حذفَها نصبت في الاستفهام والخبر، ويجوز الخفضُ في الخبر، كما قال الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا      وَكِرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ<sup>(٦)</sup>

(١) أبو الحسن الرُّمَّانِي، النحوي، المعتزلي، له نحو من مئة مصنف، توفي سنة (٣٨٤هـ). السير ١٦/٥٣٣.

(٢) في (د): ابن عياش، وفي (ز) و(م): ابن عباس، وكلاهما خطأ، والمثبت من (ظ)، وهو الموافق لما في المحرر الوجيز ١/٢٨٤، وعنه نقل المصنف. وعباس: هو ابنُ الفضل، قاضي الموصل، أبو الفضل الأنصاري الواقفي، قرأ القرآن وجوَّده على أبي عمرو بن العلاء، وبرع في معرفة الأداء، وإنما لم يشتهر لأنه لم يجلس للإقراء، توفي سنة (١٨٦هـ). معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٣٣٧.

(٣) وقع رسم الكلمة في النسخ الخطية والمحرر الوجيز ١/٢٨٤ كلفظها: الْأَخْمَرُ، والمثبت من (م).

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٢.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٨٤، وما بين حاصرتين منه. وقال أبو حيان في البحر ٢/١٢٧: هذا لا يجوز عند البصريين إلا في الشعر أو في شاذٍّ من القرآن، كقراءة من قرأ: أُنْحَكُمُ الجاهلية يبغون، برفع الحكم... وانظر تنمة كلامه.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٢، والبيت في الكتاب ٢/١٦٧ دون نسبة، وقد اختلف في نسبته إلى أنس بن زُينم أو عبد الله بن كُرَيْزٍ أو أبي الأسود الدؤلي، انظر خزانة الأدب ٦/٤٧١. قوله: مقرف؛ هو التَّذَلُّ اللثيمُ الأب، يقول: قد يرتفع الوضع بجوده، ويُنْضَعُ الرفيعُ الكريمُ الأب ببخله، ويجوز في «مقرف» الرفع والنصب والجر... قاله الششمري في تحصيل عين الذهب ص ٣٠٢.

والمراد بالآية: كم جاءهم في أمر محمد ﷺ من آية مُعْرِفَةٍ به دَالَّةٌ عليه<sup>(١)</sup>. قال مجاهد والحسن وغيرهما: يعني: الآيات التي جاء بها موسى عليه السلام من فَلَئِ البحر، والظَّلَل من الغمام، والعصا، واليد وغير ذلك<sup>(٢)</sup>. وأمر الله تعالى نبيّه ﷺ بسؤالهم على جهة التَّفْرِيع لهم والتَّوْبِيخ.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْدُلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾ لفظ عامٌ لجميع العامة، وإن كان المشارُ إليه بني إسرائيل؛ لكونهم بدَّلوا ما في كتبهم، وجحدوا أمرَ محمد ﷺ، فاللفظ مُنْسَجَبٌ على كلِّ مبدِّلٍ نعمة الله تعالى. وقال الطبري<sup>(٣)</sup>: النِّعْمَةُ هنا الإسلام. وهذا قريبٌ من الأوَّل. ويدخل في اللفظ أيضاً كَفَّارٌ قريش؛ فَإِنَّ بَعَثَ محمدٌ ﷺ فيهم نعمةً عليهم، فبدَّلوا قَبُولَهَا والشُّكْرَ عليها كُفْرًا.

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ خبرٌ يتضمَّنُ الوعيد. والعِقَابُ: مأخوذٌ من العَقِب، كأنَّ المُعَاقَبَ يُمَشَى بالمجازاة له في آثار عَقْبِهِ، ومنه عُقْبَةُ الرَّكَّابِ، وَعُقْبَةُ الْقَدْرِ<sup>(٤)</sup>، فالعِقَابُ والعُقوبة يكونان بعَقْبِ الدُّنْبِ، وقد عاقبه بذنِّبه.

قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَسَخَّرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ

اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣١٣﴾﴾

قوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ على ما لم يُسَمِّ فاعله. والمراد

رؤساء قريش.

وقرأ مجاهد وحُميد بن قيس على بناء الفاعل<sup>(٥)</sup>. قال النحاس<sup>(٦)</sup>: وهي قراءة

(١) المحرر الوجيز ١/٢٨٤.

(٢) ذكره الطبرسي في مجمع البيان ٢/١٨١ عنهما، وأخرجه الطبري ٣/٦١٦ عن الربيع، وابن أبي حاتم ٢/٣٧٤ عن أبي العالية وقتادة.

(٣) في تفسيره ٣/٦١٧، ونقله المصنف مع ما قبله بواسطة المحرر الوجيز ١/٢٨٤.

(٤) المحرر الوجيز ١/٢٨٤. وزاد في (ظ) بعد ذلك ما نصه: في الصحاح: والعقبة أيضاً شيءٌ من المَرَقِ، يردهُ مستعير القدر إذا ردَّها.

(٥) ذكر قراءتهما ابن عطية في المحرر ١/٢٨٤، وذكر قراءة مجاهد الفراء في معاني القرآن ١/١٣١، وابن خالويه في شواذ القراءات ص ١٣، حميد بن قيس هو: أبو صفوان المكي الأعرج، وثقه أبو داود، وهو قليل الحديث، ولم يكن بمكة أحدًا أقرأ منه ومن ابن كثير، توفي سنة (١٣٠هـ). معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٢١٩.

(٦) في إعراب القرآن ١/٣٠٣ وما قبله منه.

شاذة؛ لأنه لم يتقدّم للفاعل ذكراً.

وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: «زُيِّنَتْ» بإظهار العلامة، وجاز ذلك لكون التأنيث غير حقيقي، والمزِينُ هو خالقُها ومخترعُها وخالقُ الكفرِ، وَيُزِينُهَا أيضاً الشيطانُ بوسوسته وإغوائه، وخصَّ الذين كفروا بالذكر لقبولهم التزيينِ جُملةً، وإقبالهم على الدنيا، وإعراضهم عن الآخرة بسببها، وقد جعل الله ما على الأرض زينةً لها لِيَبْلُو الخلقَ أيهم أحسنُ عملاً، فالمؤمنون الذين هم على سَنَنِ الشَّرْعِ لم تفتنهم الزينةُ، والكفارُ تملكتهم؛ لأنهم لا يعتقدون غيرها. وقد قال أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه حين قَدِمَ عليه بالمال: اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نَفْرَحَ بِمَا زَيَّنْتَ لَنَا<sup>(١)</sup>.

قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إشارةٌ إلى كَفَارِ قريش، فإنهم كانوا يُعْظَمُونَ حالهم من الدنيا، وَيَعْتَبَطُونَ بها، وَيَسْخَرُونَ من أتباع محمد ﷺ.

قال ابنُ جُريج: في طلبهم الآخرة<sup>(٢)</sup>. وقيل: لفقرهم وإقلالهم؛ كبلال وصُهيب وابن مسعود وغيرهم، رضي الله عنهم. فنَبَّه سبحانه على خَفْضِ منزلتهم لقبح فعلهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وروى عليُّ أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اسْتَدَلَّ مُؤْمِناً أَوْ مُؤْمِنَةً، أَوْ حَقَرَهُ لِفَقْرِهِ وَقَلَّةِ ذات يده، شَهَّرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ فَضَّحَهُ، وَمَنْ بَهَتَ مُؤْمِناً أَوْ مُؤْمِنَةً، أَوْ قَالَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ، أَقَامَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى تَلٍّ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ فِيهِ، وَإِنَّ عِظَمَ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ وَأَكْرَمُ عَلَيْهِ مِنْ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ، وَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللهِ مِنْ مُؤْمِنٍ تَائِبٍ أَوْ مُؤْمِنَةٍ تَائِبَةٍ، وَإِنَّ الرَّجُلَ الْمُؤْمِنَ يُعْرَفُ فِي السَّمَاءِ كَمَا يُعْرَفُ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ١/٢٨٤.

(٢) أخرجه الطبري ٣/٦١٩.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٨٤.

(٤) ذكره ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة ٢/٣١٦ ونسبه لابن لال، وذكر أن فيه داود بن سليمان الغازي؛ قال فيه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/٨: كذبه ابن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وهو شيخ كذاب.

ثم قيل: معنى ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ أي: في الدرجة؛ لأنهم في الجنة، والكفار في النار.

ويحتمل أن يُراد بالفوق المكان، من حيث إن الجنة في السماء، والنار في أسفل السافلين.

ويحتمل أن يكون التفضيل على ما يتضمّنه زعم الكفار، فإنهم يقولون: وإن كان معاد فلنا فيه الحظُّ أكثر مما لكم، ومنه حديثُ خَبَّابٍ مع العاص بن وائل<sup>(١)</sup>، قال خَبَّاب: كان لي على العاص بن وائل دَيْنٌ، فأتيته أتقاضاه، فقال لي: لن<sup>(٢)</sup> أقضيك حتى تكفرَ بمحمّد، قال: فقلتُ له: لن<sup>(٣)</sup> أكفرَ به حتى تموتَ ثم تُبعثَ، قال: وإني لمبعوثٌ من بعد الموت؟! فسوف أقضيك إذا رجعتُ إلى مالٍ وولد. الحديث، وسيأتي بتمامه إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

ويقال: سَخَرْتُ منه وسَخِرْتُ به، وضَحِكْتُ منه وضَحِكْتُ به، وهزَيْتُ منه وبه، كلُّ ذلك يقال، حكاه الأَخْفَشُ. والاسمُ السُّخْرِيَّةُ والسُّخْرِيُّ والسُّخْرِيُّ، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿لِيَسْخَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، ﴿فَاتَّخَذْتُمُ سُخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]. ورجلٌ سُخْرَةٌ: يُسَخَّرُ منه، وسُخْرَةٌ - بفتح الخاء - يسَخَّرُ من الناس، وفلانٌ سُخْرَةٌ: يُتَسَخَّرُ في العمل، يقال: خادَمَهُ سُخْرَةٌ، وسَخَّرَهُ تسخيراً: كلّفه عملاً بلا أجره<sup>(٥)</sup>.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ قال الضحّاك: يعني من غير تَبِعَةٍ في الآخرة<sup>(٦)</sup>. وقيل: هو إشارةٌ إلى هؤلاء المستضعفين، أي: يرزقهم علوّ المنزلة؛ فالآية تنبئةٌ على عظيم النعمة عليهم، وجعل رزقهم بغير حساب من حيث

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٨٥.

(٢) في (د) و(ز): فقال: لا.

(٣) في (م): إني لن.

(٤) أخرجه أحمد (٢١٠٦٨)، والبخاري (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥)، وسيرد في تفسير الآية (٧٧) من سورة مريم.

(٥) الصحاح (سخر)، وعنه نقل المصنف قول الأَخْفَشُ، وتفصيلُ القراءتين يُذكر في موضعهما.

(٦) ذكره البغوي ١/ ١٨٥.

هو دائم لا يتناهى، فهو لا يُعَدُّ<sup>(١)</sup>. وقيل: إن قوله: «بِغَيْرِ حِسَابٍ» صِفَةٌ لِرِزْقِ اللَّهِ تعالى كيف تَصَرَّفَ؛ إذ هو جَلَّتْ قَدْرَتُهُ لا يُنْفِقُ بَعْدُ، ففَضْلُهُ كُلُّهُ بِغَيْرِ حِسَابٍ، والذي بِحِسَابٍ ما كان على عملٍ قَدَّمَهُ العَبْدُ؛ قال الله تعالى: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [النبا: ٣٦]، والله أعلم. ويحتمل أن يكون المعنى بغير احتسابٍ من المرزوقين، كما قال: ﴿وَبَرَزَقَهُ مِن حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣].

قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَيْ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾

قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي: على دين واحد.

قال أبيُّ بن كعب وابنُ زيد: المرادُ بالناسِ بنو آدم حين أخرجهم الله نَسَمًا من ظهر آدم، فأقروا له بالوحدانية.

وقال مجاهد: الناسُ: آدمٌ وحده<sup>(٢)</sup>. وسُمِّي الواحدُ بلفظ الجمع؛ لأنه أصلُ النَّسْلِ.

وقيل: آدمٌ وحواء. وقال ابن عباس وقتادة: المراد بالناس القرون التي كانت بين آدم ونوح، وهي عشرة، كانوا على الحق حتى اختلفوا؛ فبعث الله نوحاً فَمَن بعده<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ أبي حَيْثَمَةَ: منذ خلق الله آدم عليه السلام إلى أن بعث محمداً ﷺ خمسة آلاف سنة وثمان مئة سنة، وقيل: أكثر من ذلك، وكان بينه وبين نوح ألف سنة ومئتا سنة. وعاش آدم تسع مئة وستين سنة<sup>(٤)</sup>، وكان الناسُ في زمانه أهل مِلَّةٍ واحدة، متمسكين بالدين، تُصافِحُهُم الملائكة، وداموا على ذلك إلى أن رُفِعَ إدريسُ عليه السلام، فاختلَفوا. وهذا فيه نظر؛ لأن إدريس بعد نوح على الصحيح.

(١) في (د): لا يبعد، وفي المحرر الوجيز ١/ ٢٨٥ (والكلام منه): لا يُنْفَقُ.

(٢) تفسير مجاهد: ١٠٤.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٢٨٥-٢٨٦، وأخرج الأقوال السابقة الطبري ٣/ ٦٢١-٦٢٤.

(٤) ينظر المتظم لابن الجوزي ١/ ١٤٥-١٤٦، ومرآة الزمان لسبطه ١/ ٥٨٦-٥٨٧.

وقال قومٌ منهم الكلبِيُّ والواقديُّ: المرادُ نوحٌ ومَن في سفينته<sup>(١)</sup>، وكانوا مسلمين، ثم بعد وفاة نوح اختلفوا<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس أيضاً: كانوا أمةً واحدةً على الكفر. يريد في مُدة نوح حين بعثه الله<sup>(٣)</sup>.

وعنه أيضاً: كان الناس على عهد إبراهيم عليه السلام أمةً واحدةً، كلهم كفار، وولد إبراهيم في جاهلية، فبعث الله تعالى إبراهيم وغيره من النبيين<sup>(٤)</sup>.

ف «كان» على هذه الأقوال على بابها من المُضي المنقضي، وكلُّ مَنْ قَدَّر الناسَ في الآية مؤمنين قَدَّر في الكلام: فاختلفوا فبعث<sup>(٥)</sup>، ودلَّ على هذا الحذف<sup>(٦)</sup>: ﴿وَمَا اٰخْتَلَفَ فِيهِ اِلَّا الَّذِيْنَ اٰتَوْهُ﴾ أي: كان الناس على دين الحق فاختلفوا، فبعث الله النبيين؛ مبشرين من أطاع، ومنذرين من عصى<sup>(٧)</sup>. وكلُّ مَنْ قَدَّرهم كفاراً كانت بعثته النبيين إليهم.

ويحتمل أن تكون «كان» للشبوت، والمرادُ الإخبارُ عن الناس الذين هم الجنسُ كلُّه أنهم أمةٌ واحدة في خُلُوقهم عن الشرائع، وجَهِلهم بالحقائق، لولا مَن الله عليهم، وتفضُّله بالرسول إليهم. فلا تَخْتَصُّ «كان» على هذا التأويل بالمضي فقط، بل معناها<sup>(٨)</sup> معنى قوله: ﴿وَكَانَ اللهُ عَفُوًّا رَحِيْمًا﴾<sup>(٩)</sup> [النساء: ٩٦].

و«أمة» مأخوذة من قولهم: أَمَمْتُ كذا، أي: قَصَدْتُهُ، فمعنى «أمة»: مَقْصِدُهُم واحد، ويقال للواحد: أمة، أي: مَقْصِدُهُ غيرُ مقصد الناس؛ ومنه قولُ النبي ﷺ

(١) في (م): السفينة.

(٢) تفسير البغوي ١/١٨٦، ومجمع البيان للطبرسي ٢/١٨٦.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٨٦.

(٤) تفسير البغوي ١/١٨٦.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٨٦.

(٦) في النسخ: الحديث، وهو خطأ، والمثبت من (م).

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٣.

(٨) في (م): معناه.

(٩) المحرر الوجيز ١/٢٨٦.

في فُسُّ بن ساعدة: «يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةٌ وَخَدَهُ»<sup>(١)</sup>، وكذلك قال في زيد بن عمرو بن نُفَيْل<sup>(٢)</sup>. وَالْأُمَّةُ: الْقَامَةُ، كَأَنَّهَا مَقْصِدُ سَائِرِ الْبَدَنِ، وَالْإُمَّةُ - بِالْكَسْرِ - النُّعْمَةُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَقْصِدُونَ قَصْدَهَا. وَقِيلَ: إِمَامٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَقْصِدُونَ قَصْدَهَا يَفْعَلُ، عَنِ النَّحَّاسِ<sup>(٣)</sup>.

وقرأ أبيُّ بن كعب: «كَانَ الْبَشَرُ أُمَّةً وَاحِدَةً»، وقرأ ابن مسعود: «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ»<sup>(٤)</sup>.

قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾ وجمَلَتْهُم مِثَّةُ أَلْفٍ<sup>(٥)</sup> وأربعةٌ وعشرون ألفاً، والرسلُ منهم ثلاثٌ مئةٌ وثلاثة عشر، والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون<sup>(٦)</sup>.

وأوَّلُ الرُّسُلِ آدَمَ، عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، أَخْرَجَهُ الْآجْرِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ<sup>(٧)</sup>، وَقِيلَ: نُوحٌ، لِحَدِيثِ الشَّفَاعَةِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ<sup>(٨)</sup>، وَقِيلَ: إِدْرِيسُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي «الْأَعْرَافِ»<sup>(٩)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.  
قوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ.

- (١) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ ١٢٧/١-١٢٩، وَابِيهَيْقِي فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ ١٠٥/٢-١١٣ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
(٢) سَلَفٌ ٣٩٧/٢.  
(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ١٦٠/١.  
(٤) الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٢٨٦/١، وَذَكَرَ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ: الطَّبْرِيُّ ٦٢١/٣، وَالزَّمْخَشَرِيُّ ٣٥٥/١، وَالْفَخْرُ الرَّازِيُّ ١٢/٦، وَذَكَرَ قِرَاءَةَ أَبِي: الْمَاوَرِدِيُّ ٢٧١/١.  
(٥) لَفْظَةٌ: «أَلْفٌ»، لَيْسَتْ فِي (م).  
(٦) فِي (م): بِالْأَسْمَاءِ الْعِلْمِ ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ، وَالْكَلَامِ فِي تَفْسِيرِ الْبَغْوِيِّ ١٨٦/١.  
(٧) صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ (٣٦١) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَانظُرْ مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ ٧٣/١ وَ٣٧٨/٤. وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢١٥٥٢) مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٌ جَدًّا كَذَلِكَ. وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ الْآجْرِيِّ فِيمَا لَدَيْنَا مِنْ مَوَادِدٍ. وَقَدْ سَلَفَ طَرَفٌ مِنْهُ ٣٩٥/١.  
(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٦٢٢٣)، وَابْنُ خَرَّازٍ (٣٣٤٠)، وَمُسْلِمٌ (١٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَحْمَدُ (١٢١٥٣)، وَابْنُ خَرَّازٍ (٤٤٧٦)، وَمُسْلِمٌ (١٩٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
(٩) فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٥٩) مِنْهَا.

﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ اسمُ جنسٍ بمعنى الكُتُب. وقال الطبري<sup>(١)</sup>: الألف واللام في الكتاب للعهد، والمراد التوراة.

﴿لِيَحْكُمَ﴾ مسندٌ إلى الكتاب في قول الجمهور، وهو نصبٌ بإضمار أن، أي: لأن يَحْكُمَ، وهو مجاز مثل ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩] <sup>(٢)</sup>.

وقيل: أي: لِيَحْكُمَ كلُّ نبيٍّ بكتابه<sup>(٣)</sup>، وإذا حكم بالكتاب فكأنما حكم الكتابُ. وقراءةٌ عاصم الجحدري: لِيُحْكَمَ بين الناس، على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهي قراءةٌ شاذةٌ؛ لأنه قد تقدّم ذكرُ الكتاب<sup>(٤)</sup>.

وقيل: المعنى: لِيَحْكُمَ اللهُ<sup>(٥)</sup>.

والضمير في «فيه» عائِدٌ على «ما» من قوله: «فيما»، والضمير في «فيه» الثانية يحتمل أن يعودَ على الكتاب<sup>(٦)</sup>، أي: وما اختلف في الكتابِ إلا الذين أوتوه، موضعُ «الذين» رفعٌ بفعلهم<sup>(٧)</sup>. و«أوتوه» بمعنى أعطوه.

وقيل: يعود على المنزّل عليه، وهو محمدٌ ﷺ؛ قاله الزجاج<sup>(٨)</sup>. أي: وما اختلف في النبيِّ ﷺ إلا الذين أعطوا علمه.

﴿بَعِيًا بَيْنَهُمْ﴾ نصبٌ على المفعول له، أي: لم يختلفوا إلا للبعي، وقد تقدّم معناه<sup>(٩)</sup>. وفي هذا تنبيهٌ على السّفه<sup>(١٠)</sup> في فعلهم، والقُبْح الذي واقعه.

(١) في تفسيره ٦٢٧/٣، ونقله المصنف عنه بواسطة المحرر الوجيز ٢٨٦/١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/١.

(٣) تفسير البغوي ١٨٦/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/١، وذكر قراءة عاصم الجحدري أيضاً ابن عطية في المحرر ٢٨٦/١.

وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة كما في النشر ٢٢٧/٢.

(٥) مجمع البيان ١٨٧/٢.

(٦) المحرر الوجيز ٢٨٦/١.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٣/١.

(٨) في معاني القرآن له ٢٨٤/١.

(٩) ٢٥١/٢.

(١٠) في المحرر الوجيز ٢٨٦/١: الشنعة.

و«هَدَى» معناه أَرشَدَ، أي: فهدى الله أمة محمد إلى الحق؛ بأن بيّن لهم ما اختلف فيه من كان قبلهم.

وقالت طائفة: معنى الآية: أن الأمم كذّب بعضهم كتاب بعض، فهدى الله تعالى أمة محمد ﷺ للتصديق بجمعها.

وقالت طائفة: إن الله هَدَى المؤمنين للحق فيما اختلف فيه أهل الكتابين من قولهم: إن إبراهيم كان يهودياً أو نصرانياً. وقال ابن زيد وزيد بن أسلم: من قبلتهم؛ فإن [قبلة] اليهود إلى بيت المقدس، والنصارى إلى المشرق. ومن يوم الجمعة؛ فإن النبي ﷺ قال: «هذا اليوم الذي اختلفوا فيه، فهدانا الله له، فليهود عدّ، وللنصارى بعد غد»<sup>(١)</sup>. ومن صياهمم، ومن جميع ما اختلفوا فيه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن زيد<sup>(٣)</sup>: واختلفوا في عيسى؛ فجعلته اليهود لِفِرْيَةٍ، وجعلته النصارى ربّاً، فهدى الله المؤمنين بأن جعلوه عبد الله<sup>(٤)</sup>.

وقال الفراء<sup>(٥)</sup>: هو من المقلوب، واختاره الطبري<sup>(٦)</sup>، قال: وتقديره: فهدى الله الذين آمنوا للحقّ لما<sup>(٧)</sup> اختلفوا فيه. قال ابن عطية<sup>(٨)</sup>: ودعاه إلى هذا التقدير خوف أن يحتمل اللفظ أنهم اختلفوا في الحقّ، فهدى الله المؤمنين لبعض ما اختلفوا فيه. وعساه غير الحقّ في نفسه، نحا إلى هذا الطبري في حكايته عن الفراء، وادّعاء القلب على لفظ كتاب الله دون ضرورة تدفع إلى ذلك عجز وسوء

(١) أخرجه أحمد (٧٣١٠)، والبخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) المحرر الوجيز ٢٨٦/١-٢٨٧ وما بين حاصرتين منه، وأخرج قول ابن زيد الطبري ٦٣١/٣، وقول زيد ابن أبي حاتم ٣٧٨/٢.

(٣) في النسخ: أبو، والمثبت من (م).

(٤) في (م): عبد الله، وقول ابن زيد في معاني القرآن للنحاس ١/١٦٣، وهو تنمة قوله السالف الذي أخرجه الطبري.

(٥) في معاني القرآن ١/١٣١.

(٦) في تفسيره ٦٣٤/٣.

(٧) في (ظ): مما.

(٨) المحرر الوجيز ١/٢٨٧ وعنه نقل المصنف كلام الفراء والطبري.

نظر، وذلك أن الكلام يتخرَّجُ على وجهه ورَضْفَه<sup>(١)</sup>؛ لأن قوله: «فَهْدَى» يقتضي أنهم أصابوا الحقَّ، وتمَّ المعنى في قوله: «فيه»، وتبيَّن بقوله: «مِنَ الْحَقِّ» جنسُ ما وقع الخلافُ فيه، قال المهدي: وقدَّم لفظ الخلاف<sup>(٢)</sup> على لفظ الحقَّ اهتماماً، إذ العناية إنما هي بذكر الاختلاف. قال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: وليس هذا عندي بقوي. وفي قراءة عبد الله بن مسعود: «لِما اختلفوا عنه من الحقِّ» أي: عن الإسلام<sup>(٤)</sup>.

﴿بِأَذِينِهِ﴾ قال الزجاج<sup>(٥)</sup>: معناه بعلمه. قال النحاس<sup>(٦)</sup>: وهذا غلطٌ، والمعنى بأمره، وإذا أذنت في الشيء فقد أمرت به، أي: فهدى الله الذين آمنوا بأن أمرهم بما يجبُ أن يستعملوه.

وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ردُّ على المعتزلة في قولهم: إن العبد يستبدُّ بهداية نفسه<sup>(٧)</sup>.

قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ ﴿٢١٤﴾

قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ الآية. «حسبتم» معناه: ظننتم. قال قتادة والسُّدِّيُّ وأكثرُ المفسرين: نزلت هذه الآية في غزوة الخندق، حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد والشدة، والحرِّ والبرد، وسوء العيش، وأنواع الشدائد، وكان كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَعَتِ الْفُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾<sup>(٨)</sup> [الأحزاب: ١٠].

(١) في النسخ: ووصفه، والمثبت من المحرر الوجيز.

(٢) في (م): الاختلاف.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٨٧.

(٤) أخرج قراءة ابن مسعود الطبري ٣/٦٢١.

(٥) في معاني القرآن ١/٢٨٥، ونقله المصنف عنه بواسطة ابن عطية في المحرر الوجيز ١/٢٨٧.

(٦) في إعراب القرآن ١/٣٠٤.

(٧) المحرر الوجيز ١/٢٨٧.

(٨) أخرج قوليهما الطبري ٣/٦٣٧.

وقيل: نزلت في حرب أحد<sup>(١)</sup>، نظيرها في آل عمران ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [١٤٢].

وقالت فرقة: نزلت الآية تسلياً للمهاجرين حين تركوا ديارهم وأموالهم بأيدي المشركين، وآثروا رضا الله ورسوله، وأظهرت اليهود العداوة لرسول الله ﷺ، وأسروا قوم من الأغنياء النفاق، فأنزل الله تعالى تطيباً لقلوبهم: «أَمْ حَسِبْتُمْ»<sup>(٢)</sup>.

و«أم» هنا منقطعة بمعنى «بل»، وحكى بعض اللغويين أنها قد تجيء بمثابة ألف الاستفهام يُبتدأ<sup>(٣)</sup> بها. و«حَسِبْتُمْ» تطلبُ مفعولين، فقال النحاة: «أن تدخلوا» تسدُّ مسدَّ المفعولين. وقيل: المفعول الثاني محذوف [تقديره]: أحسبتم دخولكم الجنة واقعاً<sup>(٤)</sup>.

و«لَمَّا» بمعنى «لم». و«مَثَلٌ» معناه: شبه، أي: ولم تُمتحنوا بمثل ما امتحن به من كان قبلكم، فتصبروا كما صبروا. وحكى النَّضْرُ بن شُمَيْل أن «مَثَلٌ»<sup>(٥)</sup> يكون بمعنى: صفة، ويجوز أن يكون المعنى: ولَمَّا يُصِيبُكُمْ مِثْلُ الَّذِي أَصَابَ الَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ، أي: من البلاء.

قال وَهْب: وُجِدَ فيما بين مكة والطائف سبعون<sup>(٦)</sup> نبياً موتى، كان سبب موتهم الجوع والقمل، ونظيرُ هذه الآية ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَائِهِمْ﴾ [العنكبوت] على ما يأتي، فاستدعاهم تعالى إلى الصبر، ووعدهم على ذلك بالنصر فقال: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

وَالزَّلْزَلَةُ: شِدَّةُ التحريك، تكونُ في الأشخاص وفي الأحوال<sup>(٧)</sup>، يُقال:

(١) تفسير البغوي ١/١٧٨.

(٢) تفسير البغوي ١/١٨٧.

(٣) في (ظ) و(م): ليبتدأ، والمثبت من (د) و(ز).

(٤) المحرر الوجيز ١/٢٨٧ وما بين حاصرتين منه.

(٥) في النسخ: مثلاً، والمثبت من (م)، وهو موافق لما في معاني القرآن للنحاس ١/١٦٤، وعنه نقل المصنف.

(٦) في النسخ: سبعين، والمثبت من (م).

(٧) المحرر الوجيز ١/٢٨٧.

زَلَّزَلَّ اللهُ الأَرْضَ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالاً - بالكسر - فَتَزَلَّزَلَتْ: إذا تحرَّكت واضطربت، فمعنى «زَلَّزَلُوا»: خُوفُوا وَخُرَّكُوا. والزَّلْزَال - بالفتح - الاسم. والزَّلَّازِل: الشدائد<sup>(١)</sup>. وقال الزجاج<sup>(٢)</sup>: أصلُ الزَّلْزَلَة من زَلَّ الشيء عن مكانه، فإذا قلت: زَلَّزَلْتُهُ، فمعناه: كَرَّرْتَ زَلَّكَ من مكانه. ومذهبُ سيبويه أن زَلَّزَلَّ رباعيٌّ، كدَخَرَجَ. وقرأ نافع: «حتى يَقُولُ» بالرفع، والباقون بالنصب<sup>(٣)</sup>.

ومذهبُ سيبويه<sup>(٤)</sup> في «حتى» أن النصبَ فيما بعدها من جهتين، والرفعُ من جهتين؛ تقول: سرْتُ حتى أدخلَ المدينة - بالنصب - على أن السيرَ والدخولَ جميعاً قد مضيا، أي: سرْتُ إلى أن أدخلَها، وهذه غاية، وعليه قراءةٌ من قرأ بالنصب. والوجهُ الآخرُ في النصب في غير الآية: سرْتُ حتى أدخلَها، أي: كي أدخلَها.

والوجهان في الرفع: سرْتُ حتى أدخلَها، أي: سرْتُ فأدخلَها، وقد مضيا جميعاً، أي: كنتُ سرْتُ فدخلتُ. ولا تعمل حتى هاهنا بإضمار أن، لأن بعدها جملة؛ كما قال الفرزدق:

فِيَا عَجَباً حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي<sup>(٥)</sup>

قال النحاس<sup>(٦)</sup>: فعلى هذا القراءةُ بالرفع أبينُ وأصحُّ معنى، أي: وزُلَّزَلُوا حتى الرسولُ يقولُ، أي: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة، غيرُ منقطعٍ منها، والنصبُ على الغاية ليس فيه هذا المعنى.

والرسول هنا شُعياً<sup>(٧)</sup> في قول مقاتل، وهو اليَسَع. وقال الكلبي: هذا في كل

(١) الصحاح (زلزل).

(٢) في معاني القرآن ٢٨٥/١.

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٧/١-٢٨٨، وعنه نقل كلام سيبويه، وانظر السبعة ص ١٨١، والتيسير ص ٨٠.

(٤) الكتاب ٣/١٦-٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/١ وعنه نقل المصنف.

(٥) وتتمته: كان أباهما نَهْشَلُ أو مجاشعُ، وهو في ديوانه ص ٤١٩.

(٦) في إعراب القرآن ٣٠٥/١ والكلام الذي قبله منه.

(٧) في (د): شعياً، وهو خطأ، وشعياً: هو ابن أميصة، نبيٌّ من أنبياء بني إسرائيل، بُعث بعد موسى. تاج

العروس (سعي، أشعي).

رسول بُعث إلى أمته وأُجهد في ذلك حتى قال: متى نصرُ الله؟

ورُوِيَ عن الضحاك قال: يعني محمداً ﷺ<sup>(١)</sup>، وعليه يدل نزول الآية، والله أعلم.  
والوجه الآخر [في الرفع] في غير الآية: سرْتُ حتى أدخلها، على أن يكون  
السيرُ قد مضى والدخولُ الآن، وحكى سيويه<sup>(٢)</sup>: مَرَضَ حتى لا يَرْجُوهُ، أي: هو  
الآن لا يُرْجَى، ومثله: سرْتُ حتى أدخلها لا أَمْنَعُ<sup>(٣)</sup>.

وبالرفع قرأ مجاهد والأعرج وابنُ مُخَيَّصِن وشيبة، وبالنصب قرأ الحسن وأبو  
جعفر وابن أبي إسحاق وشبَل وغيرهم.

قال مكِّي<sup>(٤)</sup>: وهو الاختيار؛ لأن جماعة القُرَّاء عليه.

وقرأ الأعمش: «وزلزلوا ويقولُ الرسولُ» بالواو بدل حتى. وفي مُصحف ابن  
مسعود: «وزلزلوا ثم زلزلوا ويقولُ». وأكثر المتأولين على أن الكلام إلى آخر الآية  
من قول الرسول والمؤمنين<sup>(٥)</sup>، أي: بلغ الجهدُ بهم حتى استَبَطُّوا النصرَ، فقال الله  
تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾<sup>(٦)</sup>. ويكونُ ذلك من قول الرسول على طلب  
استعجال النصر، لا على شكٍّ وارتياب. والرسول اسمُ جنس.

وقالت طائفة: في الكلام تقديمٌ وتأخير، والتقدير: حتى يقولُ الذين آمنوا متى  
نصرُ الله، فيقولُ الرسولُ: ألا إن نصر الله قريب، فقدَّم الرسولُ في الرتبة لمكانته،  
ثم قدَّم قول المؤمنين؛ لأنه المتقدمُ في الزمان. قال ابن عطية<sup>(٧)</sup>: وهذا تحكُّمٌ،  
وحملُ الكلام على وجهه غيرُ مُتَعَدِّر. ويحتمل أن يكون: «أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ»  
إخباراً من الله تعالى مُؤْتَنَفِاً بعد تمام ذكر القول.

(١) تفسير أبي الليث ٢٠٠/١.

(٢) في الكتاب ١٨/٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/١ وما بين حاصرتين منه، وعنه نقل المصنف كلام سيويه.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩٠-٢٩١، والكلام الذي قبله منه. وقراءة أبي جعفر من

العشرة، ذكرها ابن الجزري في النشر ٢٢٧/٢.

(٥) المحرر الوجيز ٢٨٨/١، وذكر قراءة ابن مسعود الفراء ١٣٣/١.

(٦) الوسيط للواحد ٣١٧/١.

(٧) المحرر الوجيز ٢٨٨/١، والكلام الذي قبله منه.

قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ رُفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى قَوْلِ سَيَّبِيهِ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ رُفِعَ بِفَعْلِهِ<sup>(١)</sup>، أَي: مَتَى يَقَعُ نَصْرُ اللَّهِ. وَ«قَرِيبٌ» خَبَرٌ «إِنَّ». قَالَ النَّحَّاسُ<sup>(٢)</sup>: وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: قَرِيبًا، أَي: مَكَانًا قَرِيبًا. وَ«قَرِيبٌ» لَا تَثْنِيهِ الْعَرَبُ، وَلَا تَجْمَعُهُ، وَلَا تَوْنُوهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup>:

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أُمْسَى وَلَا أُمَّ هَاشِمٍ قَرِيبٌ وَلَا بَسْبَاسَةَ ابْنَةَ يَشْكُرًا  
فَإِنْ قُلْتَ: فَلَا نَ قَرِيبٌ لِي؛ ثَبِّتْ وَجْمَعْتَ فَقُلْتَ: قَرِيبُونَ وَأَقْرَبَاءُ وَقُرَبَاءُ.

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ  
وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ إِنْ خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ أَلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى السِّينِ، فَفَتَحَتْهَا وَحَذَفَتِ الْهَمْزَةَ، فَقُلْتَ: يَسْأَلُونَكَ<sup>(٤)</sup>.

ونزلت الآية في عمرو بن الجموح، وكان شيخاً كبيراً، فقال: يا رسول الله، إن مالي كثير، فيماذا أتصدق، وعلى من أنفق؟ فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

الثانية: قوله تعالى: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ «ما» في موضع رفع بالابتداء، و«ذا» الخبر، وهو بمعنى الذي، وحذفت الهاء لطول الاسم، أي: ما الذي ينفقونه، وإن شئت كانت «ما» في موضع نصب بـ «ينفقون» و«ذا» مع «ما» بمنزلة شيء واحد

(١) في (م): بفعل.

(٢) إعراب القرآن ١/٣٠٥-٣٠٦، وعنه نقل المصنف قول سيبويه وقول أبي العباس المبرّد.

(٣) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ٦٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٦، وعنه نقل المصنف.

(٤) إعراب القرآن ١/٣٠٦.

(٥) ذكره الواحدي في أسباب النزول ص ٦٠، وفي الوسيط ١/٣١٨، والنزمخشري ١/٣٥٦، وابن

الجوزي في زاد المسير ١/٢٣٣، والفخر الرازي ٦/٢٤ عن ابن عباس، ونقله الحافظ ابن حجر في

العجاب ١/٥٣٣ عن مقاتل، وذكره الطبرسي ٢/١٩٢، والبغوي ١/١٨٨، وأبو الليث ١/٢٠٠ دون

نسبة.

ولا يحتاج إلى ضمير<sup>(١)</sup>، ومتى كانت اسماً مركباً فهي في موضع نصب، إلا ما جاء في قول الشاعر:

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إنني لك عاشق<sup>(٢)</sup>  
فإن «عسى» لا تعمل فيه، ف«ماذا» في موضع رفع، وهو مركب، إذ لا صلة لـ«ذا»<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: قيل: إن السائلين هم المؤمنون، والمعنى: يسألونك ما هي الوجوه التي يُنفقون فيها، وأين يضعون ما لزم إنفاقه.

قال السُّدِّيُّ: نزلت هذه الآية قبل فرض الزكاة، ثم نسختها الزكاة المفروضة<sup>(٤)</sup>. قال ابن عطية<sup>(٥)</sup>: وَوَهْم المهدويُّ على السُّدِّيِّ في هذا، فنسب إليه أنه قال: إن الآية في الزكاة المفروضة، ثم نُسخ منها الوالدان.

وقال ابن جريج وغيره: هي نَذْبٌ، والزكاة غير هذا الإنفاق، فعلى هذا لا نسخ فيها<sup>(٦)</sup>، وهي مبيّنة لمصارف صدقة التطوع، فواجب على الرجل الغني أن ينفق على أبويه المحتاجين ما يصلحهما في قدر حالهما من حاله، من طعام وكسوة وغير ذلك. قال مالك: ليس عليه أن يزوج أباه، وعليه أن يُنفق على امرأة أبيه؛ كانت أمّه أو أجنبية، وإنما قال مالك: ليس عليه أن يزوج أباه؛ لأنه رأى يستغني عن التزويج غالباً، ولو احتاج حاجة ماسة لوجب أن يزوجه، لولا ذلك لم يوجب عليه أن ينفق عليهما. فأما ما يتعلق بالعبادات من الأموال؛ فليس عليه أن يعطيه ما يحجُّ به أو يغزو، وعليه أن يُخرج عنه صدقة الفطر، لأنها مُستحقّة بالنفقة والإسلام<sup>(٧)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/١، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١٢٧/١.

(٢) نُسب البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه ص ١٤٣، ولمجنون ليلى، وهو في ديوانه ص ٢٠٣، وانظر خزانة الأدب ١٥٠/٦.

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٨/١، والكلام الذي قبله منه.

(٤) أخرجه الطبري ٦٤١-٦٤٢.

(٥) المحرر الوجيز ٢٨٨/١، والكلام الذي قبله منه.

(٦) المحرر الوجيز ٢٨٩/١، وأخرجه الطبري ٦٤٢/٣.

(٧) ينظر الكافي لابن عبد البر ٦٢٩/٢.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ «ما» في موضع نصبٍ بـ «أنفقتهم»، وكذا «وما تنفقوا»، وهو شرطٌ، والجواب: «فللوالدين»، وكذا «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ» شرطٌ، وجوابه «فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»<sup>(١)</sup>، وقد مضى القول في اليتيم والمسكين وابن السبيل<sup>(٢)</sup>. ونظيرُ هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَتَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ [الروم: ٣٨].

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالب: «يفعلوا» بالياء على ذكر الغائب، وظاهرُ الآية الخبرُ، وهي تتضمنُ الوعدَ بالمجازاة<sup>(٣)</sup>.

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فيه ثلاثُ مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ﴾ معناه فرضٌ، وقد تقدّم مثله<sup>(٥)</sup>. وقرأ قوم: «كُتِبَ عليكم القتل»<sup>(٦)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جِرُّ الدُّيُولِ  
وهذا هو فرضُ الجهاد، بينَ سبحانه أن هذا ممّا امتحنوا به، وجعلَ وُضلةً إلى الجنة. والمراد بالقتال قتالُ الأعداء من الكفار، وهذا كان معلوماً لهم بقرائن الأحوال، ولم يُؤدّن للنبي ﷺ في القتال مُدّة إقامته بمكة، فلما هاجر أُذِن له في قتال مَنْ يُقاتله من المشركين، فقال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: ٣٩]، ثم أُذِن له في قتال المشركين عامّة<sup>(٧)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٦.

(٢) ٢/٢٢٩ وص ٥٩ من هذا الجزء.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٨٩. ونسب ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ١٣ هذه القراءة للأصبغ بن نباتة.

(٤) ص ٦٤ من هذا الجزء.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٨٩، والقراءة المذكورة من الشواذ.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه ص ٤٩٨.

(٧) تفسير الرازي ٦/٢٧.

واختلفوا مَنْ المراد بهذه الآية، فقليل: أصحاب النبي ﷺ خاصة، فكان القتال مع النبي ﷺ فَرَضَ عَلَيْهِمْ، فلما استقرَّ الشرعُ صارَ على الكفاية، قاله عطاء والأوزاعي<sup>(١)</sup>. قال ابنُ جُرَيْجٍ: قلت لعطاء: أوجبَ الغزوُ على الناس في هذه الآية؟ فقال: لا، إنما كُتِبَ على أولئك<sup>(٢)</sup>.

وقال الجمهور من الأمة: أوَّلُ فَرَضِهِ إنما كان على الكفاية دون تعيين<sup>(٣)</sup>، غير أن النبي ﷺ كان إذا استتفرهم تَعَيَّنَ عَلَيْهِمُ التَّفِيرُ لوجوب طاعته.

وقال سعيد بنُ المسيب: إن الجهاد فرضٌ على كل مسلم في عينه أبدأً، حكاه الماوردي<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية<sup>(٥)</sup>: والذي استمرَّ عليه الإجماعُ أن الجهاد على أمة<sup>(٦)</sup> محمد ﷺ فرضٌ كفاية، فإذا قام به مَنْ قام من المسلمين سقط عن الباقيين، إلا أن ينزل العدو بساحة الإسلام، فهو حينئذ فرضٌ عين، وسيأتي هذا مبيناً في سورة براءة إن شاء الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

وذكر المهدوي وغيره عن الثوري أنه قال: الجهاد تطوُّعٌ. قال ابن عطية<sup>(٨)</sup>: وهذه العبارة عندي إنما هي على سؤال سائل وقد قيم بالجهاد، فقليل له: ذلك تطوُّعٌ.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ﴾ ابتداءً وخبر، وهو كُرَّةٌ في الطُّبَاعِ.

قال ابنُ عَرَفَةَ: الكُرَّةُ المشقَّةُ، والكُرَّةُ - بالفتح - ما أكرهت عليه، هذا هو

(١) أخرج أثر الأوزاعي الطبري ٦٤٤/٣، وذكر أثر عطاء الواحدي في الوسيط ٣١٩/١، وأوردهما ابن العربي في أحكام القرآن ١٤٦/١.

(٢) أخرجه الطبري ٦٤٤/٣.

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٩/١.

(٤) في النكت والعيون ٢٧٣/١.

(٥) المحرر الوجيز ٢٨٩/١.

(٦) في (م): على كل أمة.

(٧) في تفسير الآية (٤١) منها.

(٨) المحرر الوجيز ٢٨٩/١ وعنه نقل المصنف كلام المهدوي السالف.

الاختيار، ويجوزُ الضمُّ في معنى الفتح، فيكونان لغتين<sup>(١)</sup>، يقال: كرهتُ الشيءَ كَرْهًا وكَرْهًا وكِراهَةً وكِراهِيَةً، وأكرهتهُ عليه إكراهًا.

وإنما كان الجهادُ كَرْهًا؛ لأن فيه إخراجَ المال، ومفارقةَ الوطن والأهل، والتعرُّضَ بالجسدِ للشَّجاج والجراح، وقطعِ الأطراف، وذهابِ النفس، فكانت كراهيتهم لذلك، لا أنهم كرهوا فرضَ الله تعالى.

وقال عكرمةُ في هذه الآية: إنهم كَرِهوه، ثم أَحَبُّوه وقالوا: سمعنا وأطعنا<sup>(٢)</sup>، وهذا لأن امتثالَ الأمرِ يتضمَّنُ مشقَّةً، لكن إذا عُرِفَ الثوابُ هان في جنبه مُقاساةُ المشقَّات.

قلت: ومثاله في الدنيا إزالةُ ما يُؤلم الإنسانَ وَيَخافُ منه؛ كقطعِ عُضْوٍ، وقلعِ ضِرْسٍ، وفصدٍ، وحِجامةِ ابتغاءِ العافية ودوامِ الصحة، ولا نعيمَ أفضلُ من الحياة الدائمة في دارِ الخُلد، والكرامةِ في مقعدِ صدق.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ قيل: «عسى» بمعنى قد، قاله الأصمُّ<sup>(٣)</sup>. وقيل: هي واجبة. و«عسى» من الله واجبةٌ في جميع القرآن إلا قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ [التحريم: ٥].

وقال أبو عبيدة: «عسى» من الله إيجابٌ<sup>(٤)</sup>، والمعنى: عسى أن تكرهوا ما في الجهاد من المشقَّة وهو خيرٌ لكم في أنكم تَغْلِبُونَ وتَظْهَرُونَ<sup>(٥)</sup>، وتَغْنَمُونَ وتُوجِرُونَ، ومن مات مات شهيداً، وعسى أن تحبُّوا الدَّعَةَ وتركَ القتال وهو شرٌّ لكم في أنكم تُغْلِبُونَ وتُدَلُّون ويذهب أمرُكم.

قلت: وهذا صحيحٌ لا غبارَ عليه، كما اتَّفَقَ في بلاد الأندلس، تركوا الجهاد،

(١) في النسخ: لغتان، والمثبت من (م).

(٢) تفسير البغوي ١/١٨٨.

(٣) انظر النكت والعيون ١/٢٧٣.

(٤) الصحاح (عسى)، وعنه نقل المصنف كلام أبي عبيدة.

(٥) في (د) و(ز) و(م): وتظفرون، والمثبت من (ظ)، وهو موافق لما في المحرر الوجيز ١/٢٨٩، وعنه نقل المصنف.

وَجَبْنُوا عَنِ الْقِتَالِ، وَأَكْثَرُوا مِنَ الْفِرَارِ، فَاسْتَوْلَى الْعَدُوُّ عَلَى الْبِلَادِ، وَأَيُّ بِلَادٍ؟! وَأَسْرَ وَقَتْلَ، وَسَبَى وَاسْتَرْقَى، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَهُ<sup>(١)</sup> أَيْدِينَا وَكَسَبْتَهُ.

وقال الحسنُ في معنى الآية: لا تَكْرَهُوا الْمُؤَلِّمَاتِ الْوَاقِعَةَ، فَلَرُبَّ أَمْرٍ تَكْرَهُهُ؛ فِيهِ نَجَاتُكَ، وَلَرُبَّ أَمْرٍ تَحِبُّهُ؛ فِيهِ عَظْبُكَ، وَأَنْشُدُ أَبُو سَعِيدٍ الضَّرِيرَ<sup>(٢)</sup>:

رُبَّ أَمْرٍ تَتَّقِيهِ جَرَّ أَمْرًا تَرْتَضِيهِ  
خَفِيَ الْمَحْبُوبُ مِنْهُ وَبَدَا الْمَكْرُوهُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَرَامِ فَقَالَ فِيهِ قُلٌ قِتَالٍ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَالُونَ لَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظَلُّوْا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾

فيه اثنتا عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ تقدم القول فيه<sup>(٤)</sup>. وروى جريرُ بن عبد الحميد ومحمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ما رأيت قوماً خيراً من أصحاب محمد ﷺ، ما سأله إلا عن ثلاث عشرة مسألة، كلهن في القرآن: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

(١) في (م): قدمت.

(٢) هو أحمد بن خالد البغدادي، اللغوي، الفاضل، لقي ابن الأعرابي وأبا عمرو الشيباني، وحفظ عن الأعراب نكتاً كثيرة. إنباه الرواة ٤١/١.

(٣) أوردهما البيهقي في شعب الإيمان (١٠١٠٤) من إنشاد أبي عمرو بن نُجيد، وروايتهما:

رُبَّ أَمْرٍ تَتَّقِيهِ جَرَّ أَمْرًا تَرْتَضِيهِ  
خَفِيَ الْمَكْرُوهُ مِنْهُ وَبَدَا الْمَحْبُوبُ فِيهِ

(٤) ص ٤١٤ من هذا الجزء.

الْحَرَامِ ﴿١﴾ ، ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ ، ما كانوا يسألون إلا عمّا ينفعهم<sup>(١)</sup> . قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> : ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة إلا ثلاث .

وروى أبو السّوّار<sup>(٣)</sup> عن جُنْدَب بن عبد الله أن النبي ﷺ بعث رهطاً ، وبعث عليهم أبا عُبيدة بن الحارث - أو عُبيدة بن الحارث - فلما ذهب لينطلق ، بكى صباية إلى رسول الله ﷺ ، فبعث عبد الله بن جَحْش ، وكتب له كتاباً ، وأمره ألا يقرأ الكتابَ حتى يبلغ مكان كذا وكذا ، وقال : « لا تُكرهنَّ أصحابك على المسير » ، فلما بلغ المكان ، قرأ الكتاب ، فاسترجع وقال : سمعنا وطاعة الله ولرسوله ، قال : فرجع رجلاً ، ومضى بقيتهم ، فلقوا ابنَ الحَضْرَمِيِّ ، فقتلوه ، ولم يدرُوا أن ذلك اليوم من رجب ، فقال المشركون : قتلتم في الشهر الحرام ، فأنزل الله تعالى : ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> .

وروي أن سبب نزولها أن رجلين من بني كِلاب لقيا عمرو بن أمية الضمري<sup>(٥)</sup> وهو لا يعلم أنهما كانا عند النبي ﷺ ، وذلك في أول يومٍ من رجب فقتلتهما ، فقالت قريش : قتلتهما في الشهر الحرام ، فنزلت الآية<sup>(٦)</sup> .

والقول بأن نزولها في قصة عبد الله بن جحش أكثر وأشهر ، وأن النبي ﷺ بعثه مع تسعة رهط - وقيل ثمانية - في جمادى الآخرة ، قبل بذر بشهرين ، وقيل في رجب .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ص ٤٢٧-٤٢٨ ، وأخرجه الدارمي (١٢٧) ، والطبراني في الكبير (١٢٢٨٨) من طريق محمد بن فضيل وحده ، عن عطاء ، به .

(٢) في جامع بيان العلم ص ٤٢٨ .

(٣) في النسخ : أبو اليسار ، وهو خطأ ، والمثبت من مصادر التخریج ، وأبو السوار : هو حسان بن حريث على الراجح ، ثقة ، قاله الحافظ ابن حجر في العُجاب ١/٥٣٧-٥٣٨ .

(٤) أخرجه أبو يعلى (١٥٣٤) ، والطبري في تفسيره ٣/٦٥٥-٦٥٦ ، وفي تاريخه ٢/٤١٥ ، وابن أبي حاتم ٢/٣٨٤ ، والطبراني في الكبير (١٦٧٠) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٩/١١-١٢ . قال الحافظ ابن حجر في العُجاب ١/٥٣٩ : وهذا سنه حسن ، وقد علّق البخاري طرفاً منه في كتاب العلم [باب ما يذكر من المناولة] من صحيحه ، وصحح إسناده السيوطي في الدر المنثور ١/٢٥٠ .

(٥) أول مشاهده يوم بثر معونة ، بعثه النبي ﷺ إلى النجاشي في زواج أم حبيبة ، وكان من رجال العرب جرأة ونجدة ، عاش إلى خلافة معاوية ، ومات بالمدينة . الإصابة ٧/٨٥ .

(٦) المحرر الوجيز ١/٢٨٩ .

قال أبو عمر في كتاب «الدَّرَر»<sup>(١)</sup> له: ولَمَّا رجع رسول الله ﷺ من طلب كُرْز بن جابر - وتُعرف تلك الخَرْجَةُ بيدر الأولى - أقام بالمدينة بقيَّة جُمادى الآخرة ورجباً، وبعث في رجب عبد الله بن جحش بن رثاب الأسديّ ومعه ثمانية رجال من المهاجرين، وهم: أبو حذيفة بن عتبة، وعُكَّاشَةُ بنُ مِخْصَن، وعُتْبَةُ بنُ عَزْوَان، وسُهَيْلُ بنُ بَيْضَاءِ الفهريّ، وسعدُ بن أبي وقَّاص، وعامرُ بن ربيعة، وواقِدُ بن عبد الله التميميّ، وخالدُ بن بُكَيْر اللبثيّ.

وكتب لعبد الله بن جحش كتاباً، وأمره ألا ينظرَ فيه حتى يسيرَ يومين، ثم ينظرَ فيه، ولا يَسْتَكْرِهَ أحداً من أصحابه، وكان أميرهم، ففعل عبد الله بنُ جحش ما أمره به، فلما فتح الكتاب وقرأه وجد فيه: «إذا نظرتَ في كتابي هذا؛ فامضِ حتى تنزلَ نَحْلَةَ بين مكة والطائف، فترصدُ بها قريشاً، وتعلِّمُ لنا من أخبارهم». فلما قرأ الكتاب قال: سمعاً وطاعةً، ثم أخبر أصحابه بذلك، وبأنه لا يَسْتَكْرِهَ أحداً منهم، وأنه ناهضُ لوجهه بمن أطاعه، وأنه إن لم يُطعْه أحدٌ مضى وخذَه، فمن أحبَّ الشهادةَ فَلْيَنْهَضْ، ومن كره الموتَ فليرجع. فقالوا: كلُّنا نرغبُ فيما ترغبُ فيه، وما ممَّا أحدٌ إلا وهو سامعٌ مطيعٌ لرسول الله ﷺ.

ونهبوا معه، فسلك على الحجاز، وشرَد لسعد<sup>(٢)</sup> بن أبي وقَّاص وعُتْبَةَ بن عَزْوَان جملٌ كانا يعتقبانه، فتخلَّفَا في طلبه، ونَقَدَ عبد الله بنُ جحش مع سائرهم لوجهه حتى نزلَ بنخلة، فمرَّت بهم عيرُ لقريش تحملُ زيباً وتجارةً، فيها عمرو بنُ الحضرميِّ - واسم الحضرميِّ عبدُ الله بن عَبَّاد، من الصَّدْف، والصَّدْف بطنٌ من حَضْرَمَوْت - وعثمانُ بن عبد الله بن المغيرة، وأخوه نوفلُ بن عبد الله بن المغيرة المخزوميَّان، والحكمُ بن كَيْسَانَ مولى بني المغيرة، فتشاور المسلمون وقالوا: نحن في آخر يومٍ من رجب الشهر الحرام، فإن نحن قاتلناهم هتكنا حرمةَ الشهر الحرام، وإن تركناهم الليلة دخلوا الحرَم. ثم اتفقوا على لقائهم، فرمى واقِدُ بن عبد الله

(١) واسمه بتمامه: الدرر في اختصار المغازي والسير، والنص فيه ص ٩٧-٩٩.

(٢) هنا ينتهي الخرم في النسخة (خ) المشار إليه في ص ٣٩٠.

التميمي عمرو بن الحضرمي فقتله، وأسروا عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان، وأفلت نوفل بن عبد الله.

ثم قدموا بالعبير والأسيرين، وقال لهم عبد الله بن جحش: اعزلوا مما غنمنا الخمس لرسول الله ﷺ، ففعلوا، فكان أول خمس في الإسلام، ثم نزل القرآن: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، فأقر الله ورسوله فعل عبد الله بن جحش، ورضيه سنه للأمة إلى يوم القيامة، وهي أول غنيمة غنمت في الإسلام، وأول أسيرين<sup>(١)</sup>، وعمرو بن الحضرمي أول قتيل.

وأنكر رسول الله ﷺ قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام، فسقط في أيدي القوم، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْفَرَارِ فِي يَوْمِئِذٍ قُلْ إِلَى اللَّهِ مِنْكُمْ فِيهَا حَلِيلٌ﴾.

وقبل رسول الله ﷺ الفداء في الأسيرين، فأما عثمان بن عبد الله فمات بمكة كافراً، وأما الحكم بن كيسان فأسلم، وأقام مع رسول الله ﷺ حتى استشهد ببئر معونة، ورجع سعد وعتبة إلى المدينة سالمين.

وقيل: إن انطلاق سعد بن أبي وقاص وعتبة في طلب بغيرهما كان عن إذن من عبد الله بن جحش، وإن عمرو بن الحضرمي وأصحابه لما رأوا أصحاب رسول الله ﷺ هابوهم، فقال عبد الله بن جحش: إن القوم قد فرغوا منكم، فاخليقوا رأس رجل منكم فليتعرض لهم، فإذا رأوه محلوفاً آمنوا وقالوا: قوم عمار، لا بأس عليكم، وتشاوروا في قتالهم، الحديث<sup>(٢)</sup>. وتفاءلت اليهود وقالوا: واقد؛ وقديت الحرب، وعمرو؛ عمريت الحرب، والحضرمي؛ حضرت الحرب.

(١) في (خ) و(ظ) و(م): أمير، وفي (د) و(ز): أسير، والمثبت من الدرر ص ٩٩، وانظر سيرة ابن هشام ٦٠٣/١.

(٢) رواه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام ٦٠١/١-٦٠٥، وأخرجه من طريق ابن إسحاق الطبري في تفسيره ٦٥٠/٣-٦٥٣، وفي تاريخه ٤١٠/٢-٤١٣، والبيهقي في دلائل النبوة ١٨/٣-٢٠، وانظر العجائب ٥٣٩/١-٥٤٢.

وبعث أهل مكة في فداء أسيرَيْهم، فقال: «لا تُفديهما»<sup>(١)</sup> حتى يَقْدَم سعدٌ وعتبة، وإن لم يَقْدَمَا قتلناهما بهما» فلما قَدِمَا فاداها، فأما الحَكَم فأسلم، وأقام بالمدينة حتى قُتل يوم بئر مَعُونَةَ شهيداً، وأما عثمان فرجع إلى مكة، فمات بها كافراً، وأما نوفل فضرب بطنَ فرسه يوم الأحزاب ليدخلَ الخَنْدُقَ على المسلمين؛ فوقع في الخندق مع فرسه، فتحطَّما جميعاً، فقتله الله تعالى، وطلب المشركون جِيفَتَهُ بالثَّمَن، فقال رسول الله ﷺ: «خذوه، فإنه خبيثُ الجيفة خبيثُ الدية» فهذا سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابنُ إسحاق<sup>(٣)</sup> أن قَتَلَ عمرو بنِ الحضرميِّ كان في آخر يوم من رجب؛ على ما تقدّم. وذكر الطبري<sup>(٤)</sup> عن السُّديِّ وغيره أن ذلك كان في آخر يوم من جُمادى الآخرة، والأوَّلُ أشهر. على أن ابن عباس قد ورد عنه أن ذلك كان في أوَّل ليلة من رجب، والمسلمون يظنُّونها من جُمادى. قال ابن عطية<sup>(٥)</sup>: وذكر الصاحبُ بنُ عَبَّاد<sup>(٦)</sup> في رسالته المعروفة بالأسديَّة أن عبد الله بن جحش سُمِّيَ أميرَ المؤمنين في ذلك الوقت لكونه مؤمراً على جماعة من المؤمنين.

الثانية: واختلف العلماء في نسخ هذه الآية، فالجمهور على نسخها، وأن قتال المشركين في الأشهر الحُرْم مباح<sup>(٧)</sup>.

واختلفوا في ناسخها، فقال الزهريُّ: نسخها ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]. وقيل: نَسَخَهَا عَزَّوَجَلَّ النَّبِيُّ ﷺ ثَقِيْفًا في الشهر الحرام، وإغزائه أبا عامر

(١) في النسخ الخطية: نهدهم، والمثبت من (م).

(٢) تفسير البغوي ١/ ١٩٠. وأخرج قوله ﷺ: «خذوه...» الإمام أحمد في مسنده (٢٢٣٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) انظر سيرة ابن هشام ١/ ٦٠٣.

(٤) في تفسيره ٣/ ٦٥٥، وتاريخه ٢/ ٤١٤.

(٥) في المحرر الوجيز ١/ ٢٨٩ وعنه نقل المصنف قول ابن إسحاق والطبري وابن عباس.

(٦) إسماعيل بن عَبَّاد بن عيسى الطالقاني، أبو القاسم، الأديب الكاتب، وزير الملك مؤيد الدولة بن بويه، صحب الوزير أبا الفضل بن العميد، فشهَّر بالصاحب، مات سنة (٣٨٥هـ). سير أعلام النبلاء

٥١١/١٦

(٧) الناسخ والمنسوخ للنحاس ١/ ٥٣٥.

إلى أوطاس<sup>(١)</sup> في الشهر الحرام. وقيل: نَسَخَهَا بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ عَلَى الْقِتَالِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَلَغَهُ قَتْلُ عَثْمَانَ بِمَكَّةَ، وَأَنَّهُمْ عَازِمُونَ عَلَى حَرْبِهِ، بَايَعَ حِينَئِذٍ الْمُسْلِمِينَ عَلَى دَفْعِهِمْ، لَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِقِتَالِهِمْ<sup>(٢)</sup>. وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي أُثْرٍ قِصَّةِ الْحَضْرَمِيِّ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ الآية، قال: فحَدَّثَنِي اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّ الْقِتَالَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ حَرَامٌ كَمَا كَانَ، وَأَنَّ الَّذِي يَسْتَحِلُّونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ صَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ حِينَ يَسْجُنُونَهُمْ وَيُعَذِّبُونَهُمْ وَيَحْبَسُونَهُمْ أَنْ يَهَاجِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَفَرِهِمْ بِاللَّهِ، وَصَدَّهُمُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ، وَإِخْرَاجِهِمْ أَهْلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُمْ سُكَّانُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَفَتَنَتِهِمْ إِيَّاهُمْ عَنِ الدِّينِ، فَبَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَلَ ابْنَ الْحَضْرَمِيِّ، وَحَرَّمَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ كَمَا كَانَ يَحْرُمُهُ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بِرَأْيِهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ: الْآيَةُ مُحْكَمَةٌ، وَلَا يَجُوزُ الْقِتَالُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، وَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ بَعْدَهَا عَامَةٌ فِي الْأَزْمَنَةِ، وَهَذَا خَاصٌّ، وَالْعَامُّ لَا يَنْسَخُ الْخَاصَّ بِاتِّفَاقٍ<sup>(٤)</sup>.

وَرَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُقَاتِلُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ إِلَّا أَنْ يُعْزَى - أَوْ يُعْزَوْا<sup>(٥)</sup> - .

(١) أبو عامر: هو الأشعري، أخو أبي موسى رضي الله عنهما، بعثه رسول الله ﷺ في آثار من توجه قبيل أوطاس - وهو وادٍ في ديار هوازن - في غزوة حنين، انظر سيرة ابن هشام ٤٥٤/٢، ومعجم البلدان ٢٨١/١.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١٤٧/١.

(٣) في دلائل النبوة ١٧/٣-١٨.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٤٧/١، وأخرجه الطبري ٦٦٣/٣، وضعفه ابن عطية ٢٩٠/١.

(٥) في (د): أو يغزوه، وفي (ز): يغزا، وليست في (م)، والمثبت من (خ) و(ظ). وأخرج الحديث أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (٣٨٩) و(٣٩٠)، وأحمد (١٤٥٨٣)، والجصاص في أحكام القرآن ٣٢١/١، والطبري ٦٤٨/٣-٦٤٩.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلْ فِيهِ﴾ «قاتل» بدلٌ عند سيبويه<sup>(١)</sup> بدل اشتمال، لأن السؤال اشتمل على الشهر وعلى القتال، أي: يسألك الكفارُ تعجباً من هتك حرمة الشهر، فسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه.

قال الزجاج<sup>(٢)</sup>: المعنى: يسألونك عن القتال في الشهر الحرام.

وقال القُتَيْبِيُّ<sup>(٣)</sup>: يسألونك عن القتال في الشهر الحرام هل يجوز؟ فأبدل قتالاً من الشهر، وأنشد سيبويه<sup>(٤)</sup>:

فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحدٍ      ولكنَّهُ بُنيانٌ قومٍ تَهْدَمَا  
وقرأ عكرمة: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتْلٍ فِيهِ قُلْ قَتْلٌ» بغير ألف فيهما.  
وقيل: المعنى: يسألونك عن الشهر الحرام وعن قتالٍ فيه، وهكذا قرأ ابنُ مسعود، فيكون مخفوضاً بعن على التكرير، قاله الكسائي<sup>(٥)</sup>.

وقال الفراء<sup>(٦)</sup>: هو مخفوضٌ على نيّة «عن». وقال أبو عبيدة<sup>(٧)</sup>: هو مخفوضٌ على الجوار.

قال النحاس<sup>(٨)</sup>: لا يجوز أن يُعربَ الشيءُ على الجوار في كتاب الله، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوارُ غَلَطٌ، وإنما وقع في شيءٍ شاذٍّ، وهو قولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ»، والدليلُ على أنه غلطٌ قولُ العربِ في الثنية: هذان جُحرا ضَبٌّ خَرِبان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يُحملَ شيءٌ من كتاب الله على

(١) ينظر الكتاب ١/١٥١.

(٢) في معاني القرآن ١/٢٨٩.

(٣) في غريب القرآن ص ٨٢، ونقله عنه المصنف وما قبله بواسطة تفسير أبي الليث ١/٢٠١.

(٤) الكتاب ١/١٥٦، ونسبه لعَبْدَةَ بن الطَّيِّب، والبيت له في رثاء قيس بن عاصم المِنقرِي في حماسه أبي تمام ص ٧٩٢ (بشرح المرزوقي)، والأغاني ٢١/٢٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٧، وذكر قراءة عكرمة ابنُ خالويه في القراءات الشاذة ص ١٣، والزمخشري ١/٣٥٧، وذكر قراءة ابن مسعود الفراء ١/١٤١، والطبري ٣/٦٤٨، والزمخشري ١/٣٥٧.

(٦) في معاني القرآن ١/١٤١.

(٧) في مجاز القرآن ١/٧٢.

(٨) إعراب القرآن ١/٣٠٧، وعنه نقل المصنف كلام الفراء وأبي عبيدة.

هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها.

قال ابن عطية<sup>(١)</sup>: وقال أبو عبيدة: هو خَفَضَ على الجوار، وقوله هذا خطأ. قال النحاس<sup>(٢)</sup>: ولا يجوز إضمارُ عن، والقول فيه أنه بدل.

وقرأ الأعرج: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ» بالرفع<sup>(٣)</sup>. قال النحاس<sup>(٤)</sup>: وهو غامضٌ في العربية، والمعنى فيه: يسألونك عن الشهر الحرام، أجايزٌ قتالٌ فيه؟ فقلوه: «يسألونك» يدلُّ على الاستفهام، كما قال امرؤ القيس:

أصاحِ تَرى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَه  
كَلَمَحِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ<sup>(٥)</sup>  
والمعنى: أترى برقًا، فحذف ألف الاستفهام؛ لأن الألف التي في «أصاح» تدلُّ عليها وإن كانت حرف النداء<sup>(٦)</sup>، كما قال الشاعر:

تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ<sup>(٧)</sup>

والمعنى: أتروح، فحذف الألف؛ لأن «أم» تدلُّ عليها<sup>(٨)</sup>.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ ابتداءً وخبر، أي: مُسْتَنَكَّرٌ؛ لأن تحريم القتال في الشهر الحرام كان ثابتاً يومئذ، إذ كان الابتداء من المسلمين.

والشهرُ في الآية اسمُ جنس، وكانت العربُ قد جعل الله لها الشهرَ الحرام قواماً تعتدلُّ عنده، فكانت لا تسفك دماً، ولا تُغيِّرُ في الأشهرِ الحُرْمِ، وهي:

(١) في المحرر الوجيز ٢٩٠/١.

(٢) في إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(٣) ذكر هذه القراءة دون نسبة النحاس والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٤٣٥/١، وأبو حيان ١٤٥/٢.

(٤) إعراب القرآن ٣٠٨/١.

(٥) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ص ٢٤، وكتاب سيبويه ٢٥٢/٢. قوله: كلمع اليدين؛ شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما، والحيي: ما عرض لك وارتفع من السحاب، والمكَلَّل: الذي في جوانب السماء كالإكليل. قاله الأصمعي.

(٦) في (د) و(م): نداء.

(٧) وتماه: وماذا عليك بأن تنتظر، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٤، وقد سلف ٢٨٣/١.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/١.

رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم<sup>(١)</sup>، ثلاث سُرُد، وواحد فَرْد. وسيأتي لهذا مزيد بيان في «المائدة»<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ابتداءً ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ عطف على «صد» ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ عطف على سبيل الله ﴿وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾ عطف على «صد»، وخبرُ الابتداء: ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي: أعظمُ إثمًا من القتال في الشهر الحرام<sup>(٣)</sup>، قاله المبرد وغيره<sup>(٤)</sup>. وهو الصحيح؛ لطول منع الناس عن الكعبة أن يُطاف بها.

﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ أي: بالله، وقيل: ﴿وَكُفْرًا بِهِ﴾ أي: بالحجِّ والمسجد الحرام<sup>(٥)</sup>، ﴿وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ﴾ أي: أعظمُ عقوبةً عند الله من القتال في الشهر الحرام.

وقال الفراء<sup>(٦)</sup>: «صدُّ» عطفٌ على «كبير»، «والمسجد» عطفٌ على الهاء في «به»، فيكون الكلام نسقًا متصلًا غير منقطع. قال ابن عطية<sup>(٧)</sup>: وذلك خطأ، لأن المعنى يسوقُ إلى أن قوله: «وكفر به» أي: بالله، عطفٌ أيضًا على «كبير»، ويجيء من ذلك أن إخراج أهل المسجد منه أكبرُ من الكفر عند الله، وهذا بينُ فساده<sup>(٨)</sup>.

ومعنى الآية على قول الجمهور: إنكم يا كفارَ قريش تستعظمون علينا القتالَ في

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩٠.

(٢) في تفسير الآية الثانية منها.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٨.

(٤) انظر مجمع البيان ٢/١٩٧.

(٥) تفسير أبي الليث ١/٢٠١.

(٦) في معاني القرآن ١/١٤١.

(٧) في المحرر الوجيز ١/٢٩٠.

(٨) قال أبو حيان في البحر ٢/١٤٩ بعد ذكر كلام ابن عطية: وليس كما ذكر، ولا يتعين ما قاله من أن «وكفر به» عطفٌ على «كبير»، إذ يحتمل أن يكون الكلام قد تمَّ عند قوله: «وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ»، ويكون قد أُخبر عن القتال في الشهر الحرام بخبرين؛ أحدهما أنه كبير، والثاني أنه صد عن سبيل الله، ثم ابتداءً فقال: والكفر بالله وبالمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال الذي هو كبير، وهو صد عن سبيل الله، وهذا معنى سائق حسن... وانظر تمة كلامه.

الشهر الحرام، وما تفعلون أنتم من الصدّ عن سبيل الله لمن أراد الإسلام، ومن كُفركم بالله، وإخراجكم أهل المسجد منه، كما فعلتم برسول الله ﷺ وأصحابه أكبر جُرماً عند الله<sup>(١)</sup>.

وقال عبد الله بن جحش رضي الله عنه:

تَعُدُّون قَتْلًا فِي الْحَرَامِ عَظِيمَةً      وَأَعْظَمُ مِنْهُ لَوْ يَرَى الرَّشِدَ رَاشِدُ  
صُدُّوْكُمْ عَمَّا يَقُولُ مُحَمَّدٌ      وَكُفْرُ بِهِ وَاللَّهُ رَأْيٌ وَشَاهِدُ  
وَإِخْرَاجُكُمْ مِنْ مَسْجِدِ اللَّهِ أَهْلَهُ      لَسَلًا يُرَى اللَّهُ فِي الْبَيْتِ سَاجِدُ  
فَإِنَّا وَإِنْ عَيَّرْتُمُونَا بِقَتْلِهِ      وَأَرْجَفَ بِالْإِسْلَامِ بَاغٍ وَحَاسِدُ  
سَقَيْنَا مِنْ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ رِمَاحَنَا      بَنَخَلَةَ لَمَّا أَوْقَدَ الْحَرْبَ وَاقْدُ  
دَمًا وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَثْمَانُ بَيْنَنَا      يُنَازِعُهُ غُلٌّ مِنَ الْقِدِّ عَانِدُ<sup>(٢)</sup>

وقال الزهري ومجاهد وغيرهما: قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ منسوخ بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، ويقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]. وقال عطاء: لم يُنسخ، ولا ينبغي القتال في الأشهر الحرم، وقد تقدّم<sup>(٣)</sup>.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ قال مجاهد وغيره: الفتنة هنا الكفر، أي: كُفركم أكبر من قتلنا أولئك. وقال الجمهور: معنى الفتنة هنا: فتنتهم المسلمين عن دينهم حتى يهلكوا، أي: إن ذلك أشدُّ اجتراماً من قتلكم في الشهر الحرام<sup>(٤)</sup>.

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾ ابتداءً خبرٍ من الله تعالى، وتحذيرٌ منه للمؤمنين من شرِّ الكفرة<sup>(٥)</sup>. قال مجاهد: يعني كفار قريش<sup>(٦)</sup>. و«يردوكم» نصب

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩٠.

(٢) رواها ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام ١/٦٠٥-٦٠٦.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٩٠، وتقدم في المسألة الثانية.

(٤) المحرر الوجيز ١/٢٩٠، وأخرج الطبري ٣/٦٥٩ و٦٦٠ الأثر عن مجاهد والشعبي وقناة.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

(٦) أخرجه الطبري ٣/٦٦٥.

بحتى، لأنها غاية مجردة<sup>(١)</sup>.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكَ﴾ أي: يرجع عن الإسلام إلى الكفر. ﴿فَأُولَئِكَ حِطَّةٌ﴾ أي: بطلت وفسدت، ومنه الحبط؛ وهو فساد يلحق المواشي في بطونها من كثرة أكلها الكلاً، فتنفخ أجوافها، وربما تموت من ذلك<sup>(٢)</sup> فالآية تهديد للمسلمين ليثبتوا على دين الإسلام.

التاسعة: واختلف العلماء في المرتد هل يُستتاب أم لا؟ وهل يحبط عمله بنفس الردة أم لا، إلا على الموافاة على الكفر؟ وهل يُورث أم لا؟ فهذه ثلاث مسائل:

الأولى: قالت طائفة: يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل<sup>(٣)</sup>، وقال بعضهم: ساعة واحدة. وقال آخرون: يُستتاب شهراً. وقال آخرون: يُستتاب ثلاثاً، على ما روي عن عمر وعثمان، وهو قول مالك رواه عنه ابن القاسم. وقال الحسن: يُستتاب مئة مرة<sup>(٤)</sup>، وقد روي عنه أنه يقتل دون استتابة، وبه قال الشافعي في أحد قوليّه، وهو أحد قولي طائفة وعبيد بن عمير<sup>(٥)</sup>. وذكر سُخْنُونُ أن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون كان يقول: يُقتل المرتد ولا يُستتاب، واحتج بحديث معاذ وأبي موسى<sup>(٦)</sup>، وفيه: أن النبي ﷺ لما بعث أبا موسى إلى اليمن أتبعه معاذ بن جبل، فلما قَدِمَ عليه قال: انزل، وألقى إليه وسادة، وإذا رجلٌ عنده مُوثق، قال: ما هذا؟ قال: هذا كان يهودياً فأسلم، ثم راجع دينه دين السوء فتهوّد. قال: لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله، فقال: اجلس. قال: لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله - ثلاث مرات - فأمر به فقتل، خرّجه مسلم وغيره<sup>(٧)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

(٢) انظر الصحاح (حبط).

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

(٤) الاستذكار ٢٢/١٣٩-١٤٠ و١٤٥-١٤٦، والتمهيد ٥/٣٠٦-٣٠٩ و٣١١.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

(٦) الاستذكار ٢٢/١٤٥، والتمهيد ٥/٣١١.

(٧) صحيح مسلم (١٧٣٣): (١٥) كتاب الإمارة ص ١٤٥٦، وصحيح البخاري (٦٩٢٣)، وهو في مسند

أحمد (١٩٦٦٦).

وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن المرتدَّ يُعرض عليه الإسلامُ، فإن أسلم وإلا قُتل مكانه، إلا أن يطلبَ أن يُؤجلَ، فإن طلب ذلك أُجل ثلاثة أيام، والمشهورُ عنه وعن أصحابه أن المرتدَّ لا يُقتل حتى يُستتاب. والزنديقُ عندهم والمرتدُّ سواء. وقال مالك: وتُقتل الزنادقةُ ولا يُستتابون<sup>(١)</sup>. وقد مضى هذا أوَّل «البقرة»<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا فيمن خرج من كفر إلى كفر، فقال مالك وجمهور الفقهاء: لا يُتعرض<sup>(٣)</sup> له، لأنه انتقل إلى ما لو كان عليه في الابتداء لأقرَّ عليه. وحكى ابنُ عبد الحكم عن الشافعيِّ أنه يُقتل؛ لقوله ﷺ: «من بدَّل دينه فاقتلوه»<sup>(٤)</sup> ولم يخصَّ مسلماً من كافر. وقال مالك: معنى الحديث: مَنْ خرجَ من الإسلام إلى الكفر، وأما مَنْ خرجَ من كفر إلى كفر فلم يُعَنَ بهذا الحديث<sup>(٥)</sup>، وهو قولُ جماعةٍ من الفقهاء. والمشهورُ عن الشافعيِّ ما ذكره المُرزبيُّ والربيع أن المبدلَّ لدينه من أهل الذمَّة يُلحِقُه الإمام بأرض الحرب، ويُخرجُه من بلده، ويستحلُّ ماله مع أموال الحربيين إن غلبَ على الدار؛ لأنه إنما جعل له الذمَّة على الدِّين الذي كان عليه في حين عَقْد العهْد<sup>(٦)</sup>.

واختلفوا في المرتدَّة: فقال مالك والأوزاعيُّ والشافعيُّ والليثُ بن سعد: تُقتل كما يُقتل المرتدُّ سواء، وحجَّتهم ظاهرُ الحديث: «من بدَّل دينه فاقتلوه». و«مَنْ» تَصْلُحُ لِلذَّكْرِ وَالْأُنثَى. وقال الثوريُّ وأبو حنيفة وأصحابه: لا تُقتل المرتدَّة، وهو قولُ ابنِ شُبْرمة، وإليه ذهب ابنُ عُليَّة، وهو قولُ عطاء والحسن. واحتجُّوا بأن ابن عباس روى عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «من بدَّل دينه فاقتلوه» ثم إن ابن عباس لم يُقتل المرتدَّة، ومَنْ روى حديثاً كان أعلم بتأويله، ورُوِيَ عن عليِّ مثله<sup>(٧)</sup>. ونهى ﷺ عن

(١) الاستذكار ١٤٦/٢٢-١٤٧، والتمهيد ٣١٠/٥-٣١١.

(٢) ٣٠٣/١.

(٣) في (خ) و(ز) و(ظ): يُعرض.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٧١)، والبخاري (٣٠١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) انظر الموطأ ٧٣٦/٢.

(٦) التمهيد ٣١١/٥-٣١٢، والاستذكار ١٣٨/٢٢-١٣٩.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٠٠/٣ من طريق خِلاس بن عمرو، عن علي رضي الله عنه قال: المرتدَّة تُستأنى ولا تُقتل. قال الدارقطني: خِلاس عن علي لا يحتج به لضعفه.

قتل النساء والصبيان، واحتجَّ الأولون بقوله ﷺ: «لا يحلُّ دُمُّ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث: كفرٍ بعد إيمان...»<sup>(١)</sup> فعمَّ كلَّ مَنْ كفر بعد إيمانه، وهو أصحُّ<sup>(٢)</sup>.

العاشرة: قال الشافعيُّ: إن مَنْ ارتدَّ ثم عاد إلى الإسلام لم يحبِّط عمله ولا حُجَّه الذي فرغ منه، بل إن مات على الرِّدَّة فحينئذ تحبِّط أعماله.

وقال مالك: تحبِّط بنفسِ الرِّدَّة، ويظهر الخلافُ في المسلم إذا حجَّ، ثم ارتدَّ، ثم أسلم، فقال مالك: يلزمه الحجُّ؛ لأنَّ الأوَّل قد حبِّط بالرِّدَّة. وقال الشافعيُّ: لا إعادةً عليه؛ لأنَّ عمله باقٍ.

واستظهر علماؤنا بقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. قالوا: وهو خطابٌ للنبيِّ ﷺ والمرادُ أمته؛ لأنه عليه السلام يستحيل منه الرِّدَّة شرعاً.

وقال أصحابُ الشافعيِّ: بل هو خطابٌ للنبيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup> على طريق التَّغليظ على الأمة، وبيانُ أن النبيَّ ﷺ على شرف منزلته لو أشرك لَحَبِطَ عمله، فكيف أنتم؟! لكنه لا يُشرك لفضل مرتبته<sup>(٤)</sup>، كما قال: ﴿يُنِسَاءَ اللَّيْلِ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] وذلك لشرف منزلتهنَّ، وإلا فلا يُتصوَّر إتيانُ [فاحشة] منهنَّ، صيانةً لزوجهنَّ المُكْرَمِ المُعْظَمِ. ابنُ العربي<sup>(٥)</sup>.

وقال علماؤنا: إنما ذكر الله الموافاة شرطاً هاهنا لأنه علَّق عليها الخلود في النار جزاءً، فمَنْ وافى على الكفر خلَّده الله في النار بهذه الآية، ومَنْ أشرك حبِّط عمله بالآية الأخرى، فهما آيتان مفيدتان لمعنيين وحُكْمين متغايرين، وما خوطب به عليه السلام فهو لأمته حتى يثبت اختصاصه، وما ورد في أزواجه فإنما قيل ذلك فيهنَّ لُبيِّنَ أنه لو تُصوِّر لكان هتكان؛ أحدهما: لحرمة الدين، والثاني: لحرمة النبيِّ ﷺ، ولكلُّ هتكَ حرمة عقاب، ويُنزَّل ذلك منزلةً من عصى في الشهر الحرام،

(١) سلف الحديث الأول ص ٢٣٨ من هذا الجزء، والثاني ٢٧٩/٢.

(٢) التمهيد ٣١٢/٥-٣١٤.

(٣) من قوله: والمراد أمته، إلى هذا الموضع ليس في (ز) و(ظ).

(٤) من قوله: وبيان أن، إلى هذا الموضع ليس في (د).

(٥) أحكام القرآن ١/١٤٧-١٤٨، والكلام منه من أول المسألة العاشرة.

أو في البلد الحرام، أو المسجد الحرام، يُضَاعَفُ عليه العذابُ بعدد ما هَتَكَ من الحُرُمات<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

الحادية عشرة: وهي اختلافُ العلماء في ميراث المرتدِّ، فقال عليُّ بن أبي طالب والحسن والشَّعْبِيُّ والحَكَمُ واللَّيْثُ وأبو حنيفة وإسحاق بن رَاهَوَيْه: ميراثُ المرتدِّ لورثته من المسلمين. وقال مالك وربيعة وابنُ أبي لَيْلَى والشَّافِعِيُّ وأبو ثور: ميراثه في بيت المال<sup>(٢)</sup>. وقال ابنُ شُبْرَمَةَ وأبو يوسف ومحمد والأوزاعيُّ في إحدى الروايتين: ما اكتسبه المرتدُّ بعد الردَّة فهو لورثته المسلمين. وقال أبو حنيفة: ما اكتسبه المرتدُّ في حال الردة فهو فَيءٌ، وما كان مكتسباً في حالة الإسلام ثم ارتدَّ، يرثه ورثته المسلمون، وأما ابنُ شُبْرَمَةَ وأبو يوسف ومحمد فلا يُفَضِّلون بين الأمرين، ومطلقُ قوله عليه الصلاة والسلام: «لا وِراثَةَ بين أهلِ مِلَّتَيْنِ»<sup>(٣)</sup> يدلُّ على بطلان قولهم<sup>(٤)</sup>. وأجمعوا على أن ورثته من الكفار لا يرثونه، سوى عمر بن عبد العزيز فإنه قال: يرثونه<sup>(٥)</sup>.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ الآية. قال جُنْدُب بن عبد الله وعروة بن الزبير وغيرهما: لما قَتَلَ واقدُ بنُ عبد الله التميميَّ عمرو بنَ الحضرميِّ في الشهر الحرام تَوَقَّفَ رسولُ الله ﷺ عن أخذِ حُصْمِهِ الذي وُفِّقَ في فرضه له عبدُ الله بن جحش وفي الأسيرين، فعَتَفَ المسلمون عبدَ الله بن جحش وأصحابه، حتى شَقَّ ذلك عليهم، فتلافاهم الله عزَّ وجلَّ بهذه الآية في الشهر الحرام، وفرَّج عنهم، وأخبر أن لهم ثوابَ مَنْ هاجر وغزا، فالإشارةُ إليهم في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ثم هي باقيةٌ في كلِّ مَنْ فعل ما ذكره الله عزَّ وجلَّ<sup>(٦)</sup>.

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٤٨.

(٢) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

(٣) سلف تخريجه ٢/٣٤٦.

(٤) انظر المفهم ٤/٥٦٨، والمحلى ٩/٣٠٥-٣٠٦.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

(٦) المحرر الوجيز ١/٢٩١.

وقيل: إن لم يكونوا أصابوا وِزراً فليس لهم أجر، فأنزل الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ إلى آخر الآية<sup>(١)</sup>.

والهجرة معناها: الانتقال من موضع إلى موضع، وقصد ترك الأول إشاراً للثاني. والهجر ضد الوصل. وقد هجره هَجْرًا وَهَجْرَانًا، والاسم الهجرة. والمهاجرة من أرض إلى أرض: ترك الأولى للثانية. والتهاجر: التَّقَاطُعُ<sup>(٢)</sup>. ومن قال: المهاجرة الانتقال من البادية إلى الحاضرة فقد أوهم؛ بسبب أن ذلك كان الأغلب في العرب، وليس أهل مكة مهاجرين على قوله<sup>(٣)</sup>.

«وجاهد» مفاعلة من جَهِد: إذا استخرج الجهد، مُجَاهِدَةً وَجِهَادًا. والاجتهاد والتجاهد: بذل الوسع والمجهود. والجهاد (بالفتح): الأرض الصلبة<sup>(٤)</sup>.

«ويرجون» معناه: يطمعون ويستقربون. وإنما قال: «يرجون» وقد مدحهم؛ لأنه لا يعلم أحد في هذه الدنيا أنه صائر إلى الجنة ولو بلغ في طاعة الله كل مبلغ؛ لأمرين: أحدهما: لا يدري بما يُختم له. والثاني: لئلا يتكَلَّ على عمله. والرجاء تنعم<sup>(٥)</sup>، والرجاء أبدًا معه خوف ولا بُدَّ، كما أن الخوف معه رجاء<sup>(٦)</sup>.

والرجاء من الأمل ممدود، يُقال: رَجَوْتُ فلانًا رَجْوًا وَرَجَاءً وَرَجَاوَةً، يُقال: ما أتيتك إلا رَجَاوَةً الخَيْرِ، وَتَرَجَّيْتُهُ وَارْتَجَيْتُهُ وَرَجَّيْتُهُ؛ كُله بمعنى رَجَوْتُهُ، قال بشر<sup>(٧)</sup> يخاطب بنته:

فَرَجَّيَ الخَيْرَ وانتظري إياي إذا ما القارِطُ العَنَزِيُّ آبا

(١) أخرجه الطبري ٦٦٨/٣ من حديث جندب بن عبد الله، وهو من تمام حديثه السالف في المسألة الأولى.

(٢) الصحاح (هجر).

(٣) المحرر الوجيز ٢٩١/١.

(٤) الصحاح (جهد)، والمحرر الوجيز ٢٩١/١.

(٥) في (م): ينعم.

(٦) المحرر الوجيز ٢٩٢/١، وانظر معاني القرآن للنحاس ١٧٠/١.

(٧) هو بشر بن أبي خازم، والبيت في ديوانه ص ٧٤، وانظر جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١٢٣/١.

وما لي في فلان رَجِيَّةٌ، أي: ما أرجو. وقد يكون الرَّجُوُّ والرَّجَاءُ بمعنى الخوف، قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، أي: لا تخافون عظمة الله، قال أبو ذؤيب:

إذا لسعته النحل لم يَرْجُ لَسَعَهَا      وخالفها في بيت نُوبِ عَوَامِلٍ<sup>(١)</sup>  
أي: لم يَخَفَ ولم يُبَالِ.

والرَّجَا مقصورٌ: ناحية البئر وحافتها، وكلُّ ناحية رَجَا<sup>(٢)</sup>. والعَوَامِلُ من الناس يخطؤون في قولهم: يا عظيم الرَّجَا، فيَقْضِرُونَ ولا يَمْدُونَ.

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾. فيه تسع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ السائلون هم المؤمنون، كما تقدّم. والخمر مأخوذة من خَمَرَ: إذا ستر، ومنه خِمَارُ المرأة. وكلُّ شيء غَطَى شيئًا، فقد خَمَرَهُ، ومنه: «خَمَرُوا آيَاتِكُمْ»<sup>(٣)</sup>، فالخمر تُخْمَرُ العقل، أي: تُغَطِّيهِ وتُسْتَرُهُ، ومن ذلك الشَّجَرُ الملتفُّ، يقال له: الخَمَرُ - بفتح الميم - لأنه يُغَطِّي ما تحته ويستره، يقال منه: أَخْمَرَتِ الأَرْضُ: كَثُرَ خَمَرُهَا، قال الشاعر:

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١٤٠، وتخريجه فيه ص ١٣٨١، قوله: وخالفها: يريد جاء إلى غسلها من ورائها لما سرحت في المرعى، والنوب: النحل لا واحد له، وعوامل: أي: تعمل العسل، يقول: إذا لسعت النحل هذا المشتار لم يَخَفَ لسعها، ولم يُبَالِ بها، ولازمها في بيتها حتى قضى وطَرَهُ من مُعَسَّلِهَا. قاله البغدادي في خزنة الأدب ٤٩٩/٥.

(٢) الصحاح (رجا).

(٣) قطعة من حديث جابر أخرجه أحمد (١٥١٦٧)، والبخاري (٣٣١٦)، ومسلم (٢٠١٢) بلفظ «خَمَرُوا الآنية».

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سِيرًا      فقد جاوزتُما حَمَرَ الطَّرِيقِ<sup>(١)</sup>  
 أي: سِيرًا مُدْلِينَ، فقد جاوزتُما الوَهْدَةَ<sup>(٢)</sup> التي يستتر بها الذُّبُّ وغيره. وقال  
 العَجَّاج يصف جيشاً يمشي برايات وجيوشٍ غير مُسْتَخْفٍ:

في لامعِ العِقبانِ<sup>(٣)</sup> لا يمشي الحَمَرُ      يُوجِّه الأَرْضَ وَيَسْتَأْتِ الشَّجَرَ<sup>(٤)</sup>  
 ومنه قولهم: دخل في عُمَارِ النَّاسِ وُحْمَارِهِمْ، أي: هو في مكان خافٍ. فلمَّا  
 كانت الخمرُ تَسْتُرُ العَقْلَ وَتُغْطِيهِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ<sup>(٥)</sup>. وقيل: إنما سُمِّيَتْ الخمرُ خمرًا؛  
 لأنها تُرَكَّتْ حتى أدركت، كما يقال: قد اخْتَمَرَ العَجِينُ، أي: بلغ إدراكه. وَخَيْرِ  
 الرَّأْيِ، أي: تُرِكَ حتى يتبيَّن فيه الوجه. وقيل: إنما سُمِّيَتْ الخمرُ خمرًا؛ لأنها  
 تخالط العقل، من المخامرة، وهي المخالطة، ومنه قولهم: دخلت في خُمَارِ  
 النَّاسِ، أي: اختلطتُ بهم<sup>(٦)</sup>. فالمعاني الثلاثةُ متقاربة، فالخمرُ تُرَكَّتْ وَخُجِرَتْ  
 حتى أدركتُ، ثم خالطت العَقْلَ، ثم خَمَرَتْه، والأصلُ السُّتْرُ.

والخَمَرُ: ماءُ العنْبِ الذي غَلَى أو طُبِخَ، وما خَامَرَ العَقْلَ من غيره فهو في  
 حُكْمِهِ؛ لأنَّ إجماعَ العلماءِ أَنَّ القِمَارَ كُلَّهُ حرام. وإنما ذُكِرَ المَيْسِرُ من بينه، فجُعل  
 كُلُّهُ قِياسًا على الميسر، والميسرُ إنما كان قِمَارًا في الجُزْرِ خاصَّةً، فكذلك كُلُّ ما  
 كان كالخمر، فهو بمنزلتها<sup>(٧)</sup>.

(١) لم نقف على قائله، وأورده الهروي في الأزهية ص ١٦٥ (وفيه: سَيْرًا)، وابنُ فارس في مقاييس اللغة  
 ٢١٦/٢، وابن عيش في شرح المفصل ١٢٩/١، وقال: يروى برفع الضحاك ونصبه، ولولا أن  
 موضعه [أي المنادى] نصب، لما جاز النصب في نعته وما عطف عليه.

(٢) الوَهْدَةُ: الأرض المنخفضة، والهَوْدَةُ من الأرض. القاموس (وهد).

(٣) في (خ) و(د) و(ظ): العقبان، (بالياء)، وجاء في هامش (ظ): العقبان: الخالص من الذهب ويقال: هو  
 مما يثبت نباتًا، وليس مما يحصل من الحجارة. ووقعت هذه الزيادة في متن (خ). وانظر التعليق التالي.

(٤) ديوان العجاج ص ٨١، قال الأصمعي في شرحه: اللامع: الجيش الذي تلمع راياته فيه، أي: في  
 جيش لامع العقبان، والواحدة: عَقَاب، فيقول: هذا جيش تخفق راياته وتلمع، والخَمَرُ: ما وارك من  
 شيء؛ يقول: لا يأتي مسترأ.

(٥) المحرر الوجيز ٢٩٢/١.

(٦) ينظر مقاييس اللغة ٢١٥/٢، وتفسير الطبري ٦٦٩/٣.

(٧) المحرر الوجيز ٢٩٢/١. قوله: جُزْر، هو جمع جُزُور، وهو اسم للذكر والأنثى من الإبل.

الثانية: والجمهور من الأمة على أن ما أسكر كثيره من غير خمير العنب؛ فمحرمٌ قليله وكثيره، والحد في ذلك واجب. وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة: ما أسكر كثيره من غير خمير العنب [فما لا يُسكر منه] فهو حلال، وإذا سكر منه أحد دون أن يتعمد الوصول إلى حد السكر، فلا حد عليه. وهذا ضعيف يردّه النظر والخبر<sup>(١)</sup>، على ما يأتي بيانه في «المائدة والنحل» إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: قال بعض المفسرين<sup>(٣)</sup>: إن الله تعالى لم يدع شيئاً من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة، ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم الشرائع دفعة واحدة، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة؛ فكذاك تحريم الخمر. وهذه الآية أول ما نزل في أمر الخمر، ثم بعده: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، ثم قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ثم قوله: ﴿إِنَّمَا لُغْتُمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾<sup>(٤)</sup> [المائدة: ٩٠] على ما يأتي بيانه في «المائدة».

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَالْمَيْسِرُ﴾ الميسر: قمار العرب بالأزلام. قال ابن عباس: كان الرجل في الجاهلية يخاطر الرجل على أهله وماله، فأيهما قمر صاحبه ذهب بماله وأهله، فنزلت الآية<sup>(٥)</sup>.

وقال مجاهد ومحمد بن سيرين والحسن وابن المسيب وعطاء وقتادة ومعاوية بن صالح وطاوس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن عباس أيضاً: كل شيء فيه

(١) المحرر الوجيز ٢٩٢/١، وما بين حاصرتين منه.

(٢) عند الآية: ٩٠ من المائدة، والآية: ٦٧ من النحل.

(٣) تفسير أبي الليث ٢٠٣/١.

(٤) كذا قال المصنف رحمه الله، ومثله ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٩٢/١-٢٩٣، ولم يذكر أحد من المفسرين (ومنهم أبو الليث الذي نقل عنه المصنف) أن آية: ﴿إِنَّمَا لُغْتُمُ وَالْمَيْسِرُ﴾. نزلت بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ...﴾ والله أعلم.

(٥) أخرجه الطبري ٦٧٤/٣.

قمارٌ من نَرْدٍ وشَطْرُنَجٍ؛ فهو المَيْسِرُ، حتى لعب الصُّبَّيَّانَ بِالْجَوْزِ وَالْكَعَابِ<sup>(١)</sup>، إلا ما أُبِيحَ مِنَ الرَّهَانِ فِي الْخَيْلِ وَالْقُرْعَةِ فِي إِفْرَازِ الْحَقُوقِ، عَلَى مَا يَأْتِي.

وقال مالك: المَيْسِرُ مَيْسِرَانِ: مَيْسِرُ اللَّهْوِ، وَمَيْسِرُ الْقِمَارِ، فَمَنْ مَيْسَرَ اللَّهْوِ النَّرْدُ وَالشَّطْرُنَجُ، وَالْمَلَاهِي كُلُّهَا. وَمَيْسِرُ الْقِمَارِ: مَا يَتَخَاظَرُ النَّاسُ عَلَيْهِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٢)</sup>: الشَّطْرُنَجُ مَيْسِرُ الْعَجْمِ. وَكُلُّ مَا قُومِرَ بِهِ فَهُوَ مَيْسِرٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَسَيَأْتِي فِي «يُونُسَ» زِيَادَةٌ بَيَانٍ لِهَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>.

والمَيْسِرُ مَا خُوذُ مِنَ الْيَسْرِ، وَهُوَ وَجُوبُ الشَّيْءِ لِصَاحِبِهِ، يُقَالُ: يَسِرُ لِي كَذَا: إِذَا وَجِبَ، فَهُوَ يَيْسِرُ يَسْرًا وَمَيْسِرًا. وَالْيَاسِرُ: اللَّاعِبُ بِالْقِدَاحِ، وَقَدْ يَسِرُ يَيْسِرًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَاعْنَهُمْ وَائِسِرْ بِمَا يَسِرُوا بِهِ      وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بَضْنِكَ فَانزِلِ<sup>(٤)</sup>  
وقال الأزهري<sup>(٥)</sup>: الميسر: الجزور الذي كانوا يتقامرون عليه، سُمِّيَ ميسرًا؛ لَأنَّهُ يُجَزَّرُ أَجْزَاءً، فَكَانَ مَوْضِعَ التَّجْزِئَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَزَأَتَهُ فَقَدْ يَسِرْتَهُ. وَالْيَاسِرُ: الْجَازِرُ؛ لَأنَّهُ يُجَزَّى لِحَمِّ الْجَزُورِ. قَالَ: وَهَذَا الْأَصْلُ فِي الْيَاسِرِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلضَّارِبِينَ بِالْقِدَاحِ وَالْمَتَقَامِرِينَ عَلَى الْجَزُورِ: يَاسِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ جَازِرُونَ إِذْ كَانُوا سَبَبًا لِذَلِكَ.

وَفِي الصَّحَاحِ<sup>(٦)</sup>: وَيَسِرُ الْقَوْمُ الْجَزُورَ، أَي: اجْتَزَرُواهَا وَاقْتَسَمُوا أَعْضَاءَهَا. قَالَ سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الْيَرْبُوعِيِّ:

أَقُولُ لَهُمْ بِالشُّغْبِ إِذْ يَيْسِرُونَنِي      أَلَمْ تَيَأْسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٍ<sup>(٧)</sup>

(١) انظر تفسير البغوي ١/٣٢٤، والمحرم الوجيز ١/٢٩٤.

(٢) أورده ابن أبي حاتم في تفسيره ٢/٣٩٠.

(٣) عند تفسير الآية (٣٢) منها.

(٤) ورد البيت في الصحاح، واللسان (يسر) من غير نسبة.

(٥) في تهذيب اللغة ١٣/٦٠.

(٦) مادة (يسر).

(٧) البيت في المعاني الكبير ٢/١١٤٨، وتأويل مشكل القرآن، كلاهما لابن قتيبة ص ١٤٨، وتهذيب اللغة

٦٠/١٣، والمحرم الوجيز ١/٢٩٢، واللسان (يسر) و(زهدم). قوله: أَلَمْ تَيَأْسُوا، قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: أَي: =

كان قد وقع عليه سبأء، فُضِرْب عليه بالسَّهَامِ.

ويقال: يَسِرُ القَوْمُ إذا قامروا. ورجل يَسِرُّ ويَسِيرٌ بمعنى. والجمع أيسار، قال

النابغة:

أني أتممُّ أيساري وأمنحهم مثنى الأيادي وأكسو الجفنة الأدم<sup>(١)</sup>  
وقال طرفة:

وهم أيسار لقمان إذا أغلت الشئوة أبدأء الجزر<sup>(٢)</sup>  
وكان من تطوع بنحرها ممدوحاً عندهم، قال الشاعر:

وناجية نحرث لقوم صدقٍ وما ناديت أيسارَ الجزور<sup>(٣)</sup>

الخامسة: روى مالك في الموطأ<sup>(٤)</sup> عن داود بن الحصين<sup>(٥)</sup> أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: كان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين، وهذا محمولٌ عند مالك وجمهور أصحابه في الجنس الواحد، حيوانه بلحمه، وهو عنده من باب المزابنة والغرر<sup>(٦)</sup> والقمار؛ لأنه لا يُدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقلُّ أو أكثر، وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلاً، فكان بيع الحيوان

= ألم تعلموا. اهـ. وبهذا اللفظ وقع في اللسان. وقال ابن منظور: قوله: ييسرونني، أي: يُجزئونني ويقسموني. وقال: زهدم اسم فرس، وفارسه يقال له: فارس زهدم؛ قال ابن بري: زهدم اسم لفرس سحيم بن وثيل، وفيه يقول ابنه جابر... وذكر البيت.

(١) ديوان النابغة ص ١٠٢، قال ابن قتيبة في المعاني الكبير ١١٥٨/٣: يقول: إن نقص أيسار الجزور - وهم المتقارون - أخذت ما بقي فتمتهم، والأدم جمع أديم (وهو الطعام).

(٢) ديوان طرفة ص ٥٩. قوله: الشئوة، أي: الشاة. قال ابن قتيبة في المعاني الكبير ١١٥٢/٢: يعني إذا شرف الأيسار، وعظم أمرهم قيل: هم أيسار لقمان، يعنون لقمان بن عاد، أبدأء الجزور: أشرف أعضائها.

(٣) البيت في الأمالي ١٨/١، وسمط اللآلي ٨٦/١، وروايته فيهما: وراحلة نحرث لشرب صدق. قوله: ناجية: أي: الناقة السريعة.

(٤) ٦٥٥/٢.

(٥) في (م): حصين.

(٦) قوله: المزابنة، أي: بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر. والغرر: هو ما كان له ظاهر يغر المشتري، وباطن مجهول. النهاية (زين) (غرر).

باللحم كبيع اللحم المُغَيَّب في جلده [بلحم] إذا كان من جنس واحد، والجنس الواحد عنده الإبلُ والبقر والغنم والطَّباءُ والوُغُولُ وسائر الوحوش. وذواتُ الأربع المأكولاتُ كُلُّها عنده جنسٌ واحد، لا يجوز بيعُ شيءٍ من حيوانِ هذا الصَّنَفِ والجنسِ كُلِّه بشيءٍ من لحمه<sup>(١)</sup> بوجه من الوجوه؛ لأنه عنده من باب المُزَابَنَةِ، كبيع الزبيبِ بالعنب، والزيتونِ بالزيت، والشَّيرَجِ بالسَّمْسِمِ، ونحو ذلك. والطيْر عنده كُلُّه جنسٌ واحد، وكذلك الحيتان من سمك وغيره. ورُوي عنه أنَّ الجراد وحده صِنْفٌ.

وقال الشافعيُّ وأصحابه والليث بن سعد: لا يجوز بيعُ اللحمِ بالحيوانِ على حالٍ من الأحوال، من جنس واحدٍ كان أم من جنسين مختلفين، على عموم الحديث. ورُوي عن ابن عباس أنَّ جَزورًا نُحِرت على عهد أبي بكر الصِّدِّيقِ، فقسمت على عشرة أجزاء، فقال رجل: أعطوني جزءًا منها بشاةٍ، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا<sup>(٢)</sup>. قال الشافعيُّ: ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفاً من الصحابة.

قال أبو عمر<sup>(٣)</sup>: قد رُوي عن ابن عباس أنه أجاز بيع الشاة باللحم<sup>(٤)</sup>، وليس بالقويِّ. وذكر عبد الرزاق، عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب أنه كره أن يُباع حيٌّ بميتٍ، يعني الشاة المذبوحة بالقائمة، قال سفيان: ونحن لا نرى به بأساً<sup>(٥)</sup>. قال المُزني: إن لم يصحَّ الحديثُ في بيع الحيوان باللحم؛ فالقياس أنه جائز، وإن صحَّ بطل القياس وأتبع الأثر.

قال أبو عمر<sup>(٦)</sup>: وللكوفيين في أنه جائزُ بيع اللحم بالحيوان حججٌ كثيرة من جهة القياس والاعتبار، إلا أنه إذا صحَّ الأثر، بطل القياس والنظر.

(١) في (م): بشيء واحد من لحمه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٥)، والبيهقي ٢٩٧/٥.

(٣) الاستذكار ٢٠/١١٠-١١١، وما قبله وما بين حاصرتين منه ص ١٠٦ و ١٠٩.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٤١٦٤).

(٥) مصنف عبد الرزاق (١٤١٦٣).

(٦) الاستذكار ٢٠/١١١.

وروى مالك<sup>(١)</sup> عن زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم. قال أبو عمر<sup>(٢)</sup>: ولا أعلمه يتصل عن النبي ﷺ من وجه ثابت، وأحسن أسانيده مرسل سعيد بن المسيّب على ما ذكره مالك في موطنه، وإليه ذهب الشافعي، وأصله أنه لا يقبل المراسيل إلا أنه زعم أنه افتقد مراسيل سعيد، فوجدتها أو أكثرها صحاحاً. فكَرِهَ بيع أنواع الحيوان بأنواع اللحوم على ظاهر الحديث وعمومه؛ لأنه لم يأت أثر يَحْضُه ولا إجماع. ولا يجوز عنده أن يُحْضَ النَّصُّ بالقياس. والحيوان عنده اسمٌ لكل ما يعيش في البرِّ والماء وإن اختلفت أجناسه، كالطعام الذي هو اسمٌ لكل ما كَوَلَ أو مشروب، فاعلم.

السادسة: قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا﴾ يعني الخمرَ والميسر ﴿إِنَّهُم كَكَبِيرٍ﴾ إنهم الخمر ما يصدرُ عن الشارب من المخاصمة والمشاتمة وقولِ الفحش والزور، وزوالِ العقل الذي يعرف به ما يجبُ لخالقه، وتعطيلِ الصَّلوات والتعوُّقِ عن ذكر الله، إلى غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

رَوَى النَّسَائِيُّ عن عثمان رضي الله عنه قال: اجتنبوا الخمر؛ فإنها أمُّ الخبائث، إنه كان رجل ممن كان قبلكم تَعَبَّد، فعَلِقته امرأة عَوِيَّة، فأرسلت إليه جاريتها، فقالت له: إننا ندعوك للشهادة، فانطلق مع جاريتها، فطفقت كلِّما دخل باباً أغلقتة دونه، حتى أفضى إلى امرأة وَضِيئَةٍ عندها غلامٌ وَبَاطِيئَةٌ خمر، فقالت: إني والله ما دعوتك للشهادة، ولكن دعوتك لتقع عليّ، أو تشرب من هذه الخمر كأساً، أو تقتل هذا الغلام. قال: فاسقيني من هذه الخمر كأساً، فسقته كأساً. قال: زيدوني، فلم يرم حتى وقع عليها، وقتل النفس. فاجتنبوا الخمر، فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمانُ الخمر؛ إلا ليوشِكُ أن يُخْرَجَ أحدهما صاحبه<sup>(٤)</sup>، وذكره أبو عمر في الاستيعاب<sup>(٥)</sup>.

(١) في الموطأ ٢/٦٥٥.

(٢) في الاستذكار ٢٠/١٠٥ و١١٠.

(٣) انظر تفسير الواحدي ١/٥٥.

(٤) النسائي في المجتبى ٨/٣١٥، وفي الكبرى (٥١٥٦)، قال السندي في حاشيته على المجتبى: قوله:

لم يرم - بفتح الياء وكسر الراء - من رام . . يرم، أي: فلم يبرح ولم يترك كذلك.

(٥) لم نقف عليه فيه.

رُوي أن الأعمش لما توجه إلى المدينة ليُسلم، فلقية بعض المشركين في الطريق، فقالوا له: أين تذهب؟ فأخبرهم بأنه يريدُ محمدًا ﷺ، فقالوا: لا تصل إليه، فإنه يأمرُك بالصلاة، فقال: إنَّ خدمةَ الربِّ واجبة، فقالوا: إنه يأمرُك بإعطاء المالِ إلى الفقراء، فقال: اصطناع المعروف واجبٌ، فقيل له: إنه ينهى عن الزنى، فقال: هو فحشٌ وقبيحٌ في العقل، وقد صرَّتُ شيخًا، فلا أحتاج إليه، فقيل له: إنه ينهى عن شرب الخمر، فقال: أمَّا هذا فإنني لا أصبر عليه! فرجع، وقال: أشربُ الخمر سنةً، ثم أرجع إليه، فلم يصلُ إلى منزله حتى سقط عن البعير، فانكسرت عنقه، فمات<sup>(١)</sup>.

وكان قيس بنُ عاصم المِنقرِيُّ شرَّاباً لها في الجاهلية، ثم حرَّمها على نفسه، وكان سببُ ذلك أنه غمز عُكَّةَ ابنته وهو سكران، وسبَّ أبويه، ورأى القمر، فتكلَّم بشيء، وأعطى الخمَّار كثيراً من ماله؛ فلما أفاق أخبر بذلك، فحرَّمها على نفسه، وفيها يقول:

رأيتُ الخمرَ سالحةً وفيها خِصالٌ تُفسدُ الرجلَ الحلِيمَا  
فلا والله أشربُها صحيحاً ولا أشقى بها أبداً سقيماً  
ولا أعطي بها ثمناً حياتي ولا أدعولها أبداً نديماً  
فإنَّ الخمرَ تفضَّح شاربيها وتجنِّههم بها الأمرَ العظيماً<sup>(٢)</sup>

قال أبو عمر<sup>(٣)</sup>: وروى ابنُ الأعرابي عن المفضَّل الضَّبِّي أن هذه الأبيات لأبي مِخْجَن الثَّقَفِي قالها في تزكته الخمر، وهو القائل رضي الله عنه:

إذا متُّ فادفني إلى جنبِ كَرْمَةٍ تُروِّي عظامي بعد موتي عُروقتها  
ولا تدفني بالقلَّةِ فإنني أخافُ إذا ما متُّ أن لا أدوقها<sup>(٤)</sup>

(١) تفسير أبي الليث ٢٠٣/١، وانظر الأغاني ١٢٥/٩-١٢٦.

(٢) انظر الأغاني ٨٤/١٤، والاستيعاب بهامش الإصابة ١٢٧/١٢، وقوله: عُكَّة: ما انطوى وتثنى من لحم البطن سمناً. القاموس (عكن).

(٣) في الاستيعاب بهامش الإصابة ١٢٧/١٢-١٣٢.

(٤) أورد البيهقي ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٤٢٤/١، والهروي في الأزهية ص ٦٧، وأبو الفرج في=

وجلدّه عمرُ الحدِّ عليها مراراً، ونفاه إلى جزيرة في البحر، فلحق بسعد، فكتب إليه عمر أن يجسسه، فحبسه، وكان أحد الشجعان البهيم<sup>(١)</sup>، فلما كان من أمره في حرب القادسية ما هو معروف حلّ قيوده، وقال: لا نجلدك على الخمر أبداً. قال أبو مخجن: وأنا والله لا أشربها أبداً، فلم يشربها بعد ذلك. في رواية: قد كنت أشربها إذ يقام عليّ الحدُّ، [وأطهر منها]<sup>(٢)</sup>، وأما إذ بهرجتني<sup>(٣)</sup>، فلا والله<sup>(٤)</sup> لا أشربها أبداً. وذكر الهيثم بن عدي أنه أخبره من رأى قبر أبي مخجن بأذربيجان، أو قال: في نواحي جرجان، وقد نبتت عليه ثلاثة<sup>(٥)</sup> أصولٍ كرم، وقد طالت وأثمرت، وهي معرشة<sup>(٦)</sup> على قبره، مكتوبٌ على قبره<sup>(٧)</sup>: هذا قبر أبي مخجن، قال: فجعلتُ أتعجبُ وأذكر قوله:

إذا ميتٌ فاذفني إلى جنبِ كرمِ

ثم إنَّ الشاربَ يصيرُ ضُحَكَةً للعقلاء، فيلعبُ ببوله وعذرتَه، وربما يمسح وجهه، حتى رُوي بعضهم يمسح وجهه ببوله، ويقول<sup>(٨)</sup>: اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين، ورُوي بعضهم والكلبُ يلحس وجهه، وهو يقول له: أكرمك الله.

وأما القمار فيورث العداوة والبغضاء؛ لأنه أكل مالٍ الغيرِ بالباطل.

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْفِعٌ لِلنَّاسِ﴾ أما في الخمر فربحُ التجارة، فإنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص، فيبيعونها في الحجاز بريح، وكانوا لا يرون المماكسة<sup>(٩)</sup>

= الأغاني ٣٧٤/١٨، وابن السجري في الأمالي ٣٨٧/١، والبغداد في خزائن الأدب ٣٩٨/٨، قال الهروي: رفع «أن لا أذوقها» أنها مخففة من الثقيلة أراد: أني لا أذوقها.

(١) قوله: البهيم جمع بهيمة، أي: الشجاع الذي لا يهتدي من أين يؤتى. القاموس (بهم).

(٢) ما بين حاصرتين من الاستيعاب.

(٣) قوله: بهرجتني، أي: هذرتني بإسقاط الحدّ عنّي. القاموس (بهرج).

(٤) في (م): فوالله.

(٥) في (م): ثلاث.

(٦) في (م): معروشة.

(٧) في (م): القبر.

(٨) في النسخ: وقال، والمثبت من (م).

(٩) أي انتقاص الثمن واستحطاطه، والمنابذة بين المتبايعين. النهاية (مكس).

فيها، فيشتري طالبُ الخمرِ الخمرَ بالثمنِ الغالي. هذا أصحُّ ما قيل في منفعتها، وقد قيل في منافعها: إنها تهضم الطعام، وتُقوي الضعف، وتعينُ على الباه، وتُسخي البخيل، وتُسجّع الجبان، وتُصفي اللون، إلى غير ذلك من اللذة بها<sup>(١)</sup>. وقد قال حسان بنُ ثابت رضي الله عنه:

وَنَشْرِبُهَا فَتَرْكُنَا مَلُوكًا وَأُسْدًا مَا يُنْهِنُنَا اللَّقَاءَ<sup>(٢)</sup>  
إلى غير ذلك من أفراحها. وقال آخر:

فَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي رَبُّ الْخَوَزَنَقِ وَالسَّيْدِيرِ  
وَإِذَا صَحَوْتُ فَإِنِّي رَبُّ الشُّوَيْهَةِ وَالْبَعِيرِ<sup>(٣)</sup>

ومنفعة الميسرِ مصيرُ الشيء إلى الإنسان في القمار بغير كد ولا تعب، فكانوا يشترون الجزور، ويضربون بسهامهم، فمن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم، ولا يكون عليه من الثمن شيء، ومن بقي سهمه آخرًا كان عليه ثمنُ الجزور كله، ولا يكون له من اللحم شيء<sup>(٤)</sup>. وقيل: منفعته التوسعة على المحاويج، فإن من قمر منهم كان لا يأكل من الجزور، وكان يُفرقه في المحتاجين<sup>(٥)</sup>.

وسهامُ الميسرِ أحد عشرَ سهمًا، منها سبعة لها حظوظ<sup>(٦)</sup>، وفيها فروض على عدد الحظوظ، وهي: القُدُّ<sup>(٧)</sup>، وفيه علامة واحدة، وله نصيب، وعليه نصيب إن خاب. الثاني: التَّوَامُ، وفيه علامتان، وله وعليه نصيبان. الثالث: الرَّقِيب، وفيه

(١) انظر أحكام القرآن لابن العربي ١٥١/١، وتفسير الرازي ٤٩/٦.

(٢) ديوان حسان ص ٨، وقوله: يُنْهِنُنَا، يقال: نهته عن الأمر فتهته، أي: كفه فكف. القاموس (نهته).

(٣) قائل البيتين المنخلُ الشكري، وهما في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤٨/٢، والبيان والتبيين ٣٤٦/٣، والنكت والعيون ٢٢٧/١، ورواية البيت في شرح الديوان: فإذا انتشيت، وفي البيان: فإذا سكرت. وقوله: الخوزنق: اسم لقصر النعمان بن المنذر. القاموس (خرق)، والسدير: نهر بالبحيرة، وأرض باليمن. القاموس (سدر)، والشويهة: تصغير الشاة.

(٤) تفسير أبي الليث ٢٠٣/١.

(٥) تفسير الرازي ٥٠/٦.

(٦) في (د) و(ز) و(ظ): خطوط، وكذلك في الموضع الآتي.

(٧) في النسخ: القد، وهو خطأ، والمثبت من (م).

ثلاثُ علاماتٍ على ما ذكرنا. الرابع: الجَلْس، وله أربع. الخامس: النافر والنافس<sup>(١)</sup> أيضاً، وله خمس. السادس: المُسْبَل، وله ست. السابع: المُعَلَى، وله سبع. فذلك ثمانية وعشرون فرضاً. وأنصباءُ الجزور كذلك في قول الأصمعيّ. وبقي من السهام أربعة، وهي الأغفال؛ لا فروض لها ولا أنصباء، وهي: المُصَدَّر، والمُضَعَّف، والمَنِيح، والسَّفِيح.

وقيل: الباقية الأغفال الثلاثة: السَّفِيح، والمَنِيح، والوَعْد، تزداد هذه الثلاثة؛ لتكثر السهام على الذي يُجِيلُها<sup>(٢)</sup>، فلا يجدُ إلى المِيل مع أحدٍ سبيلاً. ويُسمَى المُجِيلُ المُفِيضُ، والضاربُ، والضَّرِبُ، والجمع الضَّرْبَاء. وقيل: يُجعلُ خلفه رقيبٌ؛ لئلا يُحايِبَ أحداً، ثم يجثو الضربُ على ركبتيه، ويلتحفُ بثوبٍ، ويُخرجُ رأسه، ويدخلُ يده في الرِّبابة، فيخرج.

وكانت عادة العرب أن تضربَ الجُزورَ بهذه السهام في الشّتوة وضيقِ الوقت، وكَلَبِ البرد على الفقراء، يُشترَى الجُزورُ، ويضمن الأيسارُ ثمنها، ويرضى صاحبها من حقّه، وكانوا يفتخرون بذلك، ويذمّون من لم يفعل ذلك منهم، ويسمّونه البرم<sup>(٣)</sup>. قال متمم بن نويرة:

ولا برماً تُهدِي النساءُ لِعِرسه إذا القشعُ من برد الشتاء تَقَعَقعا<sup>(٤)</sup>

ثم تُنحر، وتُقسم على عشرة أقسام. قال ابن عطية<sup>(٥)</sup>: وأخطأ الأصمعيّ في قسمة الجزور، فذكر أنها على قدر حظوظ السهام ثمانية وعشرون قسماً، وليس كذلك، ثم يضرب على العشرة، فمن فاز سهمه بأن يخرج من الرِّبابة متقدماً، أخذ أنصباؤه وأعطاه الفقراء، والرِّبابة - بكسر الراء - شبيهة بالكِنانة، تُجمع فيها سهامُ

(١) أي: بالسين بدل الراء، كما ذكر الشوكاني في فتح القدير ٢٢١/١.

(٢) قوله: يُجِيلُها من الإجالة، وهي الإدارة يقال في الميسر: أجل السهام. الصحاح (جول).

(٣) انظر الكشاف ٣٥٩/١، والمحرد الوجيز ٢٩٣/١.

(٤) البيت في المفضليات ص ٢٦٥، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١١٤٧/٢، وجمهرة أشعار العرب ٧٤٨/٢.

قوله: القشع: الجلد اليابس. المعاني الكبير.

(٥) في المحرد الوجيز ٢٩٣/١.

الميسر، وربّما سمّوا جميع السهام ربابة<sup>(١)</sup>، قال أبو ذؤيب يصف الحمار وأنته:  
 وكأنهنّ ربابةً وكأنه يسرّ يفيض على القداح ويصدّع<sup>(٢)</sup>  
 والربابة أيضًا: العهد والميثاق؛ قال الشاعر:

وكنتُ امرأً أفضتُ إليك ربابتي وقبلك ربّثني فضعْتُ رُبوبُ<sup>(٣)</sup>  
 وفي أحيان ربما تقامروا لأنفسهم، ثم يغرم الثمن من لم يفز سهمه، كما تقدّم.  
 ويعيش بهذه السيرة فقراء الحيّ، ومنه قول الأعشى:

المطعمو الضيف إذا ما شتوا<sup>(٤)</sup> والجاعلو القوت على الياسر<sup>(٥)</sup>  
 ومنه قول الآخر:

بأيديهم مقرومةً ومغاليقٌ يعودُ بأرزاق العُفاة منيخها<sup>(٦)</sup>  
 و«المنيح» في هذا البيت المستمنح؛ لأنهم كانوا يستعيرون السهم الذي قد  
 أمّلس، وكثر فوزه، فذلك المنيح الممدوح. وأما المنيح الذي هو أحد الأغفال،  
 فذلك إنما يوصف بالكرّ، وإياه أراد الأخطل<sup>(٧)</sup> بقوله:

ولقد عطفنّ على فزارة عطفةً كَرَّ المنيح وجُلنّ ثمّ مجالاً

(١) انظر الغريب المصنف لأبي عبيد ٤٢٩/٢، والجرائم المنسوب لابن قتيبة ٣٧٧/٢.

(٢) ديوان الهذليين ٦/١، والمفضليات ص ٤٢٤، والصاح (فيض). قال شارح الديوان: اليسر: الذي يضرب بالقداح، وهو المفيض، ويصدّع: يفرّق ويصيح.

(٣) قائله علقمة بن عبدة، وهو في ديوانه ص ٤٣ (شرح الشتمري). والشطر الأول فيه: وأنت امرؤ أفضت إليك أمانتي، قال الشتمري في شرحه: قوله: أفضت إليك أمانتي، أي: برزت نحوك وانتهت إليك، وقوله: وقبلك ربّثني، أي: ملكنتي أرباب من الملوك، فضعت حتى سرت إليك، والرّبوب جمع رب، وهو المالك.

(٤) في النسخ: شتا، والمثبت من (م)، والديوان.

(٥) ديوان الأعشى ص ١١٨، وفيه: اللحم، بدل: الضيف.

(٦) قائله عمرو بن قميئة، وهو في ديوانه ص ٣٠، وقوله: مقرومة من التقريم، وهو التعلّم على الشيء، والقرمة علامة على سهام الميسر. القاموس (قرم). والمغاليق: قداح الميسر، واحدها يغلق، أو هي من نعوت القداح التي يكون لها الفوز، وليست من أسمائها. انظر القاموس.

(٧) في النسخ الخطية: جرير، وكذلك في المحرر الوجيز ٢٩٤/١، وعنه نقل المصنف، وهو وهم، والبيت للأخطل كما في ديوانه ص ٤٨، وانظر المعاني الكبير ١١٥٦/٣.

وفي الصحاح<sup>(١)</sup>: والمَنِيح سَهْمٌ من سهام الميسرِ مما لا نصيبَ له إلا أن يُمنَحَ صاحِبُه شيئاً. ومن الميسر قولٌ لبيد:

إذا يَسَرُوا لم يُورِثِ اليُسْرُ بينهمُ فواحشٌ يُنَعَى ذِكْرُهَا بالمَصَايِفِ<sup>(٢)</sup>  
فهذا كُلُّه نفعُ الميسرِ، إلا أنه أكلُ المالِ بالباطلِ.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ أَعْلَمَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ أَنَّ الإِثْمَ أَكْبَرُ مِنَ النَّفْعِ، وَأَعْوَدُ بِالضَّرْرِ فِي الآخِرَةِ، فالإِثْمُ الكَبِيرُ بعدَ التحريمِ، والمنافعُ قبلَ التحريمِ.

وقرأ حمزة والكسائي: «كثير» بالثاء المثناة، وحجتها أن النَّبِيَّ ﷺ لعن الخمر، ولعن معها عشرة: بائعها ومبتاعها، والمشتراةَ له، وعاصرها، والمعصورةَ له، وساقيتها، وشاربها، وحاملها والمحمولةَ له، وأكلَ ثمنها<sup>(٣)</sup>. وأيضاً فَجَمِعُ المنافعِ يَحْسُنُ معه جمعُ الآثامِ. و«كثير» بالثاء المثناة يعطي ذلك. وقرأ باقي القراء وجمهورُ الناس: «كبير» بالباء<sup>(٤)</sup> بواحدة، وحجتها<sup>(٥)</sup> أنَّ الذَّنْبَ فِي القِمَارِ وشُرْبِ الخمرِ من الكبائرِ، فوصفَهُ بالكبيرِ أليق. وأيضاً فاتفاقهم على «أكبر» حجةٌ لـ«كبير» بالباءِ بواحدة. وأجمعوا على رفضِ «أكثر» بالثاء المثناة، إلا في مصحف عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ فإنَّ فيه «قل فيهما إثم كثير» «وإثمهما أكثر»<sup>(٦)</sup> بالثاء مثناة في الحرفين.

التاسعة: قال قوم من أهل النظر: حُرِّمَتِ الخمرُ بهذه الآية؛ لأنَّ اللهُ تعالى قد قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَأَلَّا تُمَيِّزُوا﴾ [الأعراف: ٣٣]، فأخبر

(١) مادة (منح).

(٢) كذا نسبه المصنف رحمه الله للبيد، ومثله ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٩٤/١، وعنه نقل المصنف، ولم نجده في ديوانه، ونسبه المفضل الضبي في المفضليات ص ٢٣٣ للمرقش الأكبر.

(٣) أخرجه أحمد (٤٧٨٧)، وأبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه ابن السكن كما في التلخيص الحبير ٧٣/٤.

(٤) انظر السبعة ص ١٨٢، والتيسير ص ٨٠.

(٥) في (م): بالباء الموحدة، وحجتهم.

(٦) انظر القراءات الشاذة ص ١٣.

في هذه الآية أنَّ فيها إثمًا، فهو حرام. قال ابن عطية<sup>(١)</sup>: ليس هذا النظرٌ بجيّد؛ لأنَّ الإثمَ الذي فيها هو الحرام، لا هي بعينها على ما يقتضيه هذا النظر.

قلت: وقال بعضهم: في هذه الآية ما دلَّ على تحريم الخمر؛ لأنه سماه إثمًا، وقد حرّم الإثمَ في آيةٍ أخرى، وهو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ﴾ وقال بعضهم: الإثمُ أراد به الخمر، بدليل قول الشاعر:

شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمُ يَذْهَبُ بِالْعَقُولِ<sup>(٢)</sup>

قلت: وهذا أيضاً ليس بجيّد؛ لأنَّ الله تعالى لم يُسمِّ الخمرَ إثمًا في هذه الآية، وإنما قال: ﴿قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، ولم يقل: قل: هما إثمٌ كبير. وأما آيةُ «الأعرافِ» وبيتُ الشعر؛ فيأتي الكلامُ فيهما هناك مبيّنًا، إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>. وقد قال قتادة<sup>(٤)</sup>: إنما في هذه الآية ذمُّ الخمر، فأما التحريمُ فيعلمُ بآيةٍ أخرى، وهي آيةُ المائدة<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا أكثرُ المفسرين<sup>(٦)</sup>.

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿١٩١﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ قراءةُ الجمهور بالنصب. وقرأ أبو عمرو وحده بالرفع. واختلف فيه عن ابن كثير<sup>(٧)</sup>. وبالرفع قراءةُ الحسن و قتادة وابن أبي إسحاق<sup>(٨)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩٤، وما قبله منه.

(٢) تفسير أبي الليث ١/٢٠٣، وورد البيت في تفسير البغوي ٢/١٥٨، ومجمع البيان ٢/٢٠٦، وزاد المسير ٣/١٩١، واللسان (أثم).

(٣) عند تفسير الآية (٣٣) منها.

(٤) أخرجه الطبري ٣/٦٨٥ بنحوه.

(٥) الآية (٩٠) منها.

(٦) انظر تفسير الطبري ٣/٦٨٠-٦٨٦، والنكت والعيون ١/٢٧٨، ومجمع البيان ٢/٢٠٦.

(٧) المحرر الوجيز ١/٢٩٥، والقراءة المشهورة عن ابن كثير كقراءة الجمهور. انظر السبعة ص ١٨٢، والتيسير ص ٨٠.

(٨) انظر البغوي ١/١٩٣.

قال النحاس<sup>(١)</sup> وغيره: إن جعلت «ذا» بمعنى الذي؛ كان الاختيارُ الرفع، على معنى: الذي ينفقون هو العفو، وجاز النصب. وإن جعلت «ما» و«ذا» شيئاً واحداً؛ كان الاختيارُ النصب، على معنى: قل: ينفقون العفو، وجاز الرفع. وحكى النحويون: ماذا تعلّمت: أنحوًا أم شعراً؟ بالنصب والرفع، على أنهما جيّدان حسنان؛ إلا أن التفسيرَ في الآية على النَّصْب.

الثانية: قال العلماء: لما كان السؤال في الآية المتقدمة في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] سؤالاً عن النفقة إلى مَنْ تُصْرَف، كما بيّناه ودلّ عليه الجواب، والجواب خرج على وَفْق السؤال؛ كان السؤالُ الثاني في هذه الآية عن قَدْر الإنفاق، وهو في شأن عمرو بن الجموح - كما تقدّم<sup>(٢)</sup> - فإنه لما نزل ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّوَالِدَيْنِ﴾ قال: كم أنفق؟ فنزل: ﴿قُلِ الْمَعْفُو﴾. والعفو: ما سهل وتيسر وفضل، ولم يشقّ على القلب إخراجه، ومنه قولُ الشاعر:

حُذِي العَفْوَ مَنِّي تستديمي مودّتي ولا تنطقي في سؤرتي حين أغضب<sup>(٣)</sup>

فالمعنى: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة<sup>(٤)</sup>، هذا أولى ما قيل في تأويل الآية، وهو معنى قول الحسن وقناة وعطاء والسديّ والقرظيّ محمد بن كعب وابن أبي ليلي وغيرهم، قالوا: العفو ما فضل عن العيال، ونحوه عن ابن عباس. وقال مجاهد: صدقة عن ظهر غنى<sup>(٥)</sup>، وكذا قال عليه السلام: «خيرُ الصّدقة ما أنفقت عن غنى»<sup>(٦)</sup>، وفي حديث آخر: «خيرُ الصّدقة ما كان عن ظهر غنى»<sup>(٧)</sup>. وقال قيس بن سعد<sup>(٨)</sup>: هذه الزكاة المفروضة.

(١) في إعراب القرآن ١/٣٠٩.

(٢) ص ٤١٣ من هذا الجزء.

(٣) سلف ص ٨٠ من هذا الجزء.

(٤) المحرر الوجيز ١/٢٩٥.

(٥) أورد هذه الآثار الطبري ٣/٦٨٦-٦٨٩، وابن أبي حاتم ٢/٣٩٣.

(٦) لم تقف عليه بهذا اللفظ، وانظر تخريج الحديث الآتي.

(٧) هو قطعة من حديث أبي هريرة أخرجه أحمد (٧٧٤١)، والبخاري (١٤٢٦). وأخرجه أحمد

(١٥٣١٧)، والبخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه بنحوه.

(٨) أخرجه الطبري ٣/٦٩٠-٦٩٤، وقيس بن سعد هو أبو عبد الملك المكي الحشبي، خلف عطاء=

وقال جمهور العلماء: بل هي نفقات التطوع. وقيل: هي منسوخة. قال الكلبي: كان الرجل بعد نزول هذه الآية إذا كان له مالٌ من ذهب أو فضة أو زرع أو ضرع، نظر إلى ما يكفيه وعياله لنفقة سنةٍ أمسه، وتصدَّق بسائره، وإن كان ممن يعملُ بيده أمسَكَ ما يكفيه وعياله يوماً، وتصدَّق بالباقي، حتى نزلت آيةُ الزكاة المفروضة، فنسخت هذه الآية وكلَّ صدقة أمرُوا بها. وقال قوم: هي مُحْكَمَةٌ، وفي المال حقٌّ سوى الزكاة<sup>(١)</sup>. والظاهر يدلُّ على القول الأوَّل.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ قال المفصل بن سلمة: أي: في أمر النفقة. ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ في الدنيا والآخرة ﴿فَتَحْسِبُونَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ مَا يُصْلِحُكُمْ فِي مَعَاشِ الدُّنْيَا، وَتَتَفَقَّهُونَ الْبَاقِي فِيمَا يَنْفَعُكُمْ فِي الْعُقُوبِ. وَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، أَي: كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَزَوَالِهَا وَفَنَائِهَا، فَتَزْهَدُونَ فِيهَا، وَفِي إِقْبَالِ الْآخِرَةِ وَبِقَائِهَا، فَتَرْغَبُونَ فِيهَا<sup>(٢)</sup>﴾.

قوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي قُلْتَ إِصْلَاحٌ لَهُمْ حَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ عَنْهُمُ امَّاةٌ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي قُلْتَ﴾ إلى قوله: ﴿حَكِيمٌ﴾

فيه ثمان مسائل:

الأولى: روى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال: لما أنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، الآية، انطلق من كان عنده يتيمٌ، فعزل طعامه

= في مجلسه، كان ثقة قليل الحديث، مات سنة (١١٧هـ). تهذيب التهذيب ٣/٤٤٩.

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩٥، وانظر تفسير الطبري ٣/٦٩٣-٦٩٤. وسلف حديث: «إن في المال حقاً سوى الزكاة» ص ٥٩ من هذا الجزء، فانظره.

(٢) تفسير البغوي ١/١٩٤.

عن<sup>(١)</sup> طعامه، وشرابه عن<sup>(٢)</sup> شرابه، فجعل يُفْضَلُ من طعامه، فيُحْبَسُ له، حتى يأكله أو يفسد، فاشتد ذلك عليهم، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ الآية، فخلطوا طعامهم بطعامه وشرابهم بشرابه، لفظ أبي داود<sup>(٣)</sup>. والآية متصلة بما قبل؛ لأنه اقترن بذكر الأموال الأمر بحفظ أموال اليتامى.

وقيل: إِنَّ السَّائِلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ. وقيل: كانت العرب تتشام بملاسة أموال اليتامى في مؤاكلتهم، فنزلت هذه الآية<sup>(٤)</sup>.

الثانية: لَمَّا أَدْنَى اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي مَخَالَطَةِ الْيَتَامِ مَعَ قَصْدِ الْإِصْلَاحِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمْ وفيهم، كان ذلك دليلاً على جواز التصرف في مال اليتيم تصرف الوصي في البيع والقسمة وغير ذلك، على الإطلاق؛ لهذه الآية. فإذا كَفَلَ الرَّجُلُ الْيَتِيمَ وحازه، وكان في نظره، جاز عليه فعله، وإن لم يقدمه وإل عليه؛ لأن الآية مطلقة، والكفالة ولاية عامة. لم يؤثر عن أحد من الخلفاء أنه قدم أحداً على يتيم مع وجودهم في أزمتهم، وإنما كانوا يقتصرون على كونهم عندهم<sup>(٥)</sup>.

الثالثة: تواترت الآثار في دفع مال اليتيم مضاربةً والتجارة فيه. وفي جواز خلط ماله بماله دلالة على جواز التصرف في ماله بالبيع والشراء إذا وافق الصلاح، وجواز دفعه مضاربة<sup>(٦)</sup>، إلى غير ذلك؛ على ما نذكره مبيّناً.

واختلف في عمله هو قراضاً، فمنعه أشهب، وقاسه على منعه من أن يبيع لهم من نفسه أو يشتري لها. وقال غيره: إذا أخذه على جزء من الربح بنسبة قراضٍ مثله فيه أمضي؛ كشرائه شيئاً لليتيم بتعقب، فيكون أحسن لليتيم. قال محمد بن عبد الحكم: وله أن يبيع له بالدين إن رأى ذلك نظراً.

(١) في (م): من.

(٢) في (خ) و(ظ) و(م): من.

(٣) سنن أبي داود (٢٨٧١)، والمجتبى ٢٥٦/٦، والكبرى (٦٤٦٣)، وهو عند أحمد (٣٠٠٠).

(٤) انظر المحرر الوجيز ٢٩٦/١، وزاد المسير ٢٤٤/١.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ١٥٥/١.

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٣٣٠/١، وأحكام القرآن للكنيا ١٢٧-١٢٨، وعنه نقل المصنف.

قال ابن كنانة: وله أن يُنفقَ في عُرْسِ الْيَتِيمِ ما يَصْلُحُ من صنيع وطيب، ومصلحته بقدر حاله وحال من يُزَوِّج إليه، ويقدر كثرة ماله. قال: وكذلك في خِتانِه، فإن خَشِيَ أن يُتِّهَمَ، رَفَعَ ذلك إلى السلطان، فيأمره بالقصد<sup>(١)</sup>، وكلُّ ما فعله على وجه النَّظَرِ فهو جائز، وما فعله على وجه المحاباةِ وسوء النَّظَرِ فلا يجوز.

ودلَّ الظاهرُ على أن وَلِيِّ الْيَتِيمِ يَعْلَمُهُ أمرَ الدنيا والآخرة، ويستأجرُ له، ويؤاجرُه ممن يُعَلِّمُه الصناعة. وإذا وُهبَ لليتيمِ شيءٌ فللوصيِّ أن يَقْبِضَهُ لما فيه من الإصلاح<sup>(٢)</sup>. وسيأتي لهذا مزيدُ بين في «النساء» إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

الرابعة: ولَمَّا يَنْفِقُه الْوَصِيُّ وَالْكَفِيلُ من مال اليتيمِ حالتان: حالةٌ يمكنه الإِشْهَادُ عليه؛ فلا يُقْبَلُ قوله إلا ببيِّنة. وحالةٌ لا يمكنه الإِشْهَادُ عليه، فقوله مقبولٌ بغير بيِّنة، فمهما اشترى من العَقَّارِ وما جرت العادة بالتوثق فيه، لم يُقْبَلُ قوله بغير بيِّنة. قال ابن خُوَيْرِمَنْدَادٍ: ولذلك فَرَّقَ أصحابنا بين أن يكونَ الْيَتِيمُ في دار الوصيِّ يُنْفِقُ عليه، فلا يُكَلِّفُ الإِشْهَادَ على نفقته وكسوته؛ لأنه يَتَعَدَّرُ عليه الإِشْهَادُ على ما يأكله ويلبسه في كلِّ وقت، ولكن إذا قال: أنفقت نفقةً لسنةٍ قُبِلَ منه؛ وبين أن يكونَ عند أمِّه أو حاضنته، فيدَّعي الوصيُّ أنه كان يُنْفِقُ عليه، أو كان يُعْطِي الأمَّ أو الحاضنةَ النفقةَ والكسوةَ، فلا يُقْبَلُ قوله على الأمِّ أو الحاضنةِ إلا ببيِّنة أنها كانت تَقْبِضُ ذلك له مشاهرةً أو مُسَاناةً<sup>(٤)</sup>.

الخامسة: واختلف العلماء في الرجل يُنْكِحُ نَفْسَهُ من يتيمة، وهل له أن يشتري لنفسه من مال يتيمة أو يتيمة؟ فقال مالك: ولايةُ النِّكَاحِ بالكفالة والحضانة أقوى منها بالقرابة، حتى قال في الأعراب الذين يُسَلِّمُونَ أولادهم في أيام المجاعة: إنهم يُنْكَحُونَهُمْ إِنْكَاحَهُمْ؛ فأما إِنْكَاحُ الْكَافِلِ وَالْحَاضِنِ لِنَفْسِهِ فيأتي في «النساء» بيانه، إن شاء الله تعالى. وأما الشراء منه؛ فقال مالك: يشتري في مشهور الأقوال، وكذلك قال أبو حنيفة: له أن يشتري مَالَ الْوَلَدِ الْيَتِيمِ لِنَفْسِهِ بأكثر من ثمن المِثْلِ؛

(١) انظر النوار والزيادات ١١/٢٩١-٢٩٣.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/٣٣١، وأحكام القرآن للكنيا ١/١٢٩، وعنه نقل المصنف.

(٣) عند تفسير الآية (٦) منها.

(٤) أي: بالشهر، أو بالسنة. ينظر القاموس (شهر) (سنة).

لأنه إصلاحٌ دلَّ عليه ظاهرُ القرآن. وقال الشافعيُّ: لا يجوزُ ذلك في النِّكاح ولا في البيع<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يُذكر في الآية التَّصرفُ، بل قال: ﴿إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ﴾ من غير أن يذكر فيه الذي يجوز له النَّظر. وأبو حنيفة يقول: إذا كان الإصلاح خيراً فيجوز تزويجه، ويجوز أن يُزَوَّجَ منه. والشافعيُّ لا يرى في التزويج إصلاحاً إلا من جهة دفع الحاجة، ولا حاجة قبل البلوغ. وأحمد بن حنبلٍ يُجوزُ للوصيِّ التزويج؛ لأنه إصلاح. والشافعيُّ يجوزُ للجدِّ التزويج مع الوصيِّ، وللأب في حقِّ ولده الذي ماتت أمُّه، لا بحكم هذه الآية. وأبو حنيفة يجوزُ للقاضي تزويجَ اليتيم بظاهر القرآن. وهذه المذاهبُ نشأت من هذه الآية، فإن ثبت كَوْنُ التزويج إصلاحاً فظاهرُ الآية يقتضي جوازَه.

ويجوز أن يكونَ معنى قوله تعالى: ﴿وَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾، أي: يسألك<sup>(٢)</sup> القوَّامُ على اليتامى الكافلون لهم، وذلك مُجْمَلٌ لا يُعلم منه عَيْنُ<sup>(٣)</sup> الكافلِ والقيِّمِ وما يُشترط فيه من الأوصاف.

فإن قيل: يلزم تركُ مالكِ أصله في التُّهمة والذرائع؛ إذ جَوَّزَ له الشراء من يتيمة. فالجواب أن ذلك لا يلزم، وإنما يكونُ ذلك ذريعةً فيما يؤدي من الأفعال المحظورة إلى محظورة منصوصٍ عليها؛ وأما هاهنا فقد أذن الله سبحانه في صورة المخالطة، ووَكَّلَ الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، وكُلُّ أمرٍ مَحْذُوفٍ وَكَّلَ الله سبحانه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه: إنه يتذرَّع إلى محظور به، فيُمنع منه؛ كما جعل الله النساء مؤتمناتٍ على فروجهنَّ، مع عظيم ما يترتب<sup>(٤)</sup> على قولهنَّ في ذلك من الأحكام، ويرتبط به من الجِلِّ والحُرْمَةِ والأنساب؛ وإن جاز أن يَكْذِبْنَ<sup>(٥)</sup>.

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٥٥.

(٢) في النسخ: يسألونك، والمثبت من (م).

(٣) في (ظ) وأحكام القرآن للكيا ١/١٢٨ (والكلام منه): غير.

(٤) في النسخ: يتركب، والمثبت من (م).

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٥٦.

وكان طاوس إذا سئل عن شيء من أمر اليتامى قرأ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾. وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع نصحاؤه، فينظرون الذي هو خير له؛ ذكره البخاري<sup>(١)</sup>.

وفي هذا دلالة على جواز الشراء منه لنفسه؛ كما ذكرنا.

والقول الآخر أنه لا ينبغي للولي أن يشتري مما تحت يده شيئاً؛ لما يلحقه في ذلك من التهمة إلا أن يكون البيع في ذلك بيع سلطان في ملاء من الناس. وقال محمد بن عبد الحكم: لا يشتري من التركة، ولا بأس أن يدس من يشتري له منها إذا لم يعلم أنه من قبله<sup>(٢)</sup>.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَاطَبُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ﴾ هذه المخالطة كخلط المثل بالمثل، كالتمر بالتمر. وقال أبو عبيد<sup>(٣)</sup>: مخالطة اليتامى أن يكون لأحدهم المأل، ويشق على كافلة أن يفرد طعامه عنه، ولا يجد بداً من خلطه بعياله، فيأخذ من مال اليتيم ما يرى أنه كافيه بالتحرّي، فيجعل له مع نفقة أهله، وهذا قد يقع فيه الزيادة والنقصان، فجاءت هذه الآية الناسخة بالرخصة فيه.

قال أبو عبيد: وهذا عندي أصل لما يفعله الرُفقاء في الأسفار، فإنهم يتخارجون النفقات بينهم بالسوية، وقد يتفاوتون في قلة المطعم وكثرتة، وليس كل من قلّ مطعمه تطيب نفسه بالتفضل على رفيقه؛ فلما كان هذا في أموال اليتامى واسعاً، كان في غيرهم أوسع، ولولا ذلك لخفت أن يضيق فيه الأمر على الناس.

السابعة: قوله تعالى: ﴿فَاِخْوَانُكُمْ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: فهم إخوانكم،

والفاء جواب الشرط.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ تحذير، أي: يعلم المفسد

لأموال اليتامى من المصلح لها؛ فيجازي كلاً على إصلاحه وإفساده<sup>(٤)</sup>.

(١) إثر حديث (٢٧٦٧).

(٢) انظر النوادر والزيادات ٢٩٨/١١.

(٣) في النسخ والمنسوخ ص ٢٤٠.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٢٩٦/١.



قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَعَجَبْتُمْ﴾

فيه سبع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا﴾ قراءة الجمهور بفتح التاء. وقرئت في الشاذ بالضم، كأن المعنى أن المتزوج لها أنكحها من نفسه. ونكح: أصله الجماع، ويستعمل في التزوج تجوزاً واتساعاً<sup>(١)</sup>، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الثانية: لما أذن الله سبحانه وتعالى في مخالطة الأيتام، وفي مخالطة النكاح بين أن مناكحة المشركين لا تصح.

وقال مقاتل: نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي - وقيل: في مرثد بن أبي مرثد<sup>(٢)</sup> - واسمه: كَنَاز بن حُصَيْن الغنوي؛ بعثه رسول الله ﷺ إلى مكة سرّاً ليُخْرِج رجلاً من أصحابه، وكانت له بمكة امرأة يُحبها في الجاهلية يقال لها: عَنَاق، فجاءته، فقال لها: إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية، قالت: فتزوجني، قال: حتى أستاذن رسول الله ﷺ، فأتى النبي ﷺ فاستأذنه، فنهاه عن التزوج بها؛ لأنه كان مسلماً وهي مشركة<sup>(٣)</sup>. وسيأتي في «النور»<sup>(٤)</sup> بيانه إن شاء الله تعالى.

الثالثة: واختلف العلماء في تأويل هذه الآية، فقالت طائفة: حرم الله نكاح

(١) المحرر الوجيز ٢٩٦/١، وذكر القراءة الشاذة ابن خالويه في القراءات الشاذة ص ١٣، ونسبها للأعمش.

(٢) في النسخ الخطية: أبي مرثد بن أبي مرثد، والمثبت من (م)، وأبو مرثد الغنوي، وابنه مرثد صحابيان بدریان، حليفا حمزة بن عبد المطلب، قتل مرثد يوم الرجيع في حياة رسول الله ﷺ، أما أبو مرثد فمات سنة (١٢هـ) في خلافة أبي بكر. الاستيعاب (بهاشم الإصابة) ١٢/١٤٠ و ١٠/٦٠.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢١٠)، وأسباب النزول للواحدي ص ٦٦ و ٦٧، وذكر الحافظ ابن حجر في الكافي الشاف ص ١٨ أن نزولها في هذه القصة ليس بصحيح، وأن الآية التي نزلت هي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَتَّبِعُونَ لِأَرْوَاحِهِمْ أَوْ مُشْرِكَةٌ﴾ [النور: ٣] كما في سنن أبي داود (٢٠٥١)، وسنن الترمذي (٣١٧٧)، والسنن الكبرى للنسائي (٥٣١٩).

(٤) في الآية (٣) منها. وجاءت العبارة في (خ) و(ز) و(ظ) مختصرة كما يلي: واسمه: كَنَاز بن حُصَيْن، أستاذن رسول الله ﷺ في نكاح عَنَاق، امرأة بمكة، وكانت مشركة، فنهاه أبو مرثد عن التزوج بها، لأنه كان مسلماً. وسيأتي..

المشركات في سورة البقرة، ثم نسخ من هذه الجملة نساء أهل الكتاب، فأحلهنَّ في سورة المائدة<sup>(١)</sup>. ورُويَ هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>، وبه قال مالك بن أنس، وسفيان بن سعيد الثوري، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي<sup>(٣)</sup>.

وقال قتادة وسعيد بن جبير: لفظ الآية العموم في كل كافرة، والمرادُ بها الخصوصُ في الكتابيات، وبيّنت الخصوصَ آيةُ «المائدة»، ولم يتناول العمومُ قطُّ الكتابيات، وهذا أحدُ قولَي الشافعي، وعلى القول الأول يتناولهنَّ العمومُ، ثم نَسخت آيةُ «المائدة» بعضَ العموم. وهذا مذهب مالك رحمه الله، ذكره ابن حبيب، وقال: ونكاحُ اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله تعالى مُستقل مذموم<sup>(٤)</sup>.

وقال إبراهيم بن إسحاق<sup>(٥)</sup> الحربيّ: ذهب قومٌ فجعلوا الآية التي في «البقرة» هي الناسخة، والتي في «المائدة» هي المنسوخة؛ فحرّموا نكاح كلِّ مشركة كتابية أو غير كتابية.

قال النحاس: ومن الحجّة لقائل هذا مما صحَّ سنده ما حدّثناه محمد بن زبّان<sup>(٦)</sup> قال: حدّثنا محمد بن زُمح قال: أخبرنا الليث، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سُئل عن نكاح الرجل النصرانية أو اليهودية قال: حرّم الله المشركات على المؤمنين، ولا أعرف شيئاً من الإشراك أعظم من أن تقول المرأة: ربّها عيسى، أو عبدٌ من عباد الله<sup>(٧)</sup>!

قال النحاس: وهذا قولٌ خارجٌ عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجّة؛ لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعةً؛ منهم عثمانُ

(١) الآية (٥).

(٢) الإشراف ٩١/٤. وأخرجه الطبري ٧١٢/٣، والنحاس في النسخ والمنسوخ ٤/٢.

(٣) انظر النسخ والمنسوخ للنحاس ٥/٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢٩٦/١، وانظر النسخ والمنسوخ للنحاس ٦/٢-٧.

(٥) في النسخ الخطية (م): إسحاق بن إبراهيم، وهو خطأ. والأثر أخرجه النحاس في النسخ والمنسوخ ٥/٢.

(٦) في (د) و(ز) و(م): زبّان، وهو خطأ. انظر سير أعلام النبلاء ٥١٩/١٤.

(٧) النسخ والمنسوخ ٦/٢، والأثر أخرجه البخاري (٥٢٨٥) من طريق قتبية بن سعيد عن الليث، به، وفيه: وهو عبد من عباد الله، بدل: أو عبد من عباد الله.

وظلحة وابن عباس وجابر وحذيفة، ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة والشَّعبي والضحاك، وفقهاء الأمصار عليه. وأيضاً فيمتنع أن تكون هذه الآية من سورة البقرة ناسخة للآية التي في سورة المائدة؛ لأن «البقرة» من أول ما نزل بالمدينة، و«المائدة» من آخر ما نزل. وإنما الآخر يُنسخ الأول، وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه؛ لأن ابن عمر رحمه الله كان رجلاً متوقفاً، فلما سمع الآيتين؛ في واحدة التحليل، وفي أخرى التحريم، ولم يبلغه النسخ، توقّف، ولم يُؤخذ عنه ذكر النسخ، وإنما تُؤول عليه، وليس يُؤخذ الناسخ والمنسوخ بالتأويل<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن عطية: وقال ابن عباس في بعض ما روي عنه: إن الآية عامة في الوثنيّات والمجوسيّات والكتبيّات، وكلّ من على غير الإسلام حرام<sup>(٢)</sup>. فعلى هذا هي ناسخة للآية التي في «المائدة» ويُنظر إلى هذا قول ابن عمر في «الموطأ»: ولا أعلم إشراكاً أعظم من أن تقول المرأة: ربّها عيسى<sup>(٣)</sup>. وروي عن عمر أنه فرّق بين طلحة بن عبيد الله وحذيفة بن اليمان وبين كتابتيين وقال: نُطلقُ يا أمير المؤمنين ولا تغضب، فقال: لو جاز طلاقكما لجاز نكاحكما، ولكن أفرّق بينكما صغرة قماء<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية: وهذا لا يستند جيداً<sup>(٥)</sup>، وأسند منه: أن عمر أراد التفريق بينهما، فقال له حذيفة: أتزعّم أنها حرام فأخلي سبيلها يا أمير المؤمنين؟ فقال:

(١) الناسخ والمنسوخ ٧/٢-٩، وانظر الأقوال السابقة في الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (١٤٦) و(١٤٩)

و(١٥١) - (١٥٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ٤/١٥٨، وتفسير الطبري ٣/٧١١-٧١٢.

(٢) أخرجه الطبري بنحوه ٣/٧١٤، وأورده الحافظ ابن كثير وقال: حديث غريب جداً.

(٣) انظر الاستذكار ١٦/٢٧٠.

(٤) أخرجه الطبري ٣/٧١٤، وأورده ابن كثير في تفسير هذه الآية ثم قال: وهذا الأثر عن عمر غريب.

قوله: صغرة، هو جمع صاعر، وهو الراضي بالذل، وقوله: قماء، كذا في النسخ الخطية والمصادر،

ولعلها: قماء، وهو جمع قميء، يعني الذليل الصاغر، كما ذكر الشيخ محمود شاكر في حاشيته على

الطبري ٤/٣٦٥، وقال: إن صحّ الخبر فهو إتياع لقوله: صغرة، ومثله كثير في كلامهم.

(٥) في النسخ: جداً، والمثبت من (م) والمحذر الوجيز.

لا أزعّم أنها حرام، ولكنني أخاف أن تعاطوا المومساتِ منهنّ. ورؤي عن ابن عباس نحو هذا<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن المنذر جوازَ نكاحِ الكتابيات عن عمر بن الخطاب، ومن ذكر من الصحابة والتابعين في قول النحاس. وقال في آخر كلامه: ولا يصحّ عن أحدٍ من الأوائل أنه حرّم ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض العلماء: وأما الآيتان فلا تعارضَ بينهما، فإن ظاهر لفظ الشُّرك لا يتناول أهلَ الكتاب، لقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقال: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] ففرّق بينهم في اللفظ، وظاهر العطف يقتضي مُغايرةً بين المعطوف والمعطوف عليه، وأيضاً فاسم الشُّرك عمومٌ وليس بنصّ، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ بعد قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥] نصّ، فلا تعارضَ بين المُحتمل وبين ما لا يحتمل.

فإن قيل: أراد بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي: أوتوا الكتاب من قبلكم وأسلموا، كقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩] الآية. وقوله: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ الآية [آل عمران: ١١٣].

قيل له: هذا خلاف نصّ الآية في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وخلاف ما قاله الجمهور، فإنه لا يُشكّل على أحدٍ جوازَ التزويج ممن أسلم وصار من أعيان المسلمين.

فإن قالوا: فقد قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ فجعل العلة في تحريم نكاحهنّ الدعاء إلى النار.

والجواب: أن ذلك علة لقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾ لأنّ

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩٦-٢٩٧، وأثر عمر رضي الله عنه أخرجه الطبري ٣/٧١٦.

(٢) الإشراف على مذاهب العلماء ٤/٩١. ونقل الحافظ ابن حجر في الفتح ٩/٤١٧ كلام ابن المنذر هذا وتعقبه بقوله: لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات، وقال: كان ذلك والمسلمات قليل. وهذا ظاهر في أنه خص الإباحة بحال دون حال. وانظر مصنف بن أبي شيبة ٤/١٥٨.

المشرك يدعو إلى النار، وهذه العلة مُطَّرِدَةٌ في جميع الكفار، فالمسلم خيرٌ من الكافر مطلقاً، وهذا بين<sup>(١)</sup>.

الرابعة: وأما نكاح أهل الكتاب إذا كانوا حرباً فلا يَحِلُّ؛ وسئل ابنُ عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: لا يَحِلُّ، وتلا قولَ الله تعالى: ﴿قَدْ لَبِئُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿صَغِيرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]. قال المحدث: حَدَّثَ بذلك إبراهيم التَّخَعِّي فَأعجبه<sup>(٢)</sup>.

وكره مالكُ تزوج<sup>(٣)</sup> الحربيات، لِعَلَّة ترك الولدِ في دار الحرب، ولِتَصْرُفِهَا في الخمر والخنزير<sup>(٤)</sup>.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَّةٌ مِّمَّنْ خَيْرٍ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾ إخبارٌ بأنَّ المؤمنة المملوكةَ خَيْرٌ من المشركة، وإن كانت ذاتَ الحَسَبِ والمال. ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ في الحُسْنِ وغير ذلك؛ هذا قول الطبري وغيره<sup>(٥)</sup>.

ونزلت في خنساءَ وُليدةِ سِوداءَ كانت لحذيفةَ بنِ اليمان، فقال لها حذيفة: يا خنساء، قد ذُكِرَتْ في المَلَأِ الأعلى مع سِوادِكِ ودَمَامَتِكِ، وأنزل الله تعالى ذُكْرَكَ في كتابه، فأعتقها حذيفةً وتزوَّجها<sup>(٦)</sup>.

وقال السُّدِّي: نزلت في عبد الله بن رِواحةَ، كانت له أمةٌ سِوداءَ، فَلَطَمَهَا في غضبٍ ثم نَدِمَ، فَأتى النَّبِيَّ ﷺ، فَأخبره، فقال: «ما هي يا عبدَ الله؟» قال: تصوم وتُصَلِّي، وتُحَسِّنُ الوضوءَ، وتُشْهَدُ الشَّهَادَتَيْنِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «هذه مؤمنة». فقال ابن رِواحةَ: لأُعْتِقَنَّهَا ولَأَتزوَّجَنَّهَا، ففعل، فطَعَنَ عليه ناسٌ من المسلمين

(١) أحكام القرآن للكميا الهراسي ١٢٩/١-١٣١.

(٢) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (١٥٩)، والطبري ١٤٦/٨، والجصاص في أحكام القرآن ٣٣٤/١، والمراد بالمحدث الحكم بن عُتيبة - وهو أحد رواة الحديث - كما في المصادر.

(٣) في النسخ الخطية: تزويج، والمثبت من (م) والمحذر الوجيز.

(٤) المحرر الوجيز ٢٩٦/١.

(٥) المحرر الوجيز ٢٩٧/١، وانظر تفسير الطبري ٧١٧/٣.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم (٢١٠٣) عن مقاتل بنحوه، وأورد القصة ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ٧٧٢/٢.

وقالوا: نكح أمة، وكانوا يرون<sup>(١)</sup> أن ينكحوا إلى المشركين، وكانوا يُنكحونهم رغبةً في أحسابهم، فنزلت الآية<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

السادسة: واختلف العلماء في نكاح إماء أهل الكتاب، فقال مالك: لا يجوز نكاح الأمة الكتابية. وقال أشهب في كتاب محمد، فيمن أسلم وتحتة أمة كتابية: إنه لا يُفرق بينهما. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجوز نكاح إماء أهل الكتاب<sup>(٣)</sup>.

قال ابن العربي<sup>(٤)</sup>: درّسنا الشيخ أبو بكر الشاشي بمدينة السلام قال: احتج أصحاب أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> على جواز نكاح الأمة [الكتابية] بقوله تعالى: ﴿وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾. ووجه الدليل من الآية أن الله سبحانه خاير بين نكاح الأمة المؤمنة والمشركة، فلولا أن نكاح الأمة المشركة جائز لما خاير الله تعالى بينهما<sup>(٦)</sup>؛ لأن المُخايرة إنما هي بين الجائزين، لا بين جائز وممتنع، ولا بين مُتضادين.

والجواب أن المُخايرة بين الضدين تجوز لغةً وقرآناً؛ لأن الله سبحانه قال: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]. وقال عمر في رسالته إلى أبي موسى<sup>(٧)</sup>: الرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل<sup>(٨)</sup>.

جواب آخر: قوله تعالى: ﴿وَلَا أُمَّةٌ﴾: لم يُرد به الرق<sup>(٩)</sup> المملوك، وإنما أراد به

- (١) في تفسير الطبري وتفسير ابن أبي حاتم وأسباب النزول للواحدي: يريدون.
- (٢) في (م): هذه الآية، والحديث أخرجه الطبري ٧١٧/٣، وابن أبي حاتم (٢١٠٢)، والواحدي في أسباب النزول ص ٦٦، وانظر المحرر الوجيز ٢٩٧/١.
- (٣) المحرر الوجيز ٢٩٧/١، وانظر قول أشهب في النوادر والزيادات ٥٨٩/٤.
- (٤) أحكام القرآن ١٥٦/١، وما سيرد بين حاصرتين منه.
- (٥) في أحكام القرآن: احتج أبو حنيفة.
- (٦) في النسخ الخطية: لما خاير بينهما، والمثبت من (م) وأحكام القرآن.
- (٧) في (د) و(ز) و(م): لأبي موسى.
- (٨) أخرجه الدارقطني ٢٠٦-٢٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى ١١٩/١٠ مطولاً، وسيذكر المصنف قول عمر رضي الله عنه في تفسير الآية (٥٩) من سورة النساء في المسألة الثانية.
- (٩) في أحكام القرآن: الرقيق.

الْأَدْمِيَّةَ، وَالْأَدْمِيَّاتِ وَالْأَدْمِيُّونَ بِأَجْمَعِهِمْ عَيْدُ اللَّهِ وَإِمَاؤُهُ، قَالَ الْقَاضِي بِالْبَصْرَةِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْجُرْجَانِيُّ<sup>(١)</sup>.

السابعة: واختلفوا في نكاح نساء المجوس، فمنع مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وإسحاق من ذلك. وقال ابن حنبل: لا يُعجبني. وَرُوِيَ أَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ تَزَوَّجَ مَجُوسِيَّةً، وَأَنَّ عُمَرَ قَالَ لَهُ: طَلَّقْهَا<sup>(٢)</sup>.

وقال ابنُ القَصار: قال بعض أصحابنا: يجب على أحد القولين: - إن لهم كتاباً - أن تجوز مُناكحتُهم. وروى ابن وهب عن مالك أن الأمةَ المجوسيةَ لا يجوز أن تُوطأ بِمَلِكِ الْيَمِينِ<sup>(٣)</sup>، وكذلك الوثنيات وغيرهن من الكافرات، وعلى هذا جماعةُ العلماء، إلا ما رواه يحيى بنُ أيوبَ، عن ابنِ جُريج، عن عطاء وعمرو بن دينار أنهما سُئلا عن نكاح الإماءِ المجوسيات، فقالا: لا بأس بذلك<sup>(٤)</sup>. وتأوَّلا قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾، فهذا عندهما على عقد النكاح؛ لا على الأمةِ المُشتراة، واحتجَّ بِسَبِيِ أَوْطَاسٍ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ نَكَحُوا الْإِمَاءَ مِنْهُنَّ بِمَلِكِ الْيَمِينِ. قال النحاس<sup>(٥)</sup>: وهذا قولٌ شاذٌّ؛ أما سَبِيِ أَوْطَاسٍ؛ فقد يجوز أن يكونَ الإماءُ أسلمنَ، فجازَ نِكَاحُهنَّ، وأما الاحتجاجُ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ﴾ فَغَلَطَ؛ لأنهم حملوا النكاحَ على العَقْدِ، والنكاح في اللغة يقع على العَقْدِ وعلى الوطاء، فلما قال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ حَرَّمَ كُلَّ نِكَاحٍ يَقَعُ عَلَى الْمُشْرَكَاتِ مِنْ نِكَاحٍ وَوِطْءٍ.

وقال أبو عمر بن عبد البر<sup>(٦)</sup>: وقال الأوزاعي: سألتُ الزُّهريَّ عن الرجل يشتري المجوسيةَ، أيطؤها؟ فقال: إذا شهدت أن لا إله إلا الله وِطَّئها. وعن يونس

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، الشافعي، توفي سنة (٤٨٢هـ). السير ١٨/٥٠١، وتاريخ جرجان ص ١٠٠.

(٢) انظر الإشراف ٩٢/٤.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٩٦ و ٢٩٧.

(٤) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (١٦٩).

(٥) في الناسخ والمنسوخ ٢/١٤-١٥، والكلام الذي قبله منه.

(٦) في الاستذكار ١٦/٢٦٧-٢٧٠، والكلام منه إلى آخر المسألة، وما بين حاصرتين منه.

عن ابن شهاب قال: لا يحلّ له أن يطأها حتى تُسَلِّم<sup>(١)</sup>. قال أبو عمر: قول ابن شهاب هذا<sup>(٢)</sup> - وهو أعلم الناس بالمغازي والسَّير - دليلٌ على فساد قول مَنْ زعم أن سَبِيَّ أَوْطَاسٍ وَوُطِّنَ وَلَمْ يُسَلِّمْ. رُوِيَ ذلك عن طائفة، منهم عطاءٌ وعمرُو بن دينار؛ قالا: لا بأسَ بوطءِ المجوسية، وهذا لم يلتفت إليه أحدٌ من الفقهاء بالأمصار.

وقد جاء عن الحسن البصري - وهو ممن لم يكن غَزْوُهُ وَلَا غَزُو [أهل] ناحيته إلا الفُرسَ وما وراءهم من خُرَاسان، وليس منهم أحدٌ أهلَ كتاب - ما بيّن لك كيف كانت السَّيرة في نساءهم إذا سُيِّن. قال<sup>(٣)</sup>: أخبرنا عبد الله بنُ محمد بن أسد، قال: حدثنا إبراهيم بنُ أحمد بن فراس، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدثنا أبو عُبَيْد، قال: حدثنا هُشَيْم<sup>(٤)</sup>، عن يونس، عن الحسن قال: قال رجلٌ له: يا أبا سعيد، كيف كنتم تصنعون إذا سبيتموهن؟ قال: كنا نوجِّهها إلى القبلة، ونأمرها أن تُسَلِّمَ وتَشهَدَ أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله، ثم نأمرها أن تغتسلَ، وإذا أرادَ صاحبُها أن يُصَيِّبها لم يُصَيِّبها حتى يستبرئها.

وعلى هذا تأويلُ جماعة العلماء في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾<sup>١</sup> أَنَّهُنَّ الْوَثْنِيَّاتُ وَالْمَجُوسِيَّاتُ؛ لأن الله تعالى قد أحلَّ الكتابيات بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] يعني العفائف، لا من شهر زناها من المسلمات. ومنهم من كره نكاحها ووظأها بِمَلِكِ الْيَمِينِ ما لم يكن منهنَّ توبةً؛ لما في ذلك من إفساد النَّسَب.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾

فيه إحدى عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا﴾ أي: لا تزوجوا المسلمة من المُشرك.

(١) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (١٦٧). يونس: هو ابن يزيد الأيلي.

(٢) في (د) و(م): قول ابن شهاب: لا يحلّ له أن يطأها حتى تسلّم هذا.

(٣) يعني ابن عبد البر.

(٤) تحرف في النسخ إلى هشام. وهو هُشَيْم بن بشير، والخبر في الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (١٧٠).

وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه؛ لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام. والقراء على ضمّ التاء من «تُنكِحُوا»<sup>(١)</sup>.

الثانية: في هذه الآية دليلٌ بالنص على أن لا نكاحَ إلا بوليِّ. قال محمد بنُ عليّ بن الحسين: النكاح بوليِّ في كتاب الله، ثم قرأ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاحَ إلا بوليِّ»<sup>(٣)</sup>. وقد اختلف أهل العلم في النكاح بغير وليِّ، فقال كثير من أهل العلم: لا نكاحَ إلا بوليِّ، رُوِيَ هذا القولُ<sup>(٤)</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعليّ بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم. وبه قال سعيد بن المسيّب، والحسنُ البصري، وعمر بن عبد العزيز، وجابر بن زيد، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وابنُ شبرمة، وابنُ المبارك، والشافعي، وعبيد الله بنُ الحسن<sup>(٥)</sup>، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد<sup>(٦)</sup>.

قلت: وهو قول مالك - رضي الله عنهم أجمعين - وأبي ثور والطبري<sup>(٧)</sup>.

قال أبو عمر<sup>(٨)</sup>: حُجَّةٌ من قال: لا نكاحَ إلا بوليِّ: أن رسول الله ﷺ قد ثبت عنه أنه قال: «لا نكاحَ إلا بوليِّ». رَوَى هذا الحديثُ شعبَةُ والثوريُّ، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن النبي ﷺ مُرْسَلًا<sup>(٩)</sup>؛ فمن يقبلُ المراسيلَ يلزمه قبولُه،

(١) المحرر الوجيز ١/٢٩٧.

(٢) أخرجه الطبري ٣/٧١٩. محمد بن علي بن الحسين: هو أبو جعفر الباقر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥١٨)، وأبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وفي الباب عن ابن عباس وعائشة عند أحمد (٢٢٦٠) و(٢٦٢٣٥)، وعن ابن عمر وابن مسعود عند الدارقطني ٣/٢٢٥، وعن أبي هريرة عند ابن حبان (٤٠٧٦).

(٤) في (د) و(ز) و(م): الحديث.

(٥) قاضي البصرة، توفي سنة (١٦٨هـ). تهذيب التهذيب ٣/٧.

(٦) الإشراف ٤/٣٣، وانظر أقوال الصحابة رضوان الله عليهم في سنن البيهقي الكبرى ٧/١١١-١١٢.

(٧) انظر تفسير الطبري ٣/٧١٨-٧١٩.

(٨) في التمهيد ١٩/٨٥ و٨٨.

(٩) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٩، والخطيب البغدادي في الكفاية ص ٥٨٠ من طريق شعبه. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٤٧٥)، والترمذي في العلل ١/٤٢٨، والطحاوي ٣/٩، وابن عبد البر في التمهيد ١٩/٨٨ من طريق سفيان الثوري.

وأما مَنْ لا يقبل المراسيلَ فيلزمه أيضاً؛ لأن الذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة، وممن وصله إسرائيلُ وأبو عَوانة، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي بُردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وإسرائيلُ وَمَنْ تابعه حُفَاط، والحافظُ تُقبل زيادته، وهذه زيادة<sup>(٢)</sup> يعضدها أصول، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. وهذه الآية نزلت في مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ إِذْ عَضَلَ أخته عن مراجعة زوجها؛ قاله البخاري<sup>(٣)</sup>. ولولا أنَّ له حقاً في الإنكاح ما نُهي عن العَضَل.

قلت: وما يدلُّ على هذا أيضاً من الكتاب قوله: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، وقوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، فلم يخاطبُ تعالى بالِنكاح غير الرجال، ولو كان إلى النساء، لَذكرهن. وسيأتي بيانُ هذا في «النور». وقال تعالى حكايةً عن شعيب في قصة موسى عليهما السلام: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ﴾ [القصص: ٢٧] على ما يأتي بيانه في سورة القصص. وقال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]؛ فقد تعاضد الكتابُ والسُّنةُ على أن لا نكاحَ إلا بولي.

قال الطبري: في حديث حفصة حين تأيَّمت وعقدَ عمرُ عليها النكاحَ<sup>(٤)</sup> ولم تعقده هي<sup>(٥)</sup> إبطالٌ قولٍ مَنْ قال: إنَّ للمرأة البالغة المألَكة لنفسها تزويجَ نفسها وعقدَ النكاح دون وليِّها، ولو كان ذلك لها لم يكن رسولُ الله ﷺ ليدعَ خطبةَ حفصة لنفسها<sup>(٦)</sup> إذا

(١) أخرجه موصولاً من طريق إسرائيل أحمد (١٩٥١٨)، والترمذي (١١٠١)، وابن عبد البر في التمهيد ٨٨-٨٧/١٩، ومن طريق أبي عَوانة الترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١)، وابن عبد البر في التمهيد ٨٨/١٩. وقد سلف الحديث قريباً. أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السَّبيعي، وأبو بُردة: هو ابنُ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وإسرائيل: هو ابنُ يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، وأبو عَوانة: هو الوضَّاح بن عبد الله الشكري.

(٢) في (د) و(ز) و(م): الزيادة.

(٣) في صحيحه (٤٥٢٩).

(٤) أخرجه أحمد (٧٤)، والبخاري (٤٠٠٥) من حديث عمر رضي الله عنه مطولاً. وقوله: تأيَّمت، أي: صارت أيمًا، وهي التي يموت زوجها، أو تبين منه، وتنقضي عدتها. فتح الباري ١٧٦/٩.

(٥) بعدها في (ز): أيضاً.

(٦) في النسخ الخطية: إلى نفسها، والمثبت من (م).

كانت أولى بنفسها من أبيها، وخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها، وفيه بيان قوله عليه السلام: «الأيُّمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها»<sup>(١)</sup> أن معنى ذلك أنها أحقُّ بنفسها في أنه لا يعقدُ عليها إلا برضاها، لا أنها أحقُّ بنفسها في أن تعقدَ عقدَ النكاح على نفسها دون وليِّها.

وروى الدارقطني عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها» فإن الزانية هي التي تزوج نفسها. قال: حديث صحيح<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود من حديث سفيان [عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى] عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيُّما امرأة نكحت بغير إذن وليِّها فنكاحها باطلٌ - ثلاث مرات - فإن دخلَ بها، فالمهرُ لها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطانُ وليُّ من لا وليَّ له»<sup>(٣)</sup>. وهذا الحديث صحيح. ولا اعتبارَ بقول ابن عُليَّة، عن ابن جريج أنه قال: سألتُ عنه الزُّهري فلم يعرفه<sup>(٤)</sup>، ولم يقل هذا أحدٌ عن ابن جريج غير ابن عُليَّة، وقد رواه جماعة عن الزُّهري لم يذكروا ذلك، ولو ثبت هذا عن الزُّهري لم يكن في ذلك حُجَّة؛ لأنه قد نقله عنه ثقات، منهم سليمان بن موسى، وهو ثقةٌ إمامٌ، وجعفر بن ربيعة<sup>(٥)</sup>؛ فلو نسيه الزُّهري لم يضره ذلك؛ لأن النسيان لا يعصم منه إنسان<sup>(٦)</sup>، قال ﷺ: «نسي آدم فنسي ذريته»<sup>(٧)</sup>. وكان ﷺ ينسى، فمن سواه أخرى أن ينسى، ومن حفظ فهو

(١) أخرجه أحمد (١٨٨٨)، ومسلم (١٤٢١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) سنن الدارقطني ٢٢٧/٣، وليس فيه قوله: حديث صحيح. وأخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)، والبيهقي في السنن الكبرى ١١٠/٧. وقوله: «فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» مُدرج من قول أبي هريرة رضي الله عنه، انظر تلخيص الحبير ١٥٧/٣.

(٣) سنن أبي داود (٢٠٨٣)، وما بين حاصرتين منه، وهو في المسند (٢٤٢٠٥).

(٤) رواية ابن عُليَّة عن ابن جريج هي رواية مسند أحمد المذكورة في التعليق السابق.

(٥) روايته في المسند (٢٤٣٧٢)، وسنن أبي داود (٢٠٨٤).

(٦) في (د) و(ز) و(م): ابن آدم.

(٧) سلف ٢٩٤/١.

حجة على من نسي، فإذا روى الخبر ثقة فلا يضره نسيان من نسيه، هذا لو صح ما حكى ابن علية عن ابن جريج، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليها<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد أخرج هذا الحديث أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي في «المسند الصحيح له على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقلها»<sup>(٢)</sup> عن حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». قال أبو حاتم: لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري هذا: «وشاهدي عدل» إلا ثلاثة أنفس: سويد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث، وعبد الله بن عبد الوهاب الحنظلي<sup>(٣)</sup> عن خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس، ولا يصح في الشاهدين غير هذا الخبر.

وإذا ثبت هذا الخبر فقد صرح الكتاب والسنة بأن لا نكاح إلا بولي، فلا معنى لما خالفهما.

وقد كان الزهري والشعبي يقولان: إذا زوجت المرأة نفسها كفؤاً بشاهدين؛ فذلك نكاح جائز<sup>(٤)</sup>. وكذلك كان أبو حنيفة يقول: إذا زوجت المرأة نفسها كفؤاً بشاهدين؛ فذلك نكاح<sup>(٥)</sup> جائز، وهو قول زفر. وإن زوجت نفسها غير كفء، فالنكاح جائز، وللأولياء أن يفرقوا بينهما<sup>(٦)</sup>.

(١) التمهيد ١٩/٨٦.

(٢) في (د) و(ز) و(م): ناقلها. وهذا هو الاسم الكامل لصحيح ابن حبان، والحديث فيه برقم (٤٠٧٥).

(٣) في النسخ: الجمعي، وهو خطأ، والتصويب من صحيح ابن حبان وكتب التراجم.

(٤) في (خ) و(ز) و(ظ) والتمهيد: فهو جائز.

(٥) في (خ): صحيح.

(٦) التمهيد ١٩/٩٠.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: وأما ما قاله النعمانُ فمخالفةٌ للسنة، خارجٌ عن قول أكثر أهل العلم. وبالخبر عن رسول الله ﷺ نقول.

وقال أبو يوسف: لا يجوزُ النكاح إلا بوليٍّ، فإن سَلِمَ الوليُّ جازاً، وإن أبى أن يُسَلِّمَ والزوجُ كُفءٌ أجازهُ القاضي. وإنما يتمُّ النكاحُ في قوله حين يُجيزهُ القاضي، وهو قولُ محمد بن الحسن، وقد كان محمدُ بنُ الحسن يقول: يأمر القاضي الوليَّ بإجازته، فإن لم يفعلْ استأنف عَقْدًا. ولا خلاف بين أبي حنيفة وأصحابه أنه إذا أذِنَ لها وليُّها فعقدت النكاحَ بنفسِها<sup>(٢)</sup> جاز. وقال الأوزاعيُّ: إذا وَلَّتْ أمرها رجلاً فزَوَّجها كفؤاً، فالنكاح جائز، وليس للوليِّ أن يُفَرِّقَ بينهما، إلا أن تكون عريبةً تزوَّجتْ مؤلًى. وهذا نحو مذهب مالك على ما يأتي<sup>(٣)</sup>. وحمل القائلون بمذهب الزُّهريِّ وأبي حنيفة والشَّعبيِّ قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بوليٍّ» على الكمال لا على الوجوب، كما قال عليه السلام: «لا صلاةَ لجار المسجد إلا في المسجد»<sup>(٤)</sup> و«لا حَظٌّ في الإسلام لمن ترك الصلاة»<sup>(٥)</sup>.

واستدلُّوا على هذا بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَرْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٦)</sup> [البقرة: ٢٣٤]، وبما روى الدارقطني<sup>(٧)</sup> عن سِماكِ بن حرب قال: جاء رجلٌ إلى عليٍّ رضي الله عنه فقال: امرأةٌ أنا وليُّها، تزوَّجتْ بغيرِ إذني؟ فقال عليٌّ: يُنظر فيما صنَّعتْ، فإن كانت تزوَّجتْ كفؤاً، أجزنا ذلك لها، وإن كانت تزوَّجتْ من ليس لها بكفء، جعلنا ذلك إليك.

(١) في الإشراف ٣٤/٤.

(٢) في (خ) والتمهيد ٩١/١٩: لنفسها.

(٣) في المسألة التالية.

(٤) سلف ٣١/٢.

(٥) التمهيد ٩٠-٩١/١٩، وحديث: لا حَظٌّ في الإسلام لمن ترك الصلاة. أخرجه مالك ٣٩/١ من قول عمر رضي الله عنه. قال ابن عبد البر بعد هذا: وهذا ليس بشيء؛ لأن النهي حَقُّه أن يمثل الانتهاء عنه، ومعناه الزجر والإبعاد، والوجوب لا يخرج عن ذلك إلا بدليل لا معارض له، ولولا ذلك لم تصح عبادة ولا فريضة.

(٦) انظر التمهيد ٩٥-٩٦/١٩.

(٧) في سننه ٢٣٧/٣.

وفي «الموطأ»<sup>(١)</sup>: أن عائشة رضي الله عنها زوّجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب، الحديث. وقد رواه ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكحت رجلاً هو المنذر بن الزبير امرأة من بني أخيها، فضربت بينهم بستر، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح، ثم قالت: ليس على النساء إنكاح<sup>(٢)</sup>.

فالوجه في حديث مالك أن عائشة قرّرت المهر وأحوال النكاح، وتولّى العقد أحد عَصَبَتِهَا، ونُسِبَ العقدُ إلى عائشة لما كان تقريره إليها.

الثالثة: ذكر ابن حُوَيْرِمَنْدَاد: واختلفت الرواية عن مالك في الأولياء، من هم؟ فقال مرة: كلّ مَنْ وضع المرأة في مَنْصِبٍ حَسَنٍ فهو وليّها، سواء كان من العَصْبَةِ، أو من ذوي الأرحام، أو الأجانب، أو الإمام، أو الوصي. وقال مرّة: الأولياء من العَصْبَةِ، فمن وضعها منهم في منصب حَسَنٍ فهو وليّ.

وقال أبو عمر: قال مالك - فيما ذكر ابن القاسم عنه -: إن المرأة إذا زوّجها غير وليّها بإذنها؛ فإن كانت شريفة، لها في الناس حال، كان وليّها بالخيار في فسخ النكاح وإقراره، وإن كانت دينيّة - كالمعتقة والسّوداء والسّعاية والمُسلمانية<sup>(٣)</sup>، ومن لا حال لها - جاز نكاحها، ولا خيار لوليّها؛ لأن كلّ واحد كُفءٌ لها، وقد روي عن مالك: أن الشريفة والدينّة لا يزوّجها إلا وليّها أو السلطان<sup>(٤)</sup>.

وهذا القول اختاره ابن المنذر<sup>(٥)</sup>؛ قال: وأما تفريق مالك بين المسكينة والتي لها

(١) ٥٥٥/٢.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٠/٣.

(٣) في النسخ الخطية والكافي (والكلام منه): الإسلامية، والمثبت من شرح الخرخشي وحاشية العدوي عليه ١٨٢/٣، وحاشية شرح منح الجليل لمحمد عيش ١٨/٢، وذكر أن المقصود بها حديثة الإسلام. وقوله: السّوداء: هم قوم من القبط يقدمون من مصر إلى المدينة، وهم سود، ذكره العدوي وعزاه لمالك، ثم قال: لا كل سوداء. وقوله: السّعاية، كذا ضبطت في (خ)، ولعلها صفة لذات عمل وضيع.

(٤) الكافي ٥٢٨/٢، وانظر التمهيد ٩١/١٩ و١٠٥، والمدونة ١٧٠/٢.

(٥) انظر الإشراف ٣٤/٤.

قَدْرٌ فغَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ سَوَّى بَيْنَ أَحْكَامِهِمْ فِي الدَّمَاءِ فَقَالَ: «الْمُسْلِمُونَ تَكَافؤُ دِمَاؤِهِمْ»<sup>(١)</sup>. وَإِذَا كَانُوا فِي الدَّمَاءِ سُوءًا، فَهَمَّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

وقال إسماعيلُ بنُ إسحاق: لَمَّا أَمَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ بِالنِّكَاحِ جَعَلَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وَالْمُؤْمِنُونَ فِي الْجُمْلَةِ هَكَذَا يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ، لَكَانَ مِيرَاثُهُ لِمَجَاعَةٍ<sup>(٢)</sup> الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ جَنَى جُنَايَةً لَعَقَلَ عَنْهُ الْمُسْلِمُونَ، ثُمَّ تَكُونُ وِلَايَةٌ أَقْرَبَ مِنْ وِلَايَةٍ، وَقَرَابَةٌ أَقْرَبَ مِنْ قَرَابَةٍ. وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ بِمَوْضِعٍ لَا سُلْطَانَ فِيهِ وَلَا وَلِيٍّ لَهَا، فَإِنَّهَا تُصَيِّرُ أَمْرَهَا إِلَى مَنْ يُوثِقُ بِهِ مِنْ جِيرَانِهَا، فَيُزَوِّجُهَا وَيَكُونُ هُوَ وَلِيَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ التَّزْوِيجِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ فِيهِ بِأَحْسَنِ مَا يُمْكِنُ، وَعَلَى هَذَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ الضَّعِيفَةِ الْحَالِ: إِنَّهُ يَزَوِّجُهَا مَنْ تُسَيِّدُ أَمْرَهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مِمَّنْ تَضَعُفُ عَنِ السُّلْطَانِ، فَأَشْبِهَتْ<sup>(٣)</sup> مَنْ لَا سُلْطَانَ بِحَضْرَتِهَا، وَرَجَعَتْ<sup>(٤)</sup> فِي الْجُمْلَةِ إِلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَوْلِيَاءُهَا، فَأَمَّا إِذَا صَيَّرَتْ أَمْرَهَا إِلَى رَجُلٍ وَتَرَكَتْ أَوْلِيَاءَهَا، فَإِنَّهَا أَخَذَتِ الْأَمْرَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ، وَفَعَلَتْ مَا يُنْكَرُهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهَا وَالْمُسْلِمُونَ، فَيُفْسَخُ ذَلِكَ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ حَقِيقَتَهُ حَرَامٌ؛ لِمَا وَصَفْنَا مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَلَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، وَلَكِنْ يُفْسَخُ لِتَنَاوُلِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ، وَلِأَنَّهُ أَخُوْطٌ لِلْفُرُوجِ وَلِتَحْصِينِهَا، فَإِذَا وَقَعَ الدِّخْوَلُ وَتَطَاوَلَ الْأَمْرُ وَوَلَدَتِ الْأَوْلَادَ وَكَانَ صَوَابًا، لَمْ يَجْزِ الْفُسْخُ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ إِذَا تَفَاوَتْ لَمْ يُرَدَّ مِنْهَا إِلَّا الْحَرَامُ الَّذِي لَا شَكَّ<sup>(٥)</sup> فِيهِ، وَيُشْبِهُ مَا فَاتَ مِنْ ذَلِكَ بِحَكْمِ الْحَاكِمِ إِذَا حَكَّمَ بِحَكْمٍ لَمْ يُفْسَخْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَأً لَا شَكَّ فِيهِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٦٩٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٥١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْدٍ (٩٥٩) وَالنَّسَائِيِّ (١٩/٨-٢٠)، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٦٨٣)، وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٦٨٤).

(٢) فِي (ز): لِجَمِيعِ.

(٣) فِي (خ) وَ(ظ): وَأَشْبِهَتْ.

(٤) فِي (د) وَ(ز) وَ(م): فَرَجَعَتْ.

(٥) فِي (د) وَ(ز) وَ(م): لَا يَشْكُ.

وأما الشافعي وأصحابه، فالنكاح عندهم بغير ولي مفسوخٌ أبداً قبل الدخول وبعده، ولا يتوارثان إن مات أحدهما. والوليُّ عندهم من فرائض النكاح، لقيام الدليل عندهم من الكتاب والسنة؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، كما قال: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، وقال مخاطباً للأولياء: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. وقال عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي». ولم يفرقوا بين الدنيَّة<sup>(١)</sup> الحال وبين الشريفة، لإجماع العلماء على أن لا فرق بينهما في الدَّماء، لقوله عليه السلام: «المسلمون تتكافؤ دماءهم». وسائر الأحكام كذلك؛ ليس<sup>(٢)</sup> في شيء من ذلك فرق بين الرفيع والوضيع في كتاب ولا سنة<sup>(٣)</sup>.

الرابعة: واختلفوا في النكاح يقع على غير ولي، ثم يُجيزه الولي قبل الدخول، فقال مالك وأصحابه إلا عبد الملك: ذلك جائز؛ إذا كانت إجازته لذلك بالقرب، وسواء دخل أو لم يدخل. هذا إذا عقد النكاح غير ولي ولم تعقده المرأة بنفسها؛ فإن زوجت المرأة نفسها وعقدت عقدة النكاح من غير ولي قريب ولا بعيد من المسلمين، فإن هذا النكاح لا يُقرُّ أبداً على حال وإن تناول وولدت الأولاد، ولكنه يُلحق به<sup>(٤)</sup> الولد إن دخل، ويسقط الحد، ولا بدّ من فسخ ذلك النكاح على كل حال. وقال ابن نافع عن مالك: الفسخ فيه بغير طلاق<sup>(٥)</sup>.

الخامسة: واختلف العلماء في منازل الأولياء وترتيبهم، فكان مالك يقول: أولهم<sup>(٦)</sup> البنون وإن سفلوا، ثم الآباء، ثم الإخوة للأب والأم، ثم للأب، ثم بنو الإخوة للأب والأم، ثم بنو الإخوة للأب، ثم الأجداد للأب وإن علوا، ثم العمومة على ترتيب الإخوة، ثم بنوهم على ترتيب بني الإخوة وإن سفلوا، ثم المولى، ثم السلطان أو قاضيه. والوصيُّ مقدّم في إنكاح الأيتام على الأولياء،

(١) في (د) و(م): دنية.

(٢) في (م): وليس.

(٣) التمهيد ١٩/٩٢-٩٥.

(٤) لفظة: به، زيادة من التمهيد.

(٥) التمهيد ١٩/١٠٣.

(٦) في (خ) و(ظ): أولاهم.

وهو خليفة الأب ووكيله، فأشبه حاله لو كان الأب حياً<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: لا ولاية لأحد مع الأب، فإن مات فالجد، [ثم أبو الجد]، ثم أب أب الجد؛ لأن كلهم أب<sup>(٢)</sup>. والولاية بعد الجد للإخوة، ثم الأقرب. قال المزني: قال في الجديد: من انفرد بأُم كان أولى بالنكاح، كالميراث. وقال في القديم: هما سواء<sup>(٣)</sup>.

قلت: وروى المدنيون عن مالك مثل قول الشافعي، وأن الأب أولى من الابن؛ وهو أحد قولي أبي حنيفة، حكاه الباجي<sup>(٤)</sup>. ورؤي عن المغيرة أنه قال: الجد أولى من الإخوة، والمشهور من المذهب ما قدمناه.

وقال أحمد: أحقهم بالمرأة أن يزوجه أبوها، ثم الابن، ثم الأخ، ثم ابنه، ثم العم. وقال إسحاق: الابن أولى من الأب، كما قاله مالك، واختاره ابن المنذر<sup>(٥)</sup>؛ لأن عمر بن أم سلمة زوجها بإذنها من رسول الله ﷺ.

قلت: أخرجه النسائي عن أم سلمة وترجم له: إنكاح الابن أمه<sup>(٦)</sup>.

قلت: وكثيراً ما يستدل بهذا علماؤنا، وليس بشيء، والدليل على ذلك ما ثبت في الصحاح أن عمر بن أبي سلمة قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصخرة، فقال: «يا غلام، سم الله، وكلّ يمينك، وكلّ مما يليك»<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو عمر في كتاب «الاستيعاب»: عمر بن أبي سلمة يكنى أبا حفص، وولد في السنة الثانية من الهجرة بأرض الحبشة. وقيل: إنه كان يوم قبض رسول الله ﷺ ابن تسع سنين<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر الكافي ٥٢٥/٢-٥٢٦، والمنتقى ٢٦٨/٣.

(٢) في (م): لأنهم كلهم آباء.

(٣) التمهيد ٩٥/١٩، وما بين حاصرتين منه.

(٤) في المنتقى ٢٦٨/٣. وقول المغيرة التالي فيه.

(٥) في الإشراف ٤٣/٤-٤٤، والكلام الذي قبله وبعده منه.

(٦) المجتبى ٨١/٦-٨٢، وهو في مسند أحمد (٢٦٦٦٩).

(٧) سلف تخريجه ١٥٢/١.

(٨) الاستيعاب (بهامش الإصابة) ٢٧٤/٨.

قلت: وَمَنْ كَانَ سِنُّهُ هَذَا لَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا، وَلَكِنْ ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو أَنَّ لِأَبِي سَلْمَةَ مِنْ أُمِّ سَلْمَةَ ابْنًا آخَرَ اسْمُهُ سَلْمَةُ، وَهُوَ الَّذِي عَقَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّهِ أُمَّ سَلْمَةَ، وَكَانَ سَلْمَةُ أَسَنُّ مَنْ أَحْيَاهُ عَمْرُ بْنُ أَبِي سَلْمَةَ، وَلَا أَحْفَظُ لَهُ رَوَايَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عَمْرُ أَخُوهُ<sup>(١)</sup>.

السادسة: واختلفوا في الرجل يزوج المرأة الأبعد من الأولياء، كذا وقع، والأقرب عبارة أن يقال: اختلف في المرأة يزوجها من أوليائها الأبعد والأبعد<sup>(٢)</sup> حاضر، فقال الشافعي: النكاح باطل. وقال مالك: النكاح جائز<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: إن لم يُنكر الأبعد شيئاً من ذلك ولا ردّه، نفذ، وإن أنكره وهي ثيب أو بكر بالغ يتيم ولا وصي لها فقد اختلف قول مالك وأصحابه وجماعة من أهل المدينة في ذلك، فقال منهم قائلون: لا يُرد ذلك وينفذ؛ لأنه نكاح انعقد بإذن ولي من الفخذ والعشيرة. ومن قال هذا منهم<sup>(٥)</sup> قال: إنما جاءت الرتبة في الأولياء على الأفضل والأولى، وذلك مستحب وليس بواجب، وهذا تحصيل مذهب مالك عند أكثر أصحابه، وإياه اختار إسماعيل بن إسحاق وأتباعه. وقيل: ينظر السلطان في ذلك ويسأل الولي الأقرب على ما يُنكره، ثم إن رأى إمضاء أمضاه، وإن رأى أن يرده ردّه. وقيل: بل للأبعد ردّه<sup>(٦)</sup> على كل حال؛ لأنه حق له. وقيل: له ردّه وإجازته ما لم يطل مكثها وتلد الأولاد، وهذه كلها أقاويل أهل المدينة.

السابعة: فلو كان الولي الأبعد<sup>(٧)</sup> مجنوناً<sup>(٨)</sup> أو سفياً، زوجها من يليه من

(١) الاستيعاب (بهاشم الإصابة) ٢٣٢/٤.

(٢) في (د) و(ز): والأقرب، وكلاهما بمعنى.

(٣) انظر الإشراف ٤٤/٤.

(٤) في الكافي ٥٢٥/٢.

(٥) بعدها في (د) و(ز) و(م): لا ينفذ.

(٦) في الكافي: بل للأبعد ردّه وإجازته.

(٧) في (د) و(م): الأقرب.

(٨) في النسخ: مجوساً، والمثبت من الكافي.

أوليائها، وعُدَّ كالميت منهم، وكذلك إذا غاب أقربُ أوليائها<sup>(١)</sup> غَيِّبَةً بعيدة، أو غَيِّبَةً لا يُرجى لها أوبةٌ سريعةٌ، زَوْجها من يليه من الأولياء. وقد قيل: إذا غاب أقربُ أوليائها<sup>(٢)</sup> لم يكن للذي يليه تزويجها، ويزوّجها الحاكم، والأول قول مالك<sup>(٣)</sup>.

الثامنة: وإذا كان الوليان قد استويا في القُعْدُ<sup>(٤)</sup> وغاب أحدهما وفوّضت المرأة عَقْدَ نكاحها إلى الحاضر، لم يكن للغائب إن قَدِمَ نُكْرُثُهُ. ولو كانا حاضرَيْنِ ففوّضت أمرها إلى أحدهما؛ لم يزوّجها إلا بإذن صاحبه، فإن اختلفا نظر الحاكم في ذلك، وأجاز عليها رأي أحسنهما نظرًا لها، رواه ابن وهب عن مالك<sup>(٥)</sup>.

التاسعة: وأما الشهادةُ على النكاح فليست بركن عند مالك وأصحابه، ويكفي من ذلك شهرته والإعلانُ به، وخرج عن أن يكون نكاحٌ سِرًّا؛ قال ابن القاسم عن مالك: لو زوّج بيّنةً، وأمرهم أن يكتُموا ذلك لم يَجْزِ النكاح؛ لأنه نكاحٌ سِرٌّ. وإن تزوّج بغير بيّنة على غير استسرار جاز، وأشهدا فيما يستقبلان. وروى ابنُ وهب عن مالك في الرجل يتزوّج المرأة بشهادة رجلين ويستكتُمهما<sup>(٦)</sup> قال: يُفَرِّقُ بينهما بتطليقة ولا يجوز النكاح، ولها صدأقها إن كان أصابها، ولا يُعاقب الشاهدان. وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما: إذا تزوّجها بشاهدين وقال لهما: اكنّما جاز النكاح.

قال أبو عمر<sup>(٧)</sup>: وهو<sup>(٨)</sup> قول يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي صاحبنا، قال: كلُّ نكاحٍ شَهِدَ عليه رجلان؛ فقد خرج من حدِّ السِّرِّ، وأظنُّه حكاة عن الليث بن سعد. والسِّرُّ عند الشافعي والكوفيين ومن تابعهم: كلُّ نكاحٍ لم يَشْهَدْ عليه رجلان فصاعدًا، ويفسخ على كلِّ حال.

(١) في (ز) و(م): الأقرب من أوليائها.

(٢) من قوله: غَيِّبَةً بعيدة، إلى هنا، سقط من (ز) والكافي.

(٣) الكافي ٥٢٦/٢.

(٤) القُعْدُ - بضم القاف وسكون العين وضم الدال وفتحها - هو أملك القرابة في النسب. اللسان (قعد).

(٥) الكافي ٥٢٦/٢.

(٦) في (خ) و(ز) والاستذكار: ويستكتُمها، وفي (د) ويستكتُمها، وفي (ظ): ويستكتُمها، والمثبت من (م).

(٧) في الاستذكار ٢١٣/١٦-٢١٤، والكلام الذي قبله منه.

(٨) في (د) و(ز) و(م): وهذا، والمثبت موافق للاستذكار.

قلت: قول الشافعي أصحُّ للحديث الذي ذكرناه.

وروي عن ابن عباس أنه قال: لا نكاح إلا بشاهدي عَدْلٍ وَوَلِيٍّ مُرْشِدٍ؛ ولا مُخَالَفٍ له من الصحابة فيما علمته<sup>(١)</sup>.

واحتج مالكٌ لمذهبه أن البيوع التي ذكر الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد، قد قامت<sup>(٢)</sup> الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع. فالنكاح<sup>(٣)</sup> الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد أحرى بالآلا يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه، وإنما الفرض<sup>(٤)</sup> الإعلان والظهور لحفظ الأنساب. والإشهاد يصلح بعد العقد للتداعي والاختلاف فيما ينعقد بين المتناكحين، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعلنوا النكاح»<sup>(٥)</sup>. وقول مالك هذا هو<sup>(٦)</sup> قول ابن شهاب وأكثر أهل المدينة<sup>(٧)</sup>.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ أي: مملوك ﴿خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ أي: حَسِيبٍ. ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ أي: حُسْنُهُ<sup>(٨)</sup> وماله؛ حسب ما تقدم. وقيل: المعنى: ولرجل مؤمن، وكذا ولأمة مؤمنة، أي: ولامرأة<sup>(٩)</sup> مؤمنة، كما بيّناه. قال ﷺ: «كلُّ رجالِكُم عبيدُ الله، وكلُّ نسائِكُم إماءُ الله»<sup>(١٠)</sup>، وقال: «لا تمنعوا إماءَ الله مساجدَ الله»<sup>(١١)</sup>، وقال تعالى: ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]<sup>(١٢)</sup>. وهذا أحسن ما حُمل عليه القول في هذه الآية، وبه يرتفع النزاع، ويزول الخلاف، والله الموفق.

(١) الاستذكار ٢١٥/١٦، وقول ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١١٢/٧.

(٢) في (د) و(ز) و(م): التي ذكرها الله تعالى، فيها الإشهاد عند العقد، وقد قامت...

(٣) في (د) و(ز) و(م): والنكاح.

(٤) في (م): الغرض.

(٥) أخرجه أحمد (١٦١٣٠) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها عند الترمذي (١٠٨٩)، وابن ماجه (١٨٩٥).

(٦) قوله: هو، ليس في (د) و(ز) و(م).

(٧) الاستذكار ٢١٤/١٦-٢١٥.

(٨) في (م): حسيبه.

(٩) في (د) و(م): ولا امرأة، وهو خطأ.

(١٠) لم نقف عليه.

(١١) سلف ٣٢٢/٢.

(١٢) انظر المحرر الوجيز ٢٩٧/١.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة للمشركين والمشركات. ﴿يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ أي: إلى الأعمال الموجبة للنار، فإنَّ صُحْبَتَهُمْ وَمُعَاشَرَتَهُمْ تُوجِبُ الانحطاط في كثير من هواهم مع تربيتهم النَّسْلَ. ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ﴾ أي: إلى عمل أهل الجنة<sup>(١)</sup>. ﴿يَاذِينُوا﴾ أي: بأمره، قاله الزجاج<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْرَضُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾

فيه أربع عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ ذكر الطبري عن السدي أن السائل ثابت بن الدخاح، وقيل: أسيد بن حضير وعباد بن بشر؛ وهو قول الأكثرين. وسبب السؤال فيما قال قتادة وغيره: أن العرب في المدينة وما والاها كانوا قد استنؤا بسنة بني إسرائيل في تجنب مأكلة الحائض ومساكتها، فنزلت هذه الآية. وقال مجاهد: كانوا يتجنبون النساء في الحيض، ويأتونهن في أديارهن مدة زمن الحيض؛ فنزلت<sup>(٣)</sup>.

وفي صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> عن أنس: أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ، فأنزل<sup>(٥)</sup> الله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْرَضُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه! فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر، فقالا: يا رسول الله، إن اليهود تقول كذا وكذا،

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) في معاني القرآن ٢٩٦/١، وفيه: أي: بعلمه.

(٣) المحرر الوجيز ٢٩٨/١، وتفسير الطبري ٧٢١/٣.

(٤) برقم (٣٠٢)، وهو عند أحمد (١٢٣٥٤).

(٥) في (د) و(ز) و(ظ): فسأل أصحاب النبي ﷺ فأنزل....

فلا<sup>(١)</sup> نجامعهنّ؟ فتغيّر وجه رسول الله ﷺ، حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا فاستقبلهما<sup>(٢)</sup> هدية من لبنٍ إلى رسول الله ﷺ، فأرسل في آثارهما، فسقاها، فعرفا أن لم يجد عليهما.

قال علماؤنا: كانت اليهود والمجوس تجتنب الحائض، وكانت النصارى يجامعون الحَيْض؛ فأمر الله بالقصد بين هذين<sup>(٣)</sup>.

الثانية: قوله تعالى: ﴿عَنِ الْمَحِيضِ﴾ المحيض: الحَيْض وهو مصدر؛ يقال: حاضت المرأة حَيْضاً وَمَحَاضاً وَمَحِيضاً، فهي حائض، وحائضة أيضاً، عن الفراء<sup>(٤)</sup> وأنشد:

كحائِضَةٍ يُزْنَى بها غيرَ طاهرٍ<sup>(٥)</sup>

ونساءٌ حَيْضٌ وَحَوَائِضٌ. والحَيْضَةُ: المرّة الواحدة. والحَيْضَةُ، بالكسر: الاسم، والجمع الحَيْضُ. والحَيْضَةُ أيضاً: الخِرقة التي تَسْتَنْفِرُ بها المرأة. قالت عائشة رضي الله عنها: ليتني كنتُ حَيْضَةً مُلْقَاةً<sup>(٦)</sup>. وكذلك المَحِيضَةُ، والجمع المَحَايِضُ<sup>(٧)</sup>.

وقيل: «المحِيضُ» عبارة عن الزمان والمكان، وعن الحَيْضُ نفسه، وأصله في الزمان والمكان مجازاً في الحَيْض<sup>(٨)</sup>.

(١) في (خ) و(م) ومسند أحمد والمفهم ٥٦١/١: أفلا، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في المطبوع من صحيح مسلم.

(٢) في (خ) و(ظ): فاستقبلتهما.

(٣) ينظر الكشاف ٣٦١/١.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٥٨، ونقله المصنف عنه بواسطة الجوهري في الصحاح (حَيْض).

(٥) نسبة ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١٧٨/١ للفرزدق، ولم نقف عليه في ديوانه، وهو بدون نسبة في تهذيب اللغة ٣٠١/٧، والمخصص ٥٨/١٧، وشرح المفصل ١٠٠/٥، وصدرة: رأيت خُتون العام والعام قبله. قال الأزهري: الختون: المصاهرة.

(٦) كذا أورده الجوهري في الصحاح، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٠٦١٦) بلفظ: يا ليتني كنت نسياً منسياً، أي: حَيْضَةً.

(٧) في (م): المحائض، بالهمز، وهو خطأ.

(٨) ينظر أحكام القرآن لابن العربي ١٦٠/١، وقد شرح فيه معنى المجاز المذكور بأننا إذا قلنا: إن معنى المحيض في الآية: زمان الحَيْض، صح، والتقدير: ويسألونك عن الوطء في زمان الحَيْض، وإن قلنا: =

وقال الطبري<sup>(١)</sup>: المَحِيضُ اسمٌ لِلْحَيْضِ، ومثله قول رُوْبِيَة في العيش:

إليكَ أشكو شدَّةَ المعيشِ ومَرَّ أعوامٍ نَتَفَنَ ريشي<sup>(٢)</sup>  
وأصلُ الكلمة من السَّيْلانِ والانفجارِ، يقال: حاضَ السَّيْلُ وفاضَ، وحاضتِ السَّمْرَةُ<sup>(٣)</sup>، أي: سالتِ رطوبتها، ومنه الحيضُ، أي: الحوضُ؛ لأنَّ الماءَ يحيضُ إليه، أي يسيلُ؛ والعربُ تُدخلُ الواوَ على الياءِ، والياءُ على الواوِ؛ لأنهما من حَيْزٍ واحدٍ<sup>(٤)</sup>. قال ابن عَرَفَةَ: المَحِيضُ والحَيْضُ اجتماعُ الدمِ إلى ذلك الموضعِ، وبه سُمِّيَ الحوضُ لاجتماعِ الماءِ فيه، يقال: حاضتِ المرأةُ وتحَيَّضتِ، ودرَّستِ وعَرَكتِ، وطمَّئتِ، تَحْيِضُ حَيْضًا وَمَحَاضًا وَمَحِيضًا: إذا سالَ الدمُ منها في أوقاتٍ معلومةٍ، فإذا سالَ في غيرِ أيامٍ معلومةٍ، ومن غيرِ عِرْقِ المَحِيضِ قلتِ: أُسْتَحْيِضتِ، فهي مستحاضة<sup>(٥)</sup>.

ابن العربي<sup>(٦)</sup>: ولها ثمانية أسماء: الأول: حائض، الثاني: عارك، الثالث: فارك، الرابع: طامس، الخامس: دارس، السادس: كابر، السابع: ضاحك، الثامن: طامث. قال مجاهد في قوله تعالى: «فَضَحَكَتْ» يعني حاضت. وقيل في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ أَكْبَرْتَهُ﴾ [يوسف: ٣١] يعني حِضن. وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

= معناه موضع الحيض، كان مجازاً في مجاز على تقدير محذوفين، تقديره: ويسألونك عن الوطء في موضع الحيض حالة الحيض.

(١) تفسير الطبري ٣/٧٢٠، ونقله المصنف عنه بواسطة ابن عطية في المحرر الوجيز ١/٢٩٨.

(٢) الرجز لرؤبة، ونقله المصنف عن الطبري بواسطة ابن عطية كما سلف، وأورد ابن جني في المصنف ٣٠٨/١ البيت الأول منه، وروايته في ديوان رؤبة ص ٧٨-٧٩:

أشكو إليك شدَّةَ المعيشِ      دَهراً تَنقَى المَحَّ بِالتَّمشيشِ

وجَهْدَ أعوامٍ بِرَيْسِنَ ريشي      نَشَفَ الحُبَارَى عن قَرَى رهيشِ

(٣) في (د) و(ز) و(م): الشجرة، والمثبت من (خ) و(ظ)، وهو الموافق لما في المصادر. والسَّمْرَةُ من شجرِ الطَّلْحِ. الصحاح (سمر). ونقل الأزهري عن الفراء قوله: حاضتِ السَّمْرَةُ تحيض: إذا سالَ منها اللُّؤْدِيمُ. وفي اللسان (ددم): اللُّؤْدِيمُ على وزن الهُدَيْدِ: شيءٌ شبه الدمِ يخرج من السمرَةِ.

(٤) تهذيب اللغة ٥/١٥٩.

(٥) إكمال المعلم ٢/١٢٢.

(٦) أحكام القرآن ١/١٥٩.

الثالثة: أجمع العلماء على أن للمرأة ثلاثة أحكام في رؤيتها الدَّم الظاهر السائل من فرجها، فمن ذلك الحيض المعروف<sup>(١)</sup>، ودمه أسودٌ خائِزٌ تعلوه حُمرةٌ، تترك له الصلاة والصوم، لا خلاف في ذلك. وقد يتصل وينقطع؛ فإن اتصل فالحكم ثابت له، وإن انقطع فرأت الدم يوماً والطهر يوماً، أو رأت الدَّم يومين والطهر يومين أو يوماً، فإنها تترك الصلاة في أيام الدم، وتغتسل عند انقطاعه وتصلِّي، ثم تُلْفِقُ أيامَ الدم، وتُلْغِي أيامَ الطهر المتخلَّلة لها، ولا تحسب بها طهراً في عِدَّة ولا استبراء<sup>(٢)</sup>.

والحيضُ خِلْقَةٌ في النساء، وطَبْعٌ معتادٌ معروفٌ منهن<sup>(٣)</sup>؛ روى البخاري<sup>(٤)</sup> عن أبي سعيد الخدري قال: خرج رسول الله ﷺ في أضْحَى أو فِظْرِ إلى المصلَّى، فمرَّ على النساء فقال: «يا معشر النساء، تصدَّقْنَ، فإنِّي أُرِيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فقلن: وبِمَ يا رسول الله؟ قال: «تُكْفِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ». قلن: وما نُقْصَانُ عَقْلِنَا وَدِينِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تُصْمِ؟» قلن: بلى<sup>(٥)</sup>. قال: «فذلك من نُقْصَانِ دِينِهَا».

وأجمع العلماء على أن الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؛ لحديث مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ<sup>(٦)</sup>: «أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ، فَتُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ. خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) التمهيد ١٦/٦٧.

(٢) ينظر الأوسط ٢/٢٥٧، والتمهيد ٢٢/١١٠، والاستذكار ٣/٢٤٢-٢٤٣، وعقد الجواهر الثمينة ١/٩٥.

(٣) التمهيد ٦/٦٧.

(٤) صحيح البخاري (٣٠٤)، وهو عند مسلم (٨٠).

(٥) في (د) و(ز) و(م): قلن: بلى يا رسول الله.

(٦) في (ز) و(م): قالت.

(٧) صحيح مسلم (٣٣٥): (٦٩)، وهو عند أحمد (٢٥٩٥١)، وأخرجه البخاري بنحوه (٣٢١)، وينظر=

فإذا انقطع عنها كان طهرها منه الغُسل؛ على ما يأتي<sup>(١)</sup>.

الرابعة: واختلف العلماء في مقدار الحيض، فقال فقهاء المدينة: إن الحيض لا يكون أكثر من خمسة عشر يوماً؛ وجائز أن يكون خمسة عشر يوماً فما دون، وما زاد على خمسة عشر يوماً لا يكون حيضاً وإنما هو استحاضة. هذا مذهب مالك وأصحابه. وقد روي عن مالك أنه لا وقت لقليل الحيض ولا لكثيره إلا ما يوجد في النساء، فكانه ترك قوله الأول ورجع إلى عادة النساء.

وقال محمد بن مسلمة: أقلُّ الطهر خمسة عشر يوماً. وهو اختيار أكثر البغداديين من المالكيين، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما والثوري، وهو الصحيح في الباب؛ لأن الله تعالى قد جعل عدَّة ذوات الأقران ثلاث حيض<sup>(٢)</sup>، وجعل عدَّة من لا تحيض من كبر أو صغر ثلاثة أشهر، فكان كل قرء عوضاً من شهر. والشهر يجمع الطهر والحيض، فإذا قلَّ الحيض كثر الطهر، وإذا كثر الحيض قلَّ الطهر، فلمَّا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً، وجب أن يكون بإزائه أقلُّ الطهر خمسة عشر يوماً، ليكتمل في الشهر الواحد حيض وطهر، وهو المتعارف في الأغلب من خلقة النساء وجلبتهن، مع دلائل القرآن والسنة.

وقال الشافعي: أقلُّ الحيض يومٌ وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً. وقد روي عنه مثل قول مالك: إن ذلك مردودٌ إلى عُرف النساء.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقلُّ الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة.

= الأوسط ٢/٢٠٣، والتمهيد ٢٢/١٠٧، والاستذكار ٣/٢١٩-٢٢٠. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١/٤٢٢: قوله: «أحروريَّة» الحروري نسبة إلى حروراء بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضاً، بلدة على ميلين من الكوفة ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حروري؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة، فاشتهروا بالنسبة إليها... ومعاذة هي بنت عبد الله العدوية البصرية العابدة العالمية، أم الصهباء، زوجة السيد القدوة صليَّة بن أشيم، توفيت سنة (٨٣هـ). السير ٤/٥٠٩.

(١) في المسألة العاشرة.

(٢) في الاستذكار ٣/٢٤٠ (والكلام منه): قروء.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: ما نقص عند هؤلاء عن ثلاثة أيام فهو استحاضة، لا يمنع من الصلاة إلا عند أول ظهوره؛ لأنه لا يعلم مبلغ مُدَّتِهِ. ثم على المرأة قضاء صلاة تلك الأوقات [إن كانت أقل من ثلاثة أيام]. وكذلك ما زاد على عشرة أيام عند الكوفيين. وعند الحجازيين ما زاد<sup>(٢)</sup> على خمسة عشر يوماً فهو استحاضة. وما كان أقل من يومٍ وليلة عند الشافعيّ فهو استحاضة، وهو قول الأوزاعيّ والطبري.

وممن قال: أقل الحيض يومٍ وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً: عطاء بن أبي رباح وأبو ثور وأحمد بن حنبل. قال الأوزاعيّ: وعندنا امرأةٌ تحيضُ عُذُوَّةً وتُظْهِرُ عَشِيَّةً<sup>(٣)</sup>.

وقد أتينا على ما للعلماء في هذا الباب - من أكثر الحيض وأقله، وأقل الطهر، وفي الاستظهار، والحجة في ذلك - في «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس». فإن كانت بكرةً مبتدأةً، فإنها تجلس أول ما ترى الدّم في قول الشافعيّ خمسة عشر يوماً، ثم تغتسل وتعيد صلاة أربعة عشر يوماً. وقال مالك: لا تقضي الصلاة، ويُمسك عنها زوجها. علي بن زياد عنه: تجلس قدر لِدَاتِهَا؛ وهذا قول عطاء والثوري وغيرهما. ابن حنبل: تجلس يوماً وليلة، ثم تغتسل وتصلّي، ولا يأتيها زوجها. أبو حنيفة وأبو يوسف: تدع الصلاة عشرًا، ثم تغتسل وتصلّي عشرين يوماً، ثم تترك الصلاة بعد العشرين عشرًا، فيكون هذا حالها حتى ينقطع الدم عنها. أمّا التي لها أيام معلومة؛ فإنها تستظهر<sup>(٤)</sup> على أيامها المعلومة بثلاثة أيام عند<sup>(٥)</sup> مالك؛ ما لم تُجاوِزَ خمسة عشر يوماً. الشافعيّ: تغتسل إذا انقضت أيامها بغير استظهار<sup>(٦)</sup>.

(١) الاستذكار ٢٤٢/٣، وما سيرد بين حاصرتين منه.

(٢) قوله: ما زاد، ليس في (خ) و(ظ) والاستذكار.

(٣) الاستذكار ٢٤٠-٢٤٢، وينظر التمهيد ٦/٧١-٧٣، والأوسط ٢/٢٢٧.

(٤) أي: تستوثق. انظر المغرب للمطرزي ٢/٣٧.

(٥) في (د) و(ز) و(م): عن.

(٦) انظر الأوسط ٢/٢٣٠-٢٣٢، والاستذكار ٣/٢٢٣، والتمهيد ١٦/٧٥-٧٦ و٨٣-٨٥، ومختصر=

والثاني من الدماء: دم النفاس عند الولادة، وله أيضاً عند العلماء حدٌ محدود<sup>(١)</sup> اختلفوا فيه، فقيل: شهران، وهو قول مالك. وقيل: أربعون يوماً، وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>. وقيل غير ذلك. وطهرها عندهم<sup>(٣)</sup> انقطاعه. والغسل منه كالغسل من الجنابة.

قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب: ودم الحيض والنفاس يمنعان أحدَ عَشْرَ شيئاً، وهي: وجوبُ الصلاة، وصحةُ فعلها، وفعلُ الصوم دون وجوبه - وفائدة الفرق لزومُ القضاء للصوم ونفيهِ في الصلاة<sup>(٤)</sup> - والجماعُ في الفرج وما دونه، والعدَّةُ، والطلاقُ، والطوافُ، ومسُّ المصحف، ودخولُ المسجد، والاعتكافُ فيه، وفي قراءة القرآن روايتان<sup>(٥)</sup>.

والثالث من الدماء: دمٌ ليس بعادة ولا طَبِيعٌ منهنَّ ولا خِلْقَةٌ، وإنما هو عِرْقٌ انقطع، سائلٌ دمه<sup>(٦)</sup> أحمرٌ لا انقطاع له إلاَّ عند البرء منه؛ فهذا حُكْمُهُ أن تكون المرأة فيه<sup>(٧)</sup> طاهرة لا يمنعها من صلاة ولا صوم بإجماعِ من العلماء، واتفاقٍ من الآثار المرفوعة، إذا كان معلماً أنه دمٌ عِرْقِي، لا دمٌ حياض.

= المزني ٥٣/١ (بهامش الأم). قال الأزهري في الزاهر ص ١٤٢: أصل الاستظهار: الاستيثاق في الأمر، ونقل الفيومي في المصباح المنير عن الرافعي قوله: يجوز أن يقرأ بالطاء والظاء، فالاستظهار: طلب الطهارة، والاستظهار: الاحتياط. قال الفيومي: ما قال الرافعي في الظاء المعجمة صحيح؛ لأنه استعانة بالغسل على يقين الطهارة، وما قاله في الظاء المهملة لم أجده.

(١) في (م): معلوم.  
(٢) كذا وقع في النسخ، ولعل ثمة سقطاً، فإن أكثر النفاس عند الشافعي ستون يوماً، انظر مختصر المزني ٥٥/١، والتمهيد ٧٤/١٦، والاستذكار ٢٤٩/٣، والأوسط ٢٥٠/٢-٢٥١. قال النووي في المجموع ٥٢٦/٢: مذهبنا المشهور الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي، وقطع به الأصحاب، أن أكثر النفاس ستون.

(٣) في (د) و(ز) و(م): عند، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في التمهيد ٦٨/١٦، وأغلب الكلام هنا منه.

(٤) في (د): للصلاة.

(٥) ينظر المتقى ١٢٠/١-١٢١.

(٦) في (د) و(ز) و(م): سائله دم، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في التمهيد ٦٨/١٦ والكلام منه.

(٧) في النسخ: منه، والمثبت من التمهيد، وينظر الاستذكار ٢٣٩/٣.

روى مالك<sup>(١)</sup> عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش: يا رسول الله، إني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال لها<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق، وليس بالحیضة، فإذا<sup>(٣)</sup> أقبلت الحيضة فاتركي<sup>(٤)</sup> الصلاة، فإذا ذهب قذرُها فاغسلي عنكِ الدَّمِ وصلِّي».

وفي هذا الحديث مع صحته وقلة ألفاظه ما يفسر لك أحكام الحائض والمستحاضة، وهو أصح ما روي في هذا الباب، وهو يرد ما روي عن عتبة بن عامر ومكحول: أن الحائض تغتسل وتتوضأ عند كل وقت صلاة، وتستقبل القبلة ذاكراً لله عز وجل جالسة.

وفيه أن الحائض لا تُصلي، وهو إجماع من كافة العلماء إلا طوائف من الخوارج يرون على الحائض الصلاة.

وفيه ما يدل على أن المستحاضة لا يلزمها غير ذلك الغسل الذي تغتسل من حيضها، ولو لزمها غيره لأمرها به. وفيه رد لقول من رأى ذلك عليها لكل صلاة، ولقول من رأى عليها أن تجمع بين صلاتي النهار بغسل واحد، وصلاتي الليل بغسل واحد، وتغتسل للصبح. ولقول من قال: تغتسل من طهر إلى طهر، ولقول سعيد بن المسيب: من طهر إلى طهر؛ لأن رسول الله ﷺ لم يأمرها بشيء من ذلك.

وفيه رد لقول من قال بالاستظهار؛ لأن النبي ﷺ أمرها إذا علمت أن حيضتها قد أدبرت وذهبت أن تغتسل وتصلي، ولم يأمرها أن تترك الصلاة ثلاثة أيام لانتظار حيض يجيء أو لا يجيء، والاحتياط إنما يكون في عمل الصلاة لا في تركها<sup>(٥)</sup>.

(١) الموطأ ١/٦١، وأخرجه أيضاً أحمد (٢٥٦٢٢)، والبخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣) (٦٢).

(٢) لفظة «لها» من (خ) و(ظ).

(٣) في (د) و(ز) و(م): إذا.

(٤) في (د) و(ز) و(م): فدعي، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في الموطأ والتمهيد ٢٢/١٠٢،

والاستذكار ٣/٢١٦.

(٥) ينظر الاستذكار ٣/٢١٨-٢٢٢، والتمهيد ٢٢/١٠٨.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ أي: هو شيءٌ تتأذى به المرأة وغيرها، أي: برائحة دم الحيض. والأذى كنايةٌ عن القدر على الجملة. ويُطلق على القول المكروه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤] أي: بما تسمعه من المكروه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَعَّ أَدْنَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨] أي: دع أذى المنافقين لا تُجازهم<sup>(١)</sup> إلا أن تؤمر فيهم. وفي الحديث: «وأميظوا عنه الأذى»<sup>(٢)</sup> يعني بالأذى: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد؛ يُحلقُ عنه يوم أسبوعه، وهي العقيقة.

وفي حديث الإيمان: «وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»<sup>(٣)</sup> أي: تَنجِيئُهُ، يعني الشوك والحجر، وما أشبه ذلك مما يتأذى به المار.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢] وسيأتي.

السادسة: استدلالٌ من منع وَظَاءِ المستحاضة بسيلان دم الاستحاضة، فقالوا: كلُّ دمٍ فهو أذى؛ يجب غسله من الثوب والبدن، فلا فرق في المباشرة بين دم الحيض والاستحاضة لأنه كَلَّهُ رَجَسٌ. وأمَّا الصلاة فَرُخْصَةٌ وردت بها السُّنَّةُ كما يصلَّى بسَلْسِ البول، هذا قولُ إبراهيم النَّخَعِيِّ وسليمان بن يسار والحَكَمِ بن عُتَيْبَةَ<sup>(٤)</sup> وعامر الشعبي وابن سيرين والزُّهري. واختلف فيه عن الحسن، وهو قول عائشة: لا يأتيها زوجها. وبه قال ابنُ عُلَيَّةَ، والمغيرةُ بن عبد الرحمن، وكان من أعلى أصحاب مالك، وأبو مصعب، وبه كان يُفتي.

(١) في (ز): أي لا تجادلهم.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٢٢٦)، وعلقه البخاري بصيغة الجزم في الرواية رقم (٥٤٧٢)، وهو من حديث سلمان بن عامر الضبي، مرفوعاً، ولفظه عند البخاري: «مع الغلام عقيقةً، فأهريقوا عنه دماً، وأميطوا عنه الأذى». وأخرجه أحمد (١٦٢٣٠) موقوفاً. قال ابن حجر في الفتح ٥٩٢/٩: والحديث مرفوع لا يضره روايةٌ من وقفه.

(٣) أخرجه أحمد (٨٩٢٦)، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (د) و(ز) و(ظ) و(م): عيينة، والمثبت من (خ) وهو الصواب.

وقال جمهور العلماء: المستحاضة تصوم وتُصَلِّي وتطوف وتقرأ، ويأتيها زوجها. قال مالك: <sup>(١)</sup>أمر أهل الفقه والعلم على هذا، وإن كان دمها كثيراً. رواه عنه ابن وهب.

وكان أحمد يقول: أَحَبُّ إِلَيَّ أَلَّا يَطَّأَهَا إِلَّا أَنْ يَطُولَ ذَلِكَ بِهَا.

وعن ابن عباس في المستحاضة: لا بأس أن يصيبها زوجها وإن كان الدم يسيل على عقبيها. وقال مالك: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ» <sup>(٢)</sup>، فإذا لم تكن حيضةً فما يمنعه أن يصيبها، وهي تصلِّي؟!!

قال ابن عبد البر <sup>(٣)</sup>: لَمَّا حَكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي دَمِ الْمُسْتَحَاضَةِ بِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ، وَتَعَبَّدَ فِيهِ بِعِبَادَةِ غَيْرِ عِبَادَةِ الْحَيْضِ <sup>(٤)</sup>، وَجِبَ أَلَّا يُحَكَّمَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَكْمِ الْحَيْضِ، إِلَّا فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ غَسَلِهِ كَسَائِرِ الدَّمَاءِ.

السابعة: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ أي: في زمن الحيض، إن حملت المحيض على المصدر، أو في محل الحيض إن حملته على الاسم. ومقصود هذا النهي ترك المجامعة.

وقد اختلف العلماء في مباشرة الحائض وما يُستَبَاحُ منها؛ فرَوِيَ عن ابن عباس وعبيدة السلماني: أنه يجب أن يعتزل الرجل فراش زوجته إذا حاضت. وهذا قول شاذٌ خارجٌ عن قول العلماء. وإن كان عموم الآية يقتضيه؛ فالسنة الثابتة بخلافه، وقد وقفت ابن عباس عليه خالته ميمونة <sup>(٥)</sup>، وقالت له: أراغب أنت عن سنة رسول الله ﷺ <sup>(٦)</sup>؟!!

(١) في (د): جل.

(٢) تقدم في المسألة الرابعة.

(٣) التمهيد ٧١/١٦، والكلام الذي قبله منه، وينظر الاستذكار ٢٤٦/٣-٢٤٨، والأوسط ٢/٢١٥-٢١٨.

(٤) في (م): الحائض.

(٥) في (د) و(ز) و(م): وقد وقفت على ابن عباس خالته ميمونة، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في المحرر الوجيز ٢٩٨/١، والكلام منه.

(٦) أخرج الإمام أحمد خبر ابن عباس (٢٦٨١٩)، وأخرج الطبري ٧٢٤/٣ خبر عبيدة، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس ٢/٢٠.

وقال مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة عظيمة من العلماء: له منها ما فوق المئزر<sup>(١)</sup>؛ لقوله عليه السلام للسائل حين سأله: ما يَحِلُّ لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال: «لَتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا، ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا»<sup>(٢)</sup> وقوله عليه السلام لعائشة حين حاضت: «شُدِّي عَلَى نَفْسِكَ إِزَارَكَ، ثُمَّ عُودِي إِلَى مَضْجَعِكَ»<sup>(٣)</sup>.

وقال الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يجتنب موضع الدم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «اصنعوا كلَّ شيءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». وقد تقدّم<sup>(٤)</sup>. وهو قول داود<sup>(٥)</sup>، وهو الصحيح من قول الشافعي<sup>(٦)</sup>.

وروى أبو معشر عن إبراهيم، عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يَحِلُّ لي من امرأتي وهي حائض؟ فقالت: كلُّ شيءٍ إِلَّا الفَرْجَ<sup>(٧)</sup>.

- (١) في (د) و(ز) و(م): الإزار، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في التمهيد ١٧٠/٣، والكلام منه.
- (٢) أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ... قال ابن عبد البر في التمهيد: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث مسنداً بهذا اللفظ: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ هكذا، ومعناه صحيح ثابت.
- قلنا: يعني أن الحديث مرسل، فإن زيد بن أسلم لم يدرك النبي ﷺ. وقد أخرجه بنحوه أبو داود (٢١٢) من حديث عبد الله بن سعد الأنصاري.
- قوله: شأنك، قال ابن الأثير في النهاية ٤٣٧/٢: منصوب بإضمار فعل، ويجوز رفعه على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: مباح أو جائز.
- (٣) أخرجه مالك في الموطأ ٥٨/١ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها.
- قال ابن عبد البر في التمهيد ١٦٢/٣: هكذا هذا الحديث في الموطأ - كما روي - منقطع، ويتصل معناه من حديث أم سلمة عن النبي ﷺ.
- قلنا: حديث أم سلمة أخرجه البخاري (٢٩٨)، ومسلم (٢٩٦).
- (٤) من حديث أنس رضي الله عنه في المسألة الأولى ص ٤٧٤ من هذا الجزء.
- (٥) التمهيد ١٧٠/٣، والاستذكار ١٨٣/٣-١٨٤.
- (٦) الناسخ والمنسوخ للنحاس ١٩/٢، والمحلى ١٨٣/٢. لكن قال النووي في المجموع ٣٧٧/٢: في مباشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة أوجه، أحدها عند جمهور الأصحاب أنها حرام، وهو المنصوص للشافعي رحمه الله في الأم والبويطي وأحكام القرآن.
- (٧) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨/٣، وذكره ابن حزم في المحلى ١٨٣/٢، وابن عبد البر في التمهيد ١٧٣/٣.

قال العلماء: مباشرة الحائض وهي مُتَزَّرَةٌ على الاحتياط والقَطْعُ للذريعة، ولأنه لو أباَحَ فحذَّيها كان ذلك منه ذريعةً إلى موضع الدم المحرَّم بإجماع، فأمرَ بذلك احتياطاً، والمحرَّم نفسه موضعُ الدم، فتتفق بذلك معاني الآثار، ولا تُضادُّ، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.

الثامنة: واختلفوا في الذي يأتي امرأته وهي حائض ماذا عليه؟ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: يستغفرُ الله، ولا شيء عليه، وهو قول ربيعةً ويحيى بن سعيد، وبه قال داود. ورُوِيَ عن محمد بن الحسن: يتصدَّق بنصف دينار.

وقال أحمد: يتصدق بدينار أو نصف دينار<sup>(٢)</sup>، وقال أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد عن مِقْسَم عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «يتصدَّق بدينارٍ أو نصف دينار». أخرجه أبو داود وقال: هكذا الروايةُ الصحيحة، قال: دينار أو نصف دينار<sup>(٣)</sup>.

واستحبَّه الطبريُّ، فإن لم يفعل فلا شيء عليه، وهو قول الشافعي ببغداد. وقالت فرقةٌ من أهل الحديث: إن وطئ في الدَّم فعليه دينار، وإن وطئ في انقطاعه فنصف دينار. وقال الأوزاعيُّ: مَنْ وَطِئَ امرأته وهي حائض تصدَّق بخُمسِي<sup>(٤)</sup> دينار<sup>(٥)</sup>.

والطَّرْقُ بهذا<sup>(٦)</sup> كلُّه في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر التمهيد ٣/١٧٤.

(٢) قوله: وقال أحمد: يتصدق بدينار أو نصف دينار، ليس في (م).

(٣) سنن أبي داود (٢٦٤) و(٢١٦٨)، ومسنَد أحمد (٢٠٣٢)، وقال الترمذي: حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً. وانظر الأوسط ٢/٢١٢، والتعليق على الحديث في مسند أحمد.

(٤) في (د) و(ظ): بخمس، وكذلك هي في سنن الدارمي (١١١٦)، وفي رواية ذكرها أبو داود بإثر (٢٦٦) عن الأوزاعي بإسناد معضل إلى النبي ﷺ قال: «أمره أن يتصدَّق بخُمسِي دينار». ونقل ابن المنذر في الأوسط ٢/٢١٠ عن الأوزاعي قوله: إن وطئها وقد طهرت من الحيض ولم تغتسل، فنصف دينار.

(٥) التمهيد ٣/١٧٥-١٧٨. وانظر الاستذكار ٣/١٨٦-١٨٨، والأوسط ٢/٢٠٩-٢١٢.

(٦) في (م): لهذا.

(٧) سنن أبي داود ١/١٨١-١٨٣، وسنن الدارقطني ٣/٢٨٦-٢٨٧.

وفي كتاب الترمذي<sup>(١)</sup> عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إذا كان دماً أحمر فديناراً، وإن كان دماً أصفر فنصف دينار».

قال أبو عمر<sup>(٢)</sup>: حجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس، وأن مثله لا تقوم به حجة، وأن الذمة على البراءة؛ ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلاً بدليل لا مدفع فيه ولا مظن عليه؛ وذلك معدوم في هذه المسألة.

التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ قال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: سمعت الشاشي في مجلس النظر يقول: إذا قيل لا تقرب - بفتح الراء - كان معناه: لا تلبس بالفعل، وإذا<sup>(٤)</sup> كان بضم الراء كان معناه: لا تدن منه.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه: «يَطْهَرْنَ» بسكون الطاء وضم الهاء، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل: «يَطْهَرْنَ» بتشديد الطاء والهاء وفتحهما<sup>(٥)</sup>. وفي مصحف أبي وعبد الله: «يَتَطْهَرْنَ»، وفي مصحف أنس بن مالك: «ولا تقربوا النساء في مَحِيضِهِنَّ واعتزلوهن حتى يتطهرن»<sup>(٦)</sup>. ورجح الطبري قراءة تشديد الطاء، وقال: هي بمعنى يغتسلن، لإجماع الجميع على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدَّم حتى تطهر. قال: وإنما الخلاف في الطهر ما هو، فقال قوم: هو الاغتسال بالماء. وقال قوم: هو وضوء كوضوء الصلاة. وقال قوم: هو غسل الفرج، وذلك يُجَلِّها لزوجها وإن لم تغتسل من الحيضة<sup>(٧)</sup>. ورجح أبو علي الفارسي قراءة تخفيف

(١) سنن الترمذي (١٣٧).

(٢) التمهيد ٣/١٧٨.

(٣) أحكام القرآن ١/١٦٤.

(٤) في (م): وإن.

(٥) السبعة ص ١٨٢، والتيسير ص ٨٠، والكلام في المحرر الوجيز ١/٢٩٨.

(٦) المحرر الوجيز ١/٢٩٨، وذكر قراءة ابن مسعود الزمخشري في الكشاف ١/٣٦١، والفاء في معاني القرآن ١/١٤٣، وذكر أبو حيان في البحر ٢/١٦٨ قراءة عبد الله وأبي وأنس، وعقب على قراءة أنس بقوله: وينبغي أن يحمل هذا على التفسير، لا على أنه قرآن؛ لكثرة مخالفته السواد.

(٧) تفسير الطبري ٣/٧٣٢، ونقله المصنف عنه بواسطة ابن عطية في المحرر الوجيز ١/٢٩٨. قال ابن =

الطاء، إذ هو ثلاثيٌّ مضادُّ لـ «طَمَّتْ»، وهو ثلاثيٌّ<sup>(١)</sup>.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يعني بالماء، وإليه ذهب مالك وجمهور العلماء، وأن الطهر الذي يُجِلُّ<sup>(٢)</sup> جماعَ الحائض التي<sup>(٣)</sup> يذهب عنها الدمُّ هو تطهُّرها بالماء كطهور<sup>(٤)</sup> الجنب، ولا يُجزئُ من ذلك تيمُّمٌ ولا غيره. وبه قال الشافعي<sup>(٥)</sup> والطبريُّ ومحمد بن مسَلِّمة وأهلُ المدينة وغيرهم.

وقال يحيى بن بكير ومحمد بن كعب القُرظيُّ: إذا طَهَّرتِ الحائض وتيمَّمت حيث لا ماء، حلَّت لزوجها وإن لم تغتسل. وقال مجاهدٌ وعِكرمةٌ وطاوسٌ: انقطاعُ الدَّم يُحلُّها لزوجها، ولكن بأن تتوضَّأ<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن انقطعَ دُمُّها بعد مُضيِّ عشرة أيام، جاز له أن يَظَّأها<sup>(٧)</sup> قبل الغسل، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يَجُزْ حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت صلاة<sup>(٨)</sup>. وهذا تحكُّم لا وجه له، وقد حكموا للحائض بعد

= عطية: وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة شدِّ الطاء مُضَمَّنُها الاغتسال، وقراءة التخفيف مضمَّنها انقطاع الدم أمر غير لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع.

(١) كذا نقل المصنف رحمه الله عن ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٩٨/١، وفي الكلام اختصار، فقد رجَّح أبو علي الفارسي في الحجة للقراء السبعة ٣٢٢-٣٢١/٢ طَهَّر بفتح العين على طَهَّر بضم العين، وكلاهما مخفَّف؛ قال الفارسي: قال أبو الحسن: طَهَّرت المرأة، وقال بعضهم: طَهَّرت، والقول في ذلك أن طَهَّرت بفتح العين أقبس؛ لأنها خلاف طَمَّتت، فينبغي أن يكون على بناء ما خالفه، مثل: عَطِشَ وَرَوَى، ونحو ذلك.

(٢) في (د) و(ز) و(م): يَجِلُّ به، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في المحرر الوجيز ٢٩٩/١، والكلام منه.

(٣) في النسخ: الذي، والمثبت من المحرر الوجيز

(٤) في (خ) و(م): كطهر، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في المحرر الوجيز.

(٥) في (د) و(ز) و(م): وبه قال مالك والشافعي... والمثبت من (خ) و(ظ)، وقد ذكر المصنف مالكا في صدر الكلام. والكلام هنا من التمهيد ١٧٨/٣، والاستذكار ١٨٨/٣.

(٦) المحرر الوجيز ٢٩٩/١. لكن ذكر ابن المنذر في الأوسط ٢١٤/٢ أنه قد ثبت عن عطاء ومجاهد خلافُ هذا القول، وذكر أن الذي روى الرخصة عن طاوس وعطاء ومجاهد هو ليث بن أبي سليم. يعني أنه ليس بالقوي. وانظر مصنف عبد الرزاق (١٢٧٢) و(١٢٧٣)، وسنن الدارمي ٢٦٦-٢٦٧/١.

(٧) في النسخ: يظأ، والمثبت من (م) وهو الموافق لما في التمهيد ١٧٨/٣، والكلام منه.

(٨) في (م): الصلاة.

انقطع دمها بحكم الحيض<sup>(١)</sup> في العِدَّة، وقالوا: لزوجها عليها الرجعة ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، فعلى قياس قولهم هذا لا يجب أن تُوطأ حتى تغتسل، مع موافقة أهل المدينة<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا أن الله سبحانه علّق الحكم فيها على شرطين: أحدهما: انقطاع الدم، وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَظْهَرَ نَجَسٌ﴾. والثاني: الاغتسال بالماء، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ﴾ أي: يفعلن الغُسلَ بالماء. وهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا أَيُّكُمْ أَحْسَنُ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] الآية، فعلّق الحكم - وهو جوازُ دفع المال - على شرطين: أحدهما: بلوغ المكلّف النكاح. والثاني: إيناسُ الرُشد. وكذلك قوله تعالى في المطلقة [ثلاثاً]: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ثم جاءت السنة باشتراط العُسَيْلَة، فوقف التحليل على الأمرين جميعاً، وهو انعقاد النكاح، ووجود الوطء<sup>(٣)</sup>.

احتجّ أبو حنيفة فقال: إن معنى الغاية في الشرط<sup>(٤)</sup> هو المذكور في الغاية قبلها، فيكون قوله: ﴿حَتَّى يَظْهَرَ نَجَسٌ﴾ مخفّفاً هو بمعنى<sup>(٥)</sup> قوله: «يَظْهَرْنَ» مشدداً بعينه، ولكنه جمع بين اللغتين في الآية، كما قال تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾. قال الكُميت:

وما كانت الأنصارُ فيها أذلةً ولا غيباً فيها إذا الناسُ غيبٌ<sup>(٦)</sup>

(١) في (د) و(م): الجبس.

(٢) التمهيد ١٧٨/٣، وينظر الاستذكار ١٨٩/٣.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ١٦٧/١ وما سلف بين حاصرتين منه، وقد وقع فيه: باشتراط الوطء، بدل: باشتراط العسيلة، وقوله: العُسَيْلَة، يشير به إلى قول رسول الله ﷺ للتي أنت تسأله في الرجوع إلى زوجها الأول - الذي طلقها البتة - بعد ما تزوجت من آخر، فقال عليه الصلاة والسلام: «... لا، حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ ويذوق عُسَيْلَتِكَ» أخرجه أحمد (٢٤٠٥٨)، والبخاري (٥٢٦٠)، ومسلم (١٤٣٣). قال ابن الأثير في النهاية ٢٣٧/٣: شَبَّه لذة الجماع بذوق العسل.

(٤) في (خ) و(د) و(ز) و(م): إن معنى الآية الغاية في الشرط... والمثبت من (ظ)، وانظر أحكام القرآن لابن العربي ١٦٦/١، فقد احتج بهذا الكلام على أن المراد بقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ﴾ أي: بالماء.

(٥) في (خ) و(ظ): هو معنى، وفي (د): وهو بمعنى، وفي (ز): وهو معنى، والمثبت من (م).

(٦) شرح هاشميات الكُميت ص ٦٤، وفيه: ولا غيباً عنها.

وأيضاً: فإن القراءتين كالأيتين، فيجب أن يُعمل بهما، ونحن نحمل كلَّ واحدة منهما على معنى، فنحمل المخففة على ما إذا انقطع دمها للأقل، فإننا لا نُجوز وطأها حتى تغتسل؛ لأنه لا يؤمن عَوْدُهُ، ونحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دمها للأكثر، فيجوز وَطؤها وإن لم تغتسل<sup>(١)</sup>.

قال ابن العربي: وهذا أقوى ما لهم، فالجواب عن الأول: أن ذلك ليس من كلام الفُصحاء، ولا ألسن<sup>(٢)</sup> البلغاء، فإن ذلك يقتضي التكرار في التعداد، وإذا أمكن حمل اللفظ على فائدة مجردة لم يُحمل على التكرار في كلام الناس، فكيف في كلام العليم الحكيم<sup>(٣)</sup>!

وعن الثاني: أن كلَّ واحدة منهما محمولة على معنى دون معنى الأخرى، فيلزمهم إذا انقطع الدم ألا يُحكّم لها بحكم الحيض قبل أن تغتسل في الرجعة، وهم لا يقولون ذلك كما بيناه، فهي إذاً حائضٌ، والحائض لا يجوز وطؤها اتفاقاً. وأيضاً فإن ما قاله يقتضي إباحة الوطء عند انقطاع الدم للأكثر، وما قلناه يقتضي الحظر، وإذا تعارض ما يقتضي الحظر وما<sup>(٤)</sup> يقتضي الإباحة ويُغلب<sup>(٥)</sup> باعثاهما، غلب باعث الحظر<sup>(٦)</sup>؛ كما قال عليٌّ وعثمانُ في الجمع بين الأختين بملك اليمين، أحلتها آية وحرمتها آية<sup>(٧)</sup>، والتحريم أولى. والله أعلم.

الحادية عشرة: واختلف علماؤنا في الكتابية هل تُجبر على الاغتسال أم لا؟ فقال مالك في رواية ابن القاسم: نعم؛ ليحلَّ للزوج وطؤها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ يقول بالماء، ولم يُخصَّ مسلمةً من غيرها. وروى أشهبُ عن مالك أنها لا تُجبر على الاغتسال من المحيض؛ لأنها غيرُ معتقدة

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٦٩.

(٢) في (خ) و(ظ): اللسن. (جمع لسين).

(٣) ينظر أحكام القرآن ١/١٦٨.

(٤) لفظة: ما، ليست في النسخ الخطية.

(٥) في (خ) و(ظ): وتغير، وفي (ز): وتعتبر.

(٦) لفظ العبارة في أحكام القرآن ١/١٧٠؛ وإذا تعارض باعث الحظر وباعث الإباحة غلب باعث الحظر.

(٧) في (خ) و(ظ) و(م): أخرى، والمثبت من (د) و(ز) وهو الموافق لما في أحكام القرآن.

لذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهو الحيض والحمل، وإنما خاطب الله عز وجل بذلك المؤمنات، وقال: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وبهذا كان يقول محمد بن عبد الحكم<sup>(١)</sup>.

الثانية عشرة: وصفة غسل الحائض صفة غسلها من الجنابة، وليس عليها تقصُّ شعرها في ذلك؛ لما رواه مسلم<sup>(٢)</sup> عن أم سلمة قالت: قلت: يا رسول الله، إنني امرأة<sup>(٣)</sup> أشدُّ ضفراً رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين». وفي رواية<sup>(٤)</sup>: أفأنقضه<sup>(٥)</sup> للحيضة والجنابة؟ فقال: «لا». زاد أبو داود<sup>(٦)</sup>: «واغيزي قرونك عند كل حفة».

الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: فجامعوهن. وهو أمرٌ بإباحة، وكنتى بالإتيان عن الوطء، وهذا الأمر يقوي ما قلناه من أن المراد بالتطهر الغسل بالماء؛ لأن صيغة الأمر من الله تعالى لا تقع إلا على الوجه الأكمل. والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

و«من» بمعنى «في»، أي: في حيث أمركم الله تعالى، وهو القبل<sup>(٨)</sup>، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، أي: في الأرض، وقوله:

(١) ينظر المدونة ١/٣٢-٣٣، وال نوادر والزيادات ١/٦١، والبيان والتحصيل ١/١٢١. ووقع في (م): محمود بن عبد الحكم، وفي (د) و(ز): محمد بن الحكم، وكلاهما خطأ، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الصواب، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله، كان عالم الديار المصرية في عصره مع المزني، وهو في عداد أصحاب مالك الكبار، له تصانيف منها: الرد الشافعي، وأحكام القرآن؛ توفي سنة (٢٦٨هـ). السير ١٢/٤٩٧.

(٢) صحيح مسلم (٣٣٠): (٥٨)، وهو عند أحمد (٢٦٤٧٧) و(٢٦٦٧٧).

(٣) قوله: امرأة، ليس في (د) و(ز) و(م)، والمثبت من (خ) و(ظ) وهو الموافق لما في صحيح مسلم.

(٤) صحيح مسلم (٣٣٠): (٥٩).

(٥) في (ز): فأنقضه.

(٦) سنن أبي داود (٢٥٢).

(٧) ينظر المحرر الوجيز ١/٢٩٩.

(٨) ينظر تفسير الطبري ٣/٧٣٥-٧٣٧.

﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: في يوم الجمعة.  
وقيل: المعنى، أي: من الوجه الذي أُذِن لكم فيه، أي: من غير صوم وإحرام واعتكاف، قاله الأصم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس وأبو رزين: من قُبِلَ الطُّهْرُ<sup>(٢)</sup> لا من قُبِلَ الحيض، وقاله الضحاك. وقال محمد بن الحنفية: المعنى: من قِبِلِ الحلال، لا من قِبِلِ الزنى<sup>(٣)</sup>.  
الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اختُلف فيه، فقيل: التَّوَّابُونَ من الذنوب والشُّرك، والمتطهرون، أي: بالماء من الجنابة والأحداث. قاله عطاء وغيره. وقال مجاهد: من الذنوب، وعنه أيضًا: من إتيان النساء في أدبارهن. ابن عطية: كأنه نظر إلى قوله تعالى حكايةً عن قوم لوط: ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢] (٤). وقيل: المتطهرون: الذين لم يُذنبوا.

فإن قيل: كيف قَدَّمَ بالذكر الذي أذنب على من لم يذنب؟ قيل: قَدَّمه لئلا يقنط التائب من الرحمة ولا يعجب المتطهِّر بنفسه، كما ذكر في آية أخرى: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ (٥) [فاطر: ٣٢] على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

تمَّ الجزء الثالث من تفسير القرطبي،  
وبليه الجزء الرابع، وأوله تفسير قوله  
تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَنُؤُا حَرَّتْكُمْ  
أَلَى سِتْمِطٍ﴾ [الآية: ٢٢٣]

(١) ينظر النكت والعيون ٢٨٣/١، والمحرم الوجيز ٢٩٩/١.

(٢) قوله: قُبِلَ، بضم فسكون، أو بضمين، أي: أول الطهر. انظر القاموس، وقال ابن الأثير في النهاية (قبل): يقال: كان ذلك في قُبِلِ الشتاء، أي: إقباله.

(٣) المحرم الوجيز ٢٩٩/١، وأخرج الأقوال المذكورة الطبري ٧٣٨-٧٣٩.

(٤) المحرم الوجيز ٢٩٩/١.

(٥) تفسير أبي الليث ٢٠٥/١.